مدخل إلى

العلاقات الإقتصادية الدولية

دكـــــتور
صلاح الدين فهمي محمود

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر
عميد معهد الجزيرة العالي
للحاسب الآلي ونظم المعلومات

"بسم الله الرحمن الرحيم"

" لايلاف قريش ، ايلافهم رحلة الشتاء والصيف ،
فليعبدوا رب هذا البيت ، الذى أطعمهم من جوع
وآمنهم من خوف "

" صدق الله العظيم "

" بسم الله الرحمن الرحيم "

مقدمة

يهدف هذا المؤلف الى تقديم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها التبادل الدولي ، ومايحتويه من علاقات متشابكة بين الدول بعضها وبعض . وتجيء دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية فى مرحلة لاحقة لدراسة مبادئ النظرية الاقتصادية ولدراسة النقود والمصارف والتى أمدت الطالب بمعظم الادوات الاقتصادية والتحليلية والتى تُعين على تفهم المشكلة الاقتصادية وكيفية مجابهتها .

ولاشك أن الطالب فى دراسته لطبيعة وعناصر المشكلة الاقتصادية قد أيقن أن جانبا كبيرا من جوانب حل المشكلة أو التخفيف منها قد عول على التبادل الدولي ، وذلك يرجع الى الصلة الوثيقة بين التبادل الدولي والرفاهة الاقتصادية حيث تمكننا التجارة الدولية من استغلال الموارد المحدودة نسبيا على نحو أكثر فعالية ، الامر الذى يؤدى الى أفضل تخصيص لهذه الموارد المحدودة على الحاجات البشرية التي تتصف بالتعدد ، فضلا عن أن التبادل الدولي يمكن من اشباع حاجات ماكان يمكن اشباعها بغير التبادل الدولي .

وعليه ، فانه وإن كان الاقتصاد المحلي (الوطني) يعمل على مواجهه المشكله الاقتصاديه من طريق تفاعل مجموعه

من القوى الداخلية لدولة ما ، فان الاقتصاد الدولى يعمل على مواجهة المشكلة عن طريق التعاون الاقتصادى بين الافراد والشعوب المتباينة والمختلفة ، وان كان بفعالية أكبر بسبب تقسيم العمل والتخصص مابين الافراد والدول المختلفة .

هذا ويشتمل هذا المؤلف على اربعه اجزاء : الاول عن نظريات التجاره الدوليه ، والثانى عن المدفوعات الدوليه والثالث عن السياسات التجاريه ، والرابع عن التعاون الاقتصادى الدولى .

والله دائما التوفيق ...

مدخل منهجـــــى

طبيعة العلاقـات الاقتصادية الدوليـــــــة

مدخل منهجـــــى

طبيعـــة العلاقات الاقتصادية الدوليـــــة

تتطلب دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أن نبحث فـــى نطاق التجارة الدولية وفى صورها المتعددة والتى تختلـــف وتتمايز عن التجارة الداخلية .

فنطاق التجارة الخارجية ، يشتمل على دراسة جميـــع وجوه النشاط الاقتصادى - من تبادل للسلع والخدمـــات وانتقال لرؤوس الاموال والأفراد - والتى تتم عبر حدود سياسية مختلفة . على حين أن نطاق التجارة الداخلية يشتمل على دراسة هذه الوجوه من الانشطة الاقتصادية والتى تتم داخل حدود الدولة الواحدة ، وهذا مايميزها عن التجـــارة الخارجية . كذلك فعلى الرغم من ان التجارة الخارجيـــة تتشابه مع التجارة الداخلية فى عدد من الجوانب الخاصـــة بزيادة الانتاج وزيادة التوظف والتشغيل وتخصيص أفضـــل للموارد الاقتصادية وتقسيم العمل .. الخ ، الا ان طبيعـــة هذه الجوانب تختلف كلية فى التجارة الخارجية عنها فـــى التجارة الداخلية [1] ، فعلى سبيل المثال يؤدى التبـــادل

---

(١) على الرغم من ان المشاكل التى تثيرها التجـــارة الخارجية لاتختلف فى جوهرها عن المشاكل التى تثيرهـــا التجارة الداخلية .

المحلى بين الاقاليم المختلفة لدولة ما الى تحرك عوامل الانتاج فيمابين هذه الاقاليم المختلفة وذلك تبعالمستويات العوائد والمكافآت التى تحصل عليهاعوامل الانتاج فى كل اقليم من اقاليم الدولة ، ويستمر هذا التنقل الى الحد الذى تتعادل عنده هذه المكافآت والعوائد ، أما فىالتبادل الدولى - بين البلدان المختلفة - فان هذا التحرك لعوامل الانتاج لايكون بهذه السهولة ، بل تكتنفه بعض الصعوبات المتعلقة بقوانين ولوائح كل دولة . أيضا يتم تبادل السلع والخدمات بين اجزاء البلد الواحد باستخدام العملة المحلية لهذا البلد ، وعادة مالاتنشأ أية مشاكل عند التبادل حيث العملة واحدة . بينما الامر يختلف تماما فى حالة التبادل الدولى ، حيث يوجد العديد من العملات المختلفة ،وماينجم عن ذلك من مشاكل تعدد أسعار الصرف . هذه الأمثلة توضح الى أى حد تختلف الظروف المحيطة بمشاكل التجارة الخارجية عن الظروف المحيطة بمشاكل التجارة الداخلية ، الأمر الذى يدعو الى إفراد دراسة خاصة بكل منهما .

الاختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية :

يمكن القول ان التجارة الخارجية تختلف اساسا عن التجارة الداخلية فى عدد من الاعتبارات أهمها :

١ - مدى قدرة عناصر الانتاج على الانتقال بين البلدان المختلفة .

٢ - اختلاف النظم ووحدات التعامل النقدى .

٣ - اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية .

٤ - انفصال الاسواق .

٥ - اختلاف درجات النمو الاقتصادى .

٦ - اختلاف تفضيلات المستهلكين والمنتجين

وفيما يلى شرح لكل من هذه الاعتبارات :

١ - مدى قدرة عناصر الانتاج على الانتقال بين البلدان المختلفة :

هذا الاعتبار تمثله المدرسة الكلاسيكية ، حيث دعا كل من " ريكاردو " وجون ستيوارت ميل " الى ضرورة تخصيص نظرية مستقلة للتجارة الخارجية مستندين فى ذلك الى عدم قدرة عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال والموارد الطبيعية) على الانتقال بين البلدان المختلفة وذلك بسبب العديد من القيود المفروضة عليها ، على حين يسهل تنقل عناصر الانتاج داخل اقاليم البلد الواحد حيث لاتوجد عوائق تقف امام تحركات عناصر الانتاج من اقليم لآخر ، فضلا عن ان وحدة النظم النقدية تسهل من عمليات انتقال رؤوس الأموال من منطقة لاخرى، كما

أن اللغة والعادات والتقاليد كلها عوامل تسهل نسبيا من التنقل داخل حدود البلد الواحد .

ويرجع السبب وراء تنقل عوامل الانتاج داخل الدوله الواحده الى اختلاف مستويات المكافآت والعوائد التى تحصل عليها هذه العوامل ، والتى تميل الى التعادل نسبيا داخل حدود البلد الواحد ، وهذا يرجع الى المبدأ المعروف بامكانية الاحلال بين عناصر الانتاج المختلفة ، والى عدم تخصص عناصر الانتاج تخصصا كاملا .

وقد اتضح لنا من دراستنا لمبادىء علم الاقتصاد - تحت موضوع دالة الانتاج - ان توفر كميات محدودة من الموارد التى يمكن استعمالها لانتاج السلع والخدمات المختلفة ، يستدعى بالضرورة الاختيار بين هذه السلع والخدمات ، وهذا الاختيار الاخير لابد وان يسبقه اختيار آخر بين عناصر الانتاج المحدودة أيضا ، حيث يتم احلال عناصر الانتاج المتوفرة بكثرة نسبيا محل عناصر الانتاج النادرة نسبيا ويكون لدينا نفس الكمية المتحققة .

كذلك فان عدم تخصص عوامل الانتاج فى انتاج سلعة واحدة ، يجعل امكانية توجيه عناصر الانتاج وجهة النشاط الاكثر ربحا أمرا ممكنا . فلو أن رأس المال المستثمر فى نشاط زراعى مثلا يدر عائدا او ربحا اقل من مثيله المستثمر فى

نشاط صناعى ، لأمكن لصاحب رأس المال المستثمر فى النشاط الزراعى ان يحول استثماره - بسهولة نسبيا - الى حيث النشاط الصناعى حيث العائد الاعلى . وسيترتب على عمليات التحول هذه تعادل العائد فى الدولة عند مستوى معين. ذلك أن انتقال رءوس الأموال من نشاط منخفض العائد الى نشاط آخر مرتفع العائد يؤدى الى الاقلال من عرض رءوس الأموال بالنشاط الأول والى زيادته فى النشاط الثانى ، ولابد أن تكون النتيجة المنطقية لذلك ارتفاع العائد فى النشاط الأول وانخفاضه فى النشاط الثانى . ومن ثم فسيؤدى هذا الانتقال الى تعادل مستوى الفائدة بين النشاطين فيتساوى عائد رأس المال فى الدولة الواحدة عند مستوى معين .

ولكن اذا كانت العوائد مرتفعة فى دولة ما ومنخفضة فى دولة أخرى ، فان رءوس الاموال لاتستطيع الانتقال الى حيث العائد المرتفع ، إما بسبب المخاطرة أوبسبب الخوف من التأميم أوبسبب غير ذلك من القيود التى تفعها الدولة بشأن انتقال رءوس الاموال ، وعلى ذلك يبقى الفرق بين عائد رأس المال فى الدولتين قائما ،وينطبق نفس الشئ على عناصر الانتاج الاخرى .

مما سبق يتضح لنا ان اختلاف عوائد عناصر الانتاج بين

البلدان المختلفة يعود فى اساسه الى صعوبة انتقال عناصر الانتاج بين هذه البلدان ،ولماكانت عوائدعناصرالانتاج تمثل جزء لايستهان به من نفقات الانتاج لاى مشروع، لاتضح لنا ان الاختلاف فى هذه العوائد يؤدى الى اختلاف فى نفقات انتاج هذه السلع والخدمات التى تشترك فى انتاجها هذه العناصر ، الامر الذى ينعكس على اسعار هذه السلع والخدمات فتتفاوت من بلد لآخر طبقا لاختلاف نفقات الانتاج. وهذا الاختلاف فى الاسعار يكفى كسبب من أسباب تفسيراختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية .

٢ - اختلاف النظم ووحدات التعامل النقدى :

اذا كانت المبادلات تتم وتسوى داخل الدولة الواحدة باستخدام العملة المحلية وتخضع لنظام نقدى واحد -فالدولار الامريكى مثلا يمثل وحدة التعامل داخل الولايات المتحدة الامريكية ، والجنيه المصرى يمثل وحدة التعامل النقدية داخل جمهورية مصرالعربية - فان الامر يكون على خلاف ذلك فى نطاق المبادلات الدولية ، حيث يتم التعامل بوحدات نقدية مختلفة ، وبالتالى تظهر مشكلات لاتوجد فى التجارة الداخلية حيث تتم تسوية المعاملات الاقتصادية الداخلية بعملة وطنية واحدة .

ومن أهم المشاكل التى تترتب على اختلاف وحدات

التعامل النقدى سعر الصرف حيث يتطلب التعامل بين دولتين ضرورة تحويل عملة بلد منهما الى عملة البلد الاخرى حتى يتسنى اتمام عمليات التبادل . فحينما يرغب احد مصانع النسيج فى انجلترا فى شراء القطن المصرى ، فلابد لهذا المصنع من ان يحصل اولا على قدر من الجنيهات المصرية تساوى قيمة القطن المطلوب شراؤه . فلو ان هذا المصنع يرغب فى شراء قطن قيمته ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، فلابد له ان يحصل على هذه القيمة من الجنيهات المصرية وذلك عن طريق تحويل عملته (الجنيه الاسترلينى) الى جنيهات مصرية . وهذا التحويل لايتسم بالسهولة ، حيث ان سعر الصرف الذى يتم بمقتضاه تحويل العملة الانجليزية الى مايساويها من العملة المصرية لايتسم بالثبات بل ويتعرض للتغيير المستمر الذى يؤثر على تسوية الحسابات الدولية وقدرة الدولة التصديرية والاستيرادية .

ولقد ظهرت مشاكل الصرف الاجنبى وسعر الصرف بعد تداعى قاعدة الذهب والتى كانت تمثل اساس النظام النقدى الدولى الذى ساد خلال القرن التاسع عشر وحتى اوائل القرن العشرين . وكانت القواعد الحاكمة فى ظل نظام قاعدة الذهب تتمثل فى ان تحدد كل بلد وزنا معينا وثابتا لعملتها بالذهب ، كما ان للافراد الحق المطلق فى تحويل العملات

التى بحوزتهم الى ذهب عند الطلب وفقا للمعدل الثابت بوزن وحدة العملة بالذهب ، كما تتوفر حرية حركة دخول (استيراد) وخروج (تصدير) الذهب . وطبقا لهذه القواعد كانت تتحدد نسب مبادلة او اسعار صرف معينة بين هذه العملات بالرجوع الى الاوزان النسبية للذهب ، وهكذا كانت **قاعدة الذهب تمثل نموذجا لنظام سعر الصرف الثابت أو المستقر**

ويتصدع نظام الذهب لم تعد نسب تبادل العملات بعضها ببعض تتمتع بالاستقرار ، ولم يعد يتم التحويل بالتلقائية **التى كانت من قبل . ولقد انعكس ذلك على استقرار العلاقات** الاقتصادية الدولية ، ذلك ان اتباع الدول المختلفة لسياسات مختلفة فيما يتعلق بسعر الصرف الخارجى ، يُعد أحد الاسباب التى تعمل على اتساع الهوة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية .

هذا عن اختلاف الوحدات النقدية ، أما عن النظم النقدية فهى أيضا تتباين وتتفاوت بين البلدان بعضها **وبعضها بين نظم تحد أو تيسر من عمليات تحويل العملات الوطنيه الى** الاجنبية ، فضلا عن اختلاف نظم الائتمان والقروض الدولية عن مثيلاتها المحلية ، الامر الذى عرقل نمو التجارة الخارجية .

٣ـ اختلاف النظم الاقتصادية السياسية :

من المعروف أننا لو نظرنا على خريطة العالم السياسية والاقتصادية ، لاكتشفنا حقيقة هامة وهى أن لكل دولة نظامها السياسى والاقتصادى والذى يختلف فى مضمونه وتطبيقه عن مثيله فى دولة أخرى .

كذلك تتباين وتختلف النظم السياسية فيما بين النظام الجمهورى والنظام الملكى والنظام الديمقراطى ... الخ .

هذه الاختلافات فى النظم الاقتصادية والسياسية تؤدى الى وجود أو نشأة حواجز وعقبات تقف فى وجه حرية العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول التى تتبنى كل منها نظاما يختلف فى جوهره وحقيقته أو حتى من الناحية الشكلية عن النظام الذى تتبعه دولة أخرى ، حتى النظم التى تتشابه تختلف فى التطبيق .

هذا فى الوقت الذى تقوم فيه التجارة الداخلية بين اقاليم البلد الواحد وحيث يحكمها جميعا نظام اقتصادى وسياسى واحد لايهدف الا تحقيق الرخاء والرفاهية لابناء هذا البلد ، فكأن النظرة الى الاعتبارات القومية تختلف تماما عن النظرة الى الاعتبارات الدولية ، واقرب مثال يمكن ان نسوقه لتوضيح هذه الفكرة هو مايتعلق بمسألة القرض " الدين العام "

فالمعروف أن الاقتراض يكون داخليا أو خارجيا ، ولاشك أن سياسه الاقتراض الداخلى تختلف كثيرا عن سياسه الاقتراض الخارجى ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعه كل منهما • فعلى حين لايؤدى القرض العام الداخلى الى زياده عبء الدائنيه الاجماليه المحليه ، حيث يكون المجتمع دائنا لنفسه بصوره تؤدى الى نقل الدخول من القطاع الخاص الى القطاع العام والحكومه ، بمعنى آخر لايعدو القرض الداخلى ان يكون نقلا لجزء من القوه الشرائيه من فئه لاخرى بما يترتب عليه من اعاده توزيعها واعاده توزيع الدخل القومى بين الادخار والاستثمار تبعالذلك ، الامر الذى لايجعل من القرض الداخلى عبئا على الاقتصاد القومى ، اما القرض الخارجى فيؤدى الى زياده عبء الدائنيه الاجماليه للاقتصاد القومى فى مواجهه الخارج •

من ذلك نرى أن اختلاف النظم الاقتصاديه والنظم السياسيه لدول العالم يؤدى الى اختلاف الاهداف والوسائل التى تبغيها كل دوله من جراء علاقاتها الاقتصاديه بالدول الاخرى واعاده ما تصطدم هذه الاهداف ببعضها البعض ، فى الوقت الذى تتخذ فيه الاهداف والوسائل داخل الدوله الواحده ، حيث يحكمها نظام اقتصادى واحد • وهذا سبب آخر لاختلاف العلاقات الاقتصاديه الدوليه عن العلاقات الاقتصاديه القوميه •

٠ - انفصال الاسواق الدوليه :

عاده ما تتميز الاسواق التجاريه بين الدول بعضها وبعض بالانفصال والانقسام ، عكس الحال فى الاسواق التجاريه داخل الدوله الواحده والتى عاده مايكون لها صفه الاتصال والامتداد وذلك يرجع لوحده القوانين والتشريعات وتماثل ظروف المنتجين بينما يؤدى اختلاف القوانين والنظم والسياسات النقديه والمصرفيه والماليه بين البلدان المختلفه الى انفصال وانقسام الاسواق الى وحدات سياسيه مستقله ، وقد يكون هذا الانفصال بسبب حواجز طبيعيه او اداريه وسياسه ، فبسبب الاجراءات التى تضعها كل دوله على دخول او خروج السلع ينشأ الانفصال فى الاسواق ، كما أن اختلاف اللغات والتقاليد والعادات واختلاف وحدات القياس والموازين بين دوله وأخرى يساعد على زياده حده الانفصال .. ويتطلب الامر هنا أن تخرج التجاره الخارجيه من نطاق وبيئه السوق المحليه لتتلاءم مع السلع التى تعرض بشكل ومقاييس مختلفه وتباع لاذواق مختلفه أيضا .

فالمستهلك فى مجتمع ماقد يفضل سلعه ما لايفضلها مثيله فى مجتمع آخر ، فالمستهلك الشرقى عاده مايفضل شراب العنب بدون اضافه الكحول له ، على حين يفضل المستهلك الاوربى شراب العنب بالكحول ، كما ان المستهلك العربى يفضل ارتداء الثوب (الجلباب) بينما المستهلك الاوربى يفضل ارتداء الجاكيت والبنطلون .

أيضا فان شكل السوق يساعد على انفصال الاسواق ، ذلك أن المنتج المحلى (خاصه المنتج المحتكر) يستطيع أن يبيع نفس السلعه التى ينتجها فى سوقين منفصلتين بعضهما عن البعض جغرافيا . فيقوم ببيع السلعه بثمن مرتفع فى السوق المحلى (سوق احتكارى) ويبيعها بثمن اقل فى السوق الاجنبى (سوق منافسه) وحيث تكون المرونه كبيره نسبيا فى السوق الاجنبى ومنخفضه فى السوق المحلى .

٥ ـ اختلاف درجات النمو الاقتصادى :

تتفاوت الدول فيما حققته من تقدم وازدهار ، فهناك دول متقدمه وهناك دول قطعت شوطا كبيرا فى مضمار التنميه والتقدم وتسمى دول الدخل المتوسط المرتفع ، وهناك دول مازالت فى منتصف الطريق وهى دول الدخل المتوسط . واخيرا هناك الدول المتخلفه وهى دول الدخل المنخفض [1] وعاده مايتم تبادل السلع والخدمات بين هذه النوعيات المختلفه من الدول ، لذلك تختلف مشاكل التجاره الخارجيه بين بلاد غير متجانسه فى درجه التقدم الاقتصادى عن مشاكل التجاره الداخليه التى تتم داخل البلد الواحد .

---

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنميه فى العالم ، ص ١٩ ، سنه ١٩٩٩م .

وهناك دول قطعت شوطا كبيرا فى مضمار التنمية والتقدم وتسمى دول الدخل المتوسط المرتفع ، وهناك دول مازالت فى منتصف الطريق وهى دول الدخل المتوسط ، واخيرا هناك الدول المتخلفة وهى دول الدخل المنخفض[1] وعادة مايتم تبادل السلع والخدمات بين هذه النوعيات المختلفة من الدول،لذلك تختلف مشاكل التجارة الخارجية بين بلاد غير متجانسة فى درجة التقدم الاقتصادى عن مشاكل التجارة الداخلية التى تتم داخل البلد الواحد .

هذه الاعتبارات وغيرها هى التى جعلت من موضوع العلاقات الاقتصاديه الدوليه موضوعا مختلفا عن العلاقات الاقتصاديه القوميه وبالتالى تخصص له نظريه خاصه للتجاره الدوليه .

٦- اختلاف تكاليف النقل والشحن والتأمين :

تتميز التجاره الدوليه بانها تتم عبر مسافات طويله ، ولذا تكتسب تكاليف النقل والشحن والتأمين أهميه خاصه فى التجاره الدوليه عما هى عليه فى التجاره الداخليه .

---

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٤ ، ص ١٩ .

الجزء الأول : نظريات التجارة الدولية

الفصل الاول : النفقات المطلقة والنفقات النسبية .

الفصل الثانى : قانون الطلب المتبادل .

الفصل الثالث : نظرية نسب عوامل الانتاج .

الفصل الرابع : مؤشرات التبادل الدولى .

الفصل الأول

النفقات المطلقة والنفقات النسبية

آدم سميث وريكاردو

حاول كل من آدم سميث وريكاردو تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الخارجية بين البلدان المختلفة وبالتالي تحديد الفائدة التي تعود على الدول من التبادل التجاري الدولي ، أو بمعنى آخر تحديد العوامل والأسس التي على أساسها تتخصص دولة ما في انتاج سلعة معينة بينما تتخصص دولة أخرى في انتاج سلعة اخرى ، ويتم التبادل بين الدولتين حيث تُصدر كل منهما الى الاخرى فائض انتاجها .

الخلفية التاريخية لآراء الكلاسيك :

لاشك أن الحقيقة القائلة بأن أي نظام اجتماعي جديد أو مدرسة فكرية جديدة لابد وان تعبر عن قوى ومصالح جديدة لاتتفق مع الاوضاع السائدة في النظام أو الفكر الذي كان يسود من قبل ، قد انطبقت على اراء رواد المدرسة الكلاسيكية .

فقد دافع الكلاسيك عن الحرية التجارية ، معللين ذلك بانها ستؤدي الى أن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي

تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية (اقل نفقة نسبية) فى مواجهة البلاد الاخرى وهذا التخصص وتقسيم العمل سيفيد كل بلد على حدة ، كمايفيد العالم فى مجموعه .

ويرجع السبب فى رفع شعار " الحرية التجارية" من جانب المدرسة الكلاسيكية الى مالاحظوه من تقييد لحركة التجارة الخارجية بين بلدان العالم فى الفترة من القرن الخامس عشروحتى منتصف القرن الثامن عشرحيث سيطر الفكر التجارى " مدرسة التجاريين " على مقاليد الامور فى اوربا خلال تلك الفترة . فلقد نظر التجاريون للذهب والفضة على انهما الثروة الحقيقة ،وان قوة الدولة تكمن فيما تملكه من ذهب وفضه ، كما نظر التجاريون الى الثروة الكلية فى العالم على أنها ثابتة الحجم ، وقد ترتب على هذه النظرة ان اعتقد الفكر التجارى ان زيادة ماتحصل عليه الدولة من هذين المعدنين ، لايكون الا بالحصول عليهما من الخارج لذلك نادى التجاريون بان يسعى كل بلد للحصول على الثروة من البلاد الاخرى ، وبصرف النظر عما يحدث لهذه البلاد الاخرى ، ولذلك سنت اللوائح والقوانين بفرض الحماية الجمركية على السلع التى لهاماثيل فى الداخل ،فضلا عن ضرورة جعل " الميزان التجارى " مع الخارج فى صالح الدولة ، بان يوجد به فائضا ايجابيا ، وهناتدفع البلاد الاخرى

البلد صاحب الفائض الذرق ، وهذا فى حد ذاته يؤدى الى ورود النقود الذهبية والثروة الى الداخل .. الخ من السياسات التى كانت تنادى بضرورة ان يطبق البلد سياسة زيادة التصدير وتقييد الاستيراد ، والتى من شأنها ان أدت الى تقييد عملية التبادل التجارى الدولى .

وأمام كل هذه المعوقات والعراقيل التى وضعها رواد المدرسة التجارية ، والتى قلّصت من العلاقات الاقتصادية الدولية ، كان لابد ، ومع بزوغ فجر المدرسة الكلاسيكية ، أن نلحظ من يدافع منهم عن الحرية الاقتصادية فى مجال التبادل الدولى وبضرورة تقسيم العمل والتخصص بين البلدان المختلفة حتى يعود ذلك بالنفع على كل هذه البلدان .

نظرية النفقات المطلقة ٠آدم سميث Absolute advantage.

أكد آدم سميث على أن تقسيم العمل هو التحقيق التلقائى لشكل معين من تعاون اعضاء المجتمع ،وهو يربط ويوحد بين الجهود الاقتصادية لخلق الدخل القومى ، ذلك أن تقسيم العمل يؤدى الى عدة مكاسب أهمها : ازدياد مهارة العامل حين يقتصر على اداء مهمة معينة واحدة ،والوفر فى الوقت الذى يضيع بسبب استمرار تغيير الحرفة ، ثم زيادة عدد المخترعات والتحسينات التى توحى بنفسها للناس الذين

يكرسون انفسهم لنوع واحد من العمل .

كذلك أكد آدم سميث على ان التخصص وتقسيم العمل لايفترقان ، ذلك ان بلوغ درجة عالية من التخصص يتوقف على مدى اتساع السوق مادامت الاعداد الكبيرة من أى منتج لايمكن بيعها فى مجتمع صغير أوذى صبغة محلية محدودة ، وهذا هو السبب الذى من اجله تكون التجارة الخارجية مواتية لمزيد من تقسيم العمل ومن زيادة الثروة والرفاهية ، لان هذه التجارة توسع السوق أمام المنتجات ، وهذا الذى يلاحظه " آدم سميث " فيه تفسير للجهود التى تبذلها كل دولة من أجل زيادة صادراتها من المنتجات التى تتخصص فيها .

لكل ذلك يقرر آدم سميث انه اذا كانت المنافسة وحرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل امور مستحبة فى داخل الدولة الواحدة ، فهذا يتطلب ان تكون كذلك فيما بين الدول بعضها وبعض ، اذ من العبث ان تنتج او تصنع سلعة ما فى بلد ما بتكلفة كبيرة فى الوقت الذى يمكن ان يحصل عليها من بلد آخر يتخصص فى انتاجها بتكلفة أقل .

ولقد حاول سميث أن يوضح ذلك ، فأكد على أنه اذا أمكن لدولتين أن تستفيدا من التخصص وتقسيم العمل فى الانتاج اذا ماكانت احداها اكثر كفاءة فى انتاج سلعة ما (ولتكن المنسوجات) من الدولة الثانية ، ولكنها اقل كفاءة منها

فى انتاج سلعة ما (ولتكن الحبوب) فان تخصص الدولة الاولى فى انتاج المنسوجات ، وتخصص الدولة الثانية فى انتاج الحبوب سيؤدى الى زيادة انتاج كل من الدولتين من المنسوجات والحبوب معا ، ويمكن أن تصدر كل منهما فائض انتاجها - المتحقق نتيجة للتخصص - الى الدولة الاخرى .

واضح أن آدم سميث ، كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك، يفترض أن عنصر العمل هو العنصر الانتاجى الوحيد ، فهو أساس العملية الانتاجية ،بل انهم افترضوا ان قيمة المبادلة لاى سلعة انما تتحدد على اساس العمل الذى تحتويه ،أى على اساس عدد ساعات العمل التى بذلت فى انتاجها ،ولقد عرفت هذه النظرية" بنظرية العمل للقيمة " وذلك على اساس انه يمكن استخدام وحدات العمل فى قياس قيمة الموارد الاقتصادية التى تستخدم فى انتاج السلعة . فلو ان السلعة"أ" استلزم انتاجها ٢٠ ساعة عمل ، والسلعة "ب" استلزم انتاجها ١٠ ساعات عمل ، فان المبادلة بين السلعتين تتم فى السوق على أساس عدد ٢ وحدة من السلعة "أ" مقابل وحدة من السلعة "ب" .

ولكن كيف يمكن لدولة ما ان تتخصص فى انتاج سلعة دون غيرها ؟ يجيب آدم سميث على هذا التساؤل بقوله ان كل دولة ستنصرف الى التخصص فى انتاج السلع او السلعة

التى تمكنها ظروفها الطبيعية من انتاجها ومبادلتها بسلع أو بسلعة أخرى تزيد حاجتها اليها وبشرط ان تكون لها ميزة مطلقة فى انتاجها . ويقصد بالميزة المطلقة هنا انخفاض النفقات الحقيقية المطلقة التى تتحملها الدولة لانتاج سلعة ما ، فلاشك ان التخصص فى انتاج سلعة معينة من شأنه ان يعود بمزيد من المهارة والقدرات بحيث يؤدى فى النهاية الى انخفاض النفقات المطلقة وهذه الاخيرة تعنى فى نفس الوقت زيادة فى الانتاج .

ولتقريب الصورة الى الاذهان يفترض " ادم سميث " المثال التالى :

نفرض ان دولتين هما المانيا وانجلترا تتخصصان فى انتاج سلعتين هما المنسوجات والحبوب ، وأن النفقات المبذولة لانتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين يمكن قياسها بوحدات العمل ، فاذا كانت الوحدة الواحدة من المنسوجات تتكلف ٣ ساعات عمل فى المانيا بينما تتكلف ٤ ساعات عمل فى انجلترا ، بينما يتكلف انتاج الوحدة الواحدة من الحبوب ٤ ساعات عمل فى المانيا ، ٣ ساعات عمل فى انجلترا ، فانه يمكننا ان نلاحظ ان انجلترا تتمتع بميزة مطلقة[1] فى انتاج

---

(١) الميزة المطلقة او التفوق المطلق يعنى نفقة مطلقة اقل ، والميزة النسبية الاكبر تعنى نفقة نسبية اقل .

الحبوب ، بينما تتمتع المانيا بميزة مطلقة فى انتـــــاج المنسوجات . والجدول التالى يوضح ذلك :

السلعة / الدولة	الوحدة من المنسوجات	الوحدة من الحبوب
المانيا	٣ ساعات عمـــل	٤ ساعات عمـــل
انجلترا	٤ ساعات عمـــل	٣ ساعات عمـــل

من هذا الجدول نجد ان المانيا لها ميزة مطلقـــــة فى انتاج المنسوجات ، بينما انجلترا لها ميزة مطلقة فـــى انتاج وزراعة الحبوب ، وعلى ذلك تتخصص المانيا فى انتـاج المنسوجات ، بينما تتخصص انجلترا فى انتاج الحبوب ، ويتـم تصدير المنسوجات من المانيا الى انجلترا مقابل ان تصـــدر انجلترا الحبوب الى المانيا . وفى هذه الحالة سوف تستفيـد الدولتين من التبادل الدولى ، حيث يمكن كسب واحد ساعـــة عمل بالنسبة لسلعة المنسوجات وواحد ساعة عمل بالنسبـــة للحبوب وذلك عند انتاج نفس القدر من المنسوجات والحبوب .

هذا ويمكن تعديل بيانات الجدول السابق ، بأن نفتـرض ان عدد خمسون عاملا يمكنهم انتاج ٣٠٠ متر من المنسوجـــات فى المانيا ، فى حين ان نفس العـــدد يمكنه انتـــــاج

١٠٠ متر من المنسوجات فى انجلترا ، كما ان ثلاثون عاملا فى المانيا يمكنهم انتاج وزراعة ١٠٠ أردب من الحبوب ، بينما نفس العدد يمكنه انتاج ٢٠٠ أردب فى انجلترا وذلك مع افتراض وحدة الزمن لكل منهما .

السلعة / الدولة	انتاج ٥٠ عامل من المنسوجات	انتاج ٣٠ عامل من الحبوب
المانيا	٣٠٠ متر	١٠٠ أردب
انجلترا	١٠٠ متر	٢٠٠ أردب

من هذا الجدول نجد أن المانيا تتمتع بميزة مطلقة فى انتاج سلعة المنسوجات ، بينما تتمتع انجلترا بميزة مطلقة فى انتاج وزراعة الحبوب ، على اساس ان الدولتين تستخدمان نفس القدر من وحدات العمل فى انتاج السلعتين .

وعلى ذلك فان المانيا تتخصص فى انتاج وتصدير المنسوجات الى انجلترا ، بينما تتخصص انجلترا فى انتاج وتصدير الحبوب الى المانيا . وهنا فان الفائدة من جراء عملية التبادل التجارى بين الدولتين يمكن حسابها بوضوح ، حيث يمكن كسب ٢٠٠ متر بالنسبة للمنسوجات و ١٠٠ أردب بالنسبة

للحبوب ، عند تشغيل نفس القدر من وحدات عنصر العمل فـــــى الدولتين .

مما سبق يتضح ان نظرية النفقات (الميزات) المطلقة لآدم سميث تفترض أن الشرط الاساسى لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية هو وجود ميزة مطلقة اوتفوق مطلق بالنسبة للمنتجات التى تصدرها الدولة .

ولكن السؤال الذى يتبادر الىالذهن الان هو : مـــاذا يحدث لو لم يتوفرلدولة من الدول شرط التفوق المطلق فـــــى انتاج سلعة ما ؟ بمعنى آخر ماهووضع الدول المتخلفـــــــة اقتصاديا والتى لاتتمتع باى قدر من الكفاءة الانتاجيـــــــة المرتفعة والتى تتميز بهاغالبية الدول المتقدمـــــة ؟ (١) هل معنى ذلك استبعاد وخروج هذه الدول من حلبة التبـــــادل الدولى . على ان التساؤل الهام هنا هو ماذا سيكون عليه الحال لو كانت احدى الدولتين تتفوق تفوقا مطلقافـى انتاج كلا السلعتين ؟ وهل يعقل ان تكون العلاقات الاقتصاديـــــة

---

(١) عادة مايعزى التفوق المطلق لدولة على اخرى لعـــــدة اسباب من بينها ارتفاع مستوى التعليم ، ومستـــــوى الصحة والخدمات بصفة عامة ، فضلا عن توفر الظـــــروف المناخية والجيولوجية والتى تؤثر جميعهافى مستوى وكفاءة الاداء .

الدولية تصدير فقط دون استيراد او استيراد فقط دون تصدير . بمعنى آخر هل يمكن ان يتم التبادل الدولى من جانب واحد ؟ لقد ظل هذا السؤال دون اجابة حتى جاء " ريكاردو" بنظريته فى التجارة الخارجية .

نظرية النفقات النسبية . ديفيد ريكاردو : Comparative cost

أجاب ريكاردو على التساؤل السابق عما يحدث لو كانت احدى الدولتين تتمتع بتفوق مطلق فى انتاج السلعتين وهو بصدد عرضه لنظريته فى التبادل الدولى . ذلك أن ريكاردو يرى ان الشرط الاساسى لقيام التجارة بين دولتين هو الا تكون نفقات الانتاج الاقل هى سبب التخصص فقط بل لابد من مقارنة نفقات الانتاج فى كلا السلعتين ،وذلك عن طريق مقارنة أونسبة عدد الوحدات التى يستطيع قدر معين من وحدات العمل (نظرية العمل للقيمة) ان ينتجه من السلعة الاولى مثلا الى عدد الوحدات التى يستطيع نفس القدرمن وحدات العمل ان ينتجه من السلعة الثانية . ومن هنا يأتى اهتمام ريكاردوبالتفوق النسبى وليس التفوق المطلق ، اذ يكفى ان تتفوق دولة ما تفوقا نسبيا فى انتاج أحد السلعتين(حتى ولوكانت تتمتع بتفوق مطلق فى انتاجهما معا) لقيام التبادل الدولى .

ويمكن باستخدام المثال التالى [1] أن نوضح مبدأ النفقات النسبية :

نفرض وجود دولتين انجلترا والبرتغال ، وانهما تتخصصان فى انتاج سلعتين للتبسيط ، هما المنسوجات والخمور ، وانه يمكن لانجلترا وباستخدام عمل ١٠٠ رجل انتاج وحدة واحدة من المنسوجات ، فى حين أنه يلزمها ١٢٠ رجل لانتاج وحدة واحدة من الخمور . اما البرتغال فانه يمكنها باستخدام عمل ٩٠ رجل انتاج وحدة واحدة من المنسوجات ، على حين انه يلزمها ٨٠ رجل لانتاج وحدة واحدة من الخمور ، وذلك كما فى الجدول التالى :

نفقات الانتاج بوحدات العمل

السلعة / الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من الخمور
انجلترا	١٠٠ وحدة عمل	١٢٠ وحدة عمل
البرتغال	٩٠ وحدة عمل	٨٠ وحدة عمل

(١) وهو نفس المثال الذى أورده ريكاردو فى نظريته . راجع طبعة ١٩٦٠ من كتاب ريكاردو مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب .

Recardo, D.: The principles of political Economy & Taxation, Dentand sons LTD., London 1960, P. 80-82.

من هذا الجدول نستطيع أن نلحظ ان كفاءة عنصر العمل في البرتغال اكبر منها في انجلترا ، وبذلك تكون البرتغال متفوقة تفوق مطلق عن انجلترا في انتاج كلا السلعتين حيث تتمكن من انتاجهما بنفقة مطلقة أقل ، على حين تعتبر انجلترا متخلفة تخلفا مطلقا في انتاج السلعتين Disadvantage وعلى ذلك وطبقا لنظرية آدم سميث فان البرتغال تتخصص في انتاج كلا السلعتين ، وهذا بالطبع امر غير مقبول في الناحية العملية . ويلاحظ القارئ اننا وحتى الآن لم نأت بجديد فما زال الوضع كما كان عند دراسة نظرية آدم سميث .

وقد لاحظ ريكارد مثل هذه الحالة وبدأ يستنتج نظريته في النفقات النسبية ، فهو يقول " في هذه الحالة يجب أن تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تتمتع بتفوق نسبي في انتاجها ، وتستورد السلع التي تعاني فيها من تخلف نسبي" . وعلى ذلك فان شرط الاختلاف في النفقة النسبية لانتاج السلعتين بين الدولتين هو في رأي ريكاردو الشرط الاساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدولتين .

وتحسب النفقات النسبية بطريقتان متكافئتان تؤديان

الى نفس النتائج (١) :

الطريقة الاولى : تحسب النفقة النسبية لانتاج احدى السلعتين عن طريق نسبة نفقة انتاج احدى السلعتين الى نفقة انتاج السلعة الاخرى فى كل بلد على حدة ، ثم نقارن هذه النفقة النسبية مابين البلدين وذلك على النحو التالى :

$$\text{نفقة انتاج الخمور فى البرتغال بالنسبة لنفقة انتاج المنسوجات} = \frac{\text{النفقة المطلقة لانتاج الخمور}}{\text{النفقة المطلقة لانتاج المنسوجات}}$$

ومن بيانات الجدول السابق = $\frac{٨٠}{٩٠}$ = ٨ ر متقريبا

وهذا يعنى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من الخمور فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٨ر ٠ من وحدة واحدة من المنسوجات ، بمعنى آخر ان نسبة تبادل الخمور مع المنسوجات فى البرتغال (وهى نسب تبادل داخلية) هى :

١ وحدة خمور = ٨ ر٠ وحدة منسوجات ..... (١)

$$\text{نفقة انتاج الخمور فى انجلترا بالنسبة لنفقة انتاج المنسوجات} = \frac{\text{النفقة المطلقة لانتاج الخمور}}{\text{النفقة المطلقة لانتاج المنسوجات}}$$

---

(١) د٠ احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ - ١٨ وكذلك د٠ احمد الحفنى ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧ ، ص ٥٤ ٠

ومن بيانات الجدول السابق = $\frac{١٢٠}{١٠٠}$ = ١ر٢

وهذا يعنى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من الخمور فى انجلترا انما تعادل نفقة انتاج ١ر٢ من وحدة واحدة من المنسوجات . بمعنى آخران نسبةتبادل الخمور مع المنسوجات فى داخل انجلترا هى :

١ وحدة خمور = ١ر٢ وحدة منسوجات ..... (٢)

وبمقارنة النتائج فى (١) ، (٢) نلحظ أن نفقة انتاج الخمور بالنسبة الى المنسوجات فى البرتغال اقل من هذه النفقة فى انجلترا حيث ان ٨ ر٠ اقل من ١ر٢ ، وهذا يعنى ان النفقة النسبية لانتاج وحدة من الخمور فىالبرتغال هىأقل من النفقة النسبية لانتاج نفس الوحدة فى انجلترا .وبالتالى تتخصص البرتغال فى انتاج الخمور (السلعة ذات النفقة النسبية الاقل) ، بينما تتخصص انجلترا فى انتاج المنسوجات لانها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالبرتغال .

وعلى الرغم من تفوق البرتغال فى انتاج المنسوجات تفوقا مطلقا عنانجلترا ، الا أنه لايكون من صالحها أن تتخصص فى انتاج المنسوجات وذلك لان النفقة النسبية للمنسوجات فىالبرتغال هى أكبر منها فى انجلترا ، وكما سبق فان نفقة

الانتاج النسبية ولبست المطلقة هى التى تحكم التبادل بين الدولتين .

الطريقة الثانية : تحسب نفقة انتاج السلعة فى احد البلدين بالنسبة الى نفقة انتاجها فى البلد الاخر وذلك فى كل سلعة على حدة ثم نقارن النفقة النسبية مابين السلعتين، وهذه الطريقة تعتمد على معرفة وتحديد الوضع النسبى بين الدولتين:

فالوضع النسبى لانتاج الخمور فى البرتغال

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}}$$

$$= \frac{٨٠}{١٢٠} = ٠ر٦$$

وهذا يعنى ان نفقة انتاج الوحدة من الخمور فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٠ر٦ من وحدة واحدة من الخمور فى انجلترا .

والوضع النسبى لانتاج المنسوجات فى البرتغال

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}}$$

$$= \frac{٩٠}{١٠٠} = ٠ر٩$$

بمعنى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٠ر٩ وحدة من المنسوجات فى انجلترا .

وبمقارنة النفقة النسبية بين السلعتين نستطيع أن نحدد السلعة التى تتخصص فيها كل دولة من الدولتين .

فالملاحظ أن نفقة انتاج الخمور فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاج الخمور فى انجلترا = ٦٠ر٠ على حين أن نفقة انتاج المنسوجات فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاج المنسوجات فى انجلترا = ٩ ر٠

ولما كانت النسبة الاولى (٦٠ر٠) أقل من النسبة الثانية (٩٠ر٠) فان النتيجة التى نخرج بها تكون :

- ان تتخصص البرتغال فى انتاج الخمور حيث أن النفقة النسبية لانتاج الخمور أقل من النفقة النسبية لانتاج المنسوجات وتصدر الفائض عن حاجتها الى انجلترا مقابل استيراد حاجتها من المنسوجات .

- ان تتخصص انجلترا فى انتاج المنسوجات حيث تتمتع بنفقة نسبية أقل من النفقة النسبية لانتاج الخمور ، وتصدر الفائض عن حاجتها الى البرتغال مقابل استيراد حاجتها من الخمور .

ولما كانت النفقة النسبية الاقل انما تعنى ميزة نسبية اكبر ، فان معنى تخصص البرتغال فى انتاج الخمور حيث النفقة النسبية $\frac{٨٠}{١٢٠}$ = ٦٠ر٠ انما يعنى انها تحقق ميزه نسبية اكبر $\frac{١٢٠}{٨٠}$ = ٥ر١ .

ومعنى تخصص انجلترا فى انتاج المنسوجات ، انها تتمتع بنفقة نسبية أقل $\frac{٩٠}{١٠٠}$ = ٠ر٩ ، أى بميزة نسبية اكبر $\frac{١٠٠}{٩٠}$ = ١ر١ .

وترتيبا على ذلك يكون من مصلحة البرتغال ان تتخصص فى الخمور ومن مصلحة انجلترا ان تتخصص فى المنسوجات . ومن ثم تصدر البرتغال الى انجلترا وحدة من الخمور نفقة انتاجها ٨٠ يوم عمل وذلك نظير الحصول على وحدة من المنسوجات نفقات انتاجها محليا (اى داخل البرتغال) ٩٠ يوم عمل . ومن جهة اخرى تصدر انجلترا الى البرتغال وحدة من المنسوجات نفقات انتاجها ١٠٠ يوم عمل نظير الحصول على وحدة من الخمور نفقات انتاجها محليا (اى داخل انجلترا) ١٢٠ يوم عمل .

وهكذا يؤدى التخصص ثم التبادل الدولى الى نفع وفائدة لكل من الدولتين معا ، على أن مقدار الفائدة التى يحصل اى من الدولتين عليها يتوقف على مدى قرب او بعد نسبة التبادل الخارجى عن نسبة التبادل المحلية .

وفى مثالنا نجد أن على انجلترا ان تستمر فى تصدير المنسوجات طالما كان ماتحصل عليه مقابل وحدة المنسوجات يزيد على $\frac{١٠٠}{١٢٠}$ من الخمور ، بمعنى ان نسبة التبادل الدنيا التى تقبلها انجلترا هى $\frac{١٠٠}{١٢٠}$ = ٨ ر٠ وحدة من

الخمور لكل وحدة من المنسوجات تقوم بتصديرها .

وبالمثل تقوم البرتغال باستيراد وحدة من المنسوجات طالما ان المقابل لذلك هو تصدير مالايزيد على $\frac{٩٠}{٨٠}$ = ١ر١ وحدة من الخمور لكل وحدة من المنسوجات تقوم باستيرادها .

من هذا يتبين لنا أن هناك منطقة او مساحة للتبادل التجارى بين البلدين ، هذه المنطقة تقع مابين ٨ ر٠ وحدة من المنسوجات ، ١ر١ وحدة منها فى مقابل الوحدة الواحدة من الخمور .

ولكن مامعنى ذلك ؟

بالنظر فى البيانات السابقة نجد أن هناك وضعين لكل دولة الوضع الاول يحدد نسب التبادل المحلية اى قبل قيام التجارة الخارجية ،والوضع الثانى يحدد نسب التبادل الدولية اى بعد قيام التجارة الخارجية . وللتوضيح ناخذ كل دولة على حدة :

انجلترا

بالرجوع الى بيانات المثال السابق نلحظ مايلى :

الوضع الاول : نسب التبادل الداخلية - للخمور(١)

---

(١) نسبة التبادل الداخلية للمنسوجات = $\frac{١٠٠}{١٢٥}$ = ٨ر٠ وهذا يعنى ان يتم تبادل وحدة من المنسوجات مقابل ٨ ر٠ وحدة من الخمور ويمكن حساب ذلك بالنسبة للبرتغال .

$$= \frac{١٢٠}{١٠٠} = ١٫٢$$

وهذا يعنى أن يتم تبادل وحدة من الخمور مقابل ١٫٢ وحدة من المنسوجات .

الوضع الثانى : نسب التبادل الدولية :

بناء على نسب التبادل الداخلية يكون من مصلحة انجلترا ان تصدر للبرتغال فى مقابل وحدة من الخمور أية كمية من المنسوجات تقل عن ١٫٢ وحدة من المنسوجات .

البرتغال

الوضع الاول : نسب التبادل الداخلية - للخمور :

$$= \frac{٨٠}{٩٠} = ٠٫٨$$

وهذا يعنى ان يتم تبادل وحدة من الخمور مقابل ٠٫٨ من الوحدة من المنسوجات .

الوضع الثانى : نسب التبادل الدولية :

بناء على نسب التبادل الداخلية يكون من مصلحة البرتغال ان تستورد من انجلترا اية كمية من المنسوجات تزيد على ٠٫٨ من الوحدة من المنسوجات مقابل تصدير وحدة واحدة من الخمور .

ومعنى ذلك أن هناك دوله تكسب وأخرى تخسر فطالما أن قيمه التبادل داخل البرتغال (التخصصه فى الخمور) هى :

١ خمـور = ٨ر٠ منسوجات

وان نسبه التبادل داخل انجلترا (المتخصصه فى المنسوجات)هى:

١ خمـور = ١ر١ منسوجات

فاذا تحددت نسبه التبادل الدوليه على النحو التالى :

١ خمسور = ٩ر٠ منسوجات

فمعنى ذلك ان البرتغال كسبت ١ر٠ منسوجات لانها ستبادل

١ خمـور بـ ٩ر٠ منسوجات بدلا من ٨ر٠ منسوجات بـ ١ خمـور

اما انجلترا فقد وفرت ٢ر٠ منسوجات لانها ستبادل ٩ر منسوجات

بـ ١ خمـور بدلا من ٢ر١ منسوجات بـ ١ خمـور ٠

ماذا سيكون عليه الحال اذا تساوت النفقات النسبيـة فى الدولتين على الرغم من تفوق احدهما تفوقا مطلقا فى انتاج السلعتين ؟ ٠

للاجابة على هذا التساؤل لابد من العودة الى مثالنـا السابق واجراء بعض التعديلات عليه وذلك على النحو التالى :

نفقات الانتاج بوحدات العمل

السلعة / الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من الخمور	النفقـات النسبيـة بالطريقـة الثانية
انجلترا	١٠٠ وحدة عمـل	١٢٠ وحدة عمل	٢ر١
البرتغال	٩٠ وحدة عمل	١٠٨ ،،،،	٢ر١
النفقـات النسبيـة بالطريقـة الاولى	٩ر٠	١ر٠	

نلاحظ فى هذا الجدول ان النفقة النسبية لانتـاج الخمور فى انجلترا = $\frac{١٢٠}{١٠٠}$ = ٢ر١ . وان النفقـة

النسبية لانتاج الخمور فى البرتغال = $\frac{١٠٨}{٩٠}$ = ١ر٢

أى أن النفقة النسبية فى الدولتين متساوية وبالتالى لن يكون لاى من الدولتين أى ميزة نسبية فى انتاج اى من السلعتين ، وعليه فلا محل لقيام التجارة الخارجية بين البرتغال وانجلترا . كما ان الوضع النسبى فى البرتغال يكون على الحال التالى :

الوضع النسبى لانتاج المنسوجات

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}} = \frac{٩٠}{١٠٠}$$

= ٩ ر٠

الوضع النسبى لانتاج الخمور

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}} = \frac{١٠٨}{١٢٠}$$

= ٩ ر٠

كما ان الوضع النسبى فى انجلترا يكون على الحال التالى :

الوضع النسبى لانتاج المنسوجات

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}}{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}} = \frac{١٠٠}{٩٠}$$

= ١ر١ .

الوضع النسبى لانتاج الخمـــــــور

$$= \frac{\text{النفقة المطلقة فى انجلترا}}{\text{النفقة المطلقة فى البرتغال}} = \frac{١٢٠}{١٠٨}$$

$$= ١٫١ \quad .$$

واذا تاملنا الوضع فى الدولتين لوجدنا ان المنسوجـــات تتبادل بالخمور فى البرتغال على نفس الاساس الذى تتبـــادل به فى انجلترا ، وعلى ذلك فلن تكون هناك أى فائدة مـــــن التبادل التجارى بين الدولتين حيث ان الوضع النسبى لكـــل منهما متساو ومتعادل ولاتوجد اى ميزة نسبية لاحداهما علـــى الاخرى ، وعليه فلا محل لقيام التجارة الخارجية بين البرتغال وانجلترا ، على الرغم من ان البرتغال متفوقة ايضا تفوقـــا مطلقا فى انتاج كلا السلعتين " المنسوجات " و " الخمور " .

نواحى القصور فى النظرية النسبية :

من أهم الانتقادات التى وجهت لنظرية التكاليف النسبية كان الطابع السكونى الذى تميزت به هذه النظرية ، فما يكـــون ميزة نسبية اليوم قد لايصح كذلك فى الغد .

كذلك فان نقطة الضعف الرئيسية فى نظرية التكاليـــف النسبية ، هى فى افتراض المرونه فى الاسواق وثبات الاسعار . فلايمكن التحدث عن المزايا النسبية الا اذا امكن للدولـــــة

الاختيار بين زيادة صادراتها او البدء فى انتاج بدائل الواردات . ومتى كان من الصعب تطبيق الحل الاول عمليا ، فان فكرة " الميزة النسبية" فى حد ذاتها تصبح عديمة الجدوى والمعنى ، كما ان انعدام مرونة الطلب على الصادرات التقليدية هو الوضع السائد اليوم فى غالبية الدول النامية .

كذلك فان هذه النظرية قد قامت على اساس من تقسيم العمل الدولى الذى ساد فى القرن التاسع عشر - وهو الذى ضمن توسعا فى التجارة الخارجية لعدد من الدول الكبرى فى ذلك الوقت - وتقسيم العمل الدولى هذا بدوره فى الماضى يوضح ضروره العودة الى حرية التجارة خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية . الامر الذى يتطلب - أو على الاقل يدعو الى ازالة الحواجز الجمركية المرتفعة التى تطبقها الدول النامية الان لحماية صناعاتها . وهذا المنطق لايمكن ان يسود فى ظل ظروف القرن العشرين .

ايضا اعتمدت هذه النظرية فى حساباتها على اسعار السوق ، بيد ان المزايا النسبية لايمكن احتسابها على اساس اسعار السوق فقط ، حيث ان الاسعار تتأثر بعدد من العوامل غير الاقتصادية مثل الارباح الاحتكارية والاستغلال الاستعمارى الذى ولدته الظروف التاريخيه .

الفصل الثانـــى

قانون الطلب المتبـــادل

جون ستيوارت ميـــل

ركز التحليل الذى قام به ريكاردو لتفسير اسبـــاب قيام التجارة الخارجية على جانب العرض فقط ، حيـــث انه بنى تحليله على اعتبار ان نفقة الانتاج تمثل بعنصـــر العمل فقط ، وحيث ان قيمة اى سلعة انما تتحدد بتفـــاعل قوى العرض وقوى الطلب ، فانه يكون قد فات على ريكـــاردو الاهتمام بجانب المنفعة او الطلب .

ولقد انصب تحليل الاقتصادى الكلاسيكى المشهور " جون ستيوارت ميل " على جانب الطلب فى محاولة منه لعـــلاج الخلل فى نظرية ريكاردو وفى محاولة لتحديد نسب حقيقيـــة للتبادل الدولى غير تلك التى حددها ريكاردو بانها منطقـــة اومناخة تبادل - اى حدود دنيا وحدود عليا - لكل دولـــة لكى يتم خلالها التبادل الدولى وهو ماعرف بنسب التبـــادل الاحتمالية .

والطلب المتبادل فى رأى " ميـــل " عبـــــارة

---

(١) Reciprical demand.

عن كمية الصادرات التي تصدرها دولة ما عند معدلات التبادل الدولية المختلفة مقابل كمية الواردات التي تحصل عليها، بمعنى آخر ، عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الاخرى . والطلب المتبادل هو الذي سيحدد في النهاية شرط التبادل الفعلي بين الدول المتبادلة، وذلك على اعتبار ان الطلب المتبادل سيتحدد على اساس مرونة طلب كل دولة على صادرات الدول الاخرى .

تحليل بياني لقانون الطلب المتبادل :

بالرجوع الى نتائج دراسات ريكادرو نجد ان البرتغال تتمتع بتفوق نسبي في انتاج الخمور ، بينما تتمتع انجلترا بتفوق نسبي في انتاج المنسوجات وفي الشكل التالي تقاس كمية الخمور المنتجة على المحور الرأسي وكمية المنسوجات على المحور الافقي .

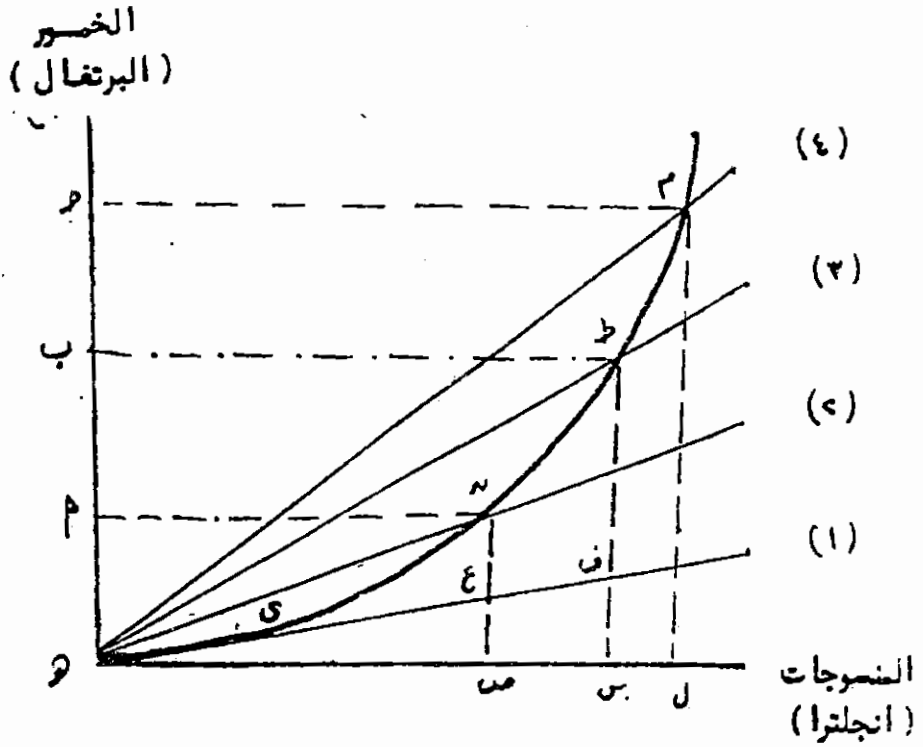

يمثل المنحنى (هـ م) منحنى طلب انجلترا على الخمور ، ويعبر هذا المنحنى عن الكميات التى تطلبها انجلترا من الخمور فى مقابل ماتعرضه هى من منسوجات وذلك عند المستويات المختلفة لنسب التبادل والتى تمثل بالنقاط " ى ،ن ،ط ،م " . هذه المستويات تتحدد بناء على نسب التبادل المحلية لكل بلد على حدة ، وتعبر الخطوط (١) ،(٢) ،(٣) ،(٤) عن هذه المعدلات التى تسود

التبادل داخل انجلترا .

فمثلا لو افترضنا ان نسبة التبادل المحلية في انجلترا يمثلها ميل الخط (ع هـ) في المستوى (١) حيث تتم مبادلة الكمية (ص هـ) من المنسوجات مقابل الكمية (ع ص) من الخمور ، وان نسبة التبادل الدولية بين المنسوجات والخمور تحددت ايضا بالنسبة لانجلترا عند ميل الخط (ع هـ) ، فمعنى ذلك ان التبادل الدولي لن يفيد انجلترا باى شئ . اما اذا ارتفعت نسبة التبادل الى المستوى (٢) ويمثلها ميل الخط (ن هـ) حيث تقوم انجلترا بعرض الكمية (ص هـ) من المنسوجات [١] مقابل الحصول على الكمية (ن ص = هـ أ) من الخمور - هنا تكون الفائدة التي تعود على انجلترا من التبادل هي المقدار (ع ن). وبديهي انه اذا ارتفعت نسبة التبادل الدولية الى حيث يمثلها ميل الخط (ط هـ) في المستوى (٣) فان ذلك يؤدي بانجلترا الى عرض كمية اكبر من المنسوجات وهي

---

(١) لاحظ ان عرض الكمية (ص هـ) من المنسوجات يعني تماما طلب الكمية (ن ص) من الخمور، ولقد لاحظ الاقتصادي " مارشال " انه يمكن اعتبار منحنى الطلب المتبادل منحنى عرض متبادل offer Curve حيث انه يمثل الكميات التي يطلبها بلد من سلعة ما ويعتبر متخلفا نسبيا في انتاجها مقابل عرض كمية ما من السلعة التي يتفوق في انتاجها نسبيا عند معدلات التبادل المختلفة .

على الرسم بالمقدار (س هـ) مقابل الحصول على الكمية (ط س = هـ ب) من الخمور ، ولما كانت نسبة التبادل المحلية داخل انجلترا عند المستوى (٣) هى (س هـ) مشوجات مقابل (س ف) خمور ، فان المكسب العائد على انجلترا يكون المقدار (ف ط) ،مع ملاحظة ان الكميات التى تعرضها انجلترا من المنسوجات مقابل الخمور من البرتغال سوف تتزايد بمعدل متناقص مع زيادة الكمية المستوردة من الخمور (١) ، بمعنى ان انجلترا ستطلب كمية متزايدة من الخمور مقابل عرض كميات متناقصة من المنسوجات .

ونفس الامر يقال اذا ارتفعت نسبة التبادل الدولية الى حيث يمثلها ميل الخط (م هـ) فى المستوى (٤)، كل ماهنالك أنه بعد هذا الحد تصبح انجلترا غير مستعدة لعرض اية كمية اضافية من المنسوجات مقابل اى كمية تعرض عليها من الخمور (٢) . ويوضح الرسم البيانى ان انجلترا غير

---

(١) لاحظ مقدار المسافة بين(س) ، (ص) وهى الزيادة التى عرضتها انجلترا من المنسوجات فيما بين المعدلين(ن)، (ط) ولاحظ مقدار المسافة(ن ع)،(ف ط) وهى مقدار الزيادة التى حصلت عليها انجلترا من الخمور .

(٢) راجع د. عبدالرحمن يسرى ،مقدمة فى الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ،١٩٨٣،ص ٤٢ .

مستعدة لعرض أية كمية تزيد عن (هـ ل) من المنسوجات مقابل كميات اضافية من الخمور .

خلاصة القول ان المنحنى (هـ م) يعبر عن كميات المنسوجات التى تعرضها انجلترا مقابل طلب كميات معينة من الخمور التى تنتجها البرتغال عندكل معدل من معدلات التبادل المذكورة . ويلاحظ ان منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لانجلترا يبدأ من نقطة الاصل (هـ) ويظل منطبقا (مماسا) للخط (١) مسافة ما وذلك اشارة على ان الامر سواء بالنسبة لانجلترا فى ان تستورد كمية قليلة من الخمور او تنتجها محليا اذا ماساد هذا المعدل (١) فى التبادل الدولى ، اما عند المعدلات (٢)، (٣) ، (٤) فان انجلترا تكون على استعداد لعرض كميات اكبر من المنسوجات .

اما بالنسبة للبرتغال فيمكن وبنفس الاسلوب ان نحدد منحنى الطلب المتبادل لها ويظهر كما فى الرسم البيانى التالى :

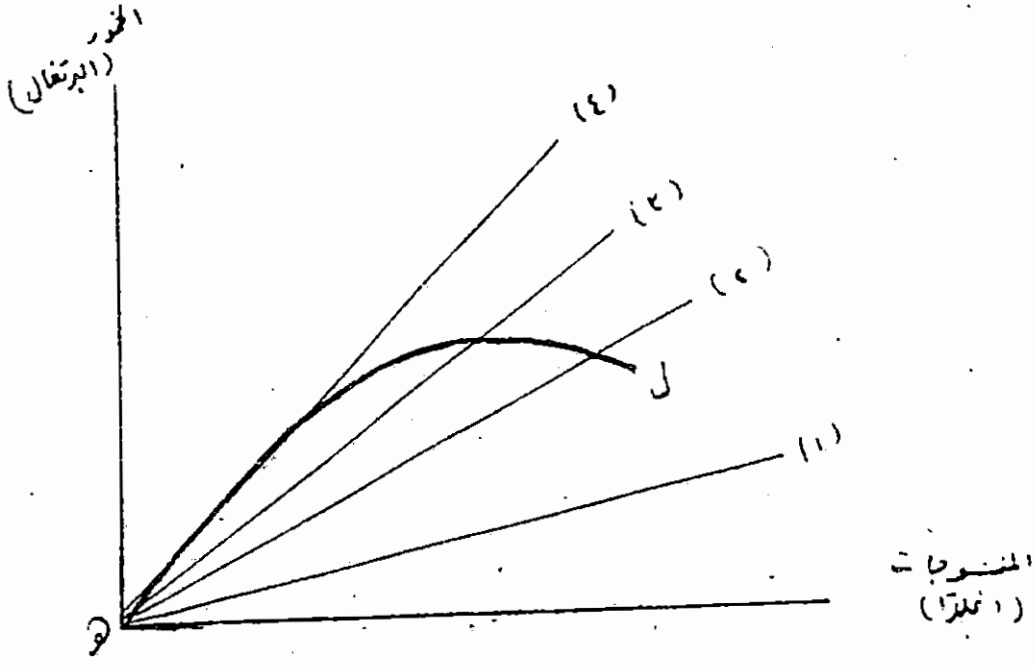

فى هذا الشكل يمثل المنحنى (هـ ل) منحنى طلب البرتغال على المنسوجات ويلاحظ ان منحنى الطلب المتبادل على المنسوجات يمكن اعتباره منحنى عرض متبادل ايضا حيث انه يمثل من ناحية الكميات التى تطلبها البرتغال من المنسوجات والتى تتخلف من انتاجها نسبيا مقابل عرض الخمور التى تتميز فى انتاجها نسبيا . مع ملاحظة ان منحنى الطلب المتبادل بالنسبة للبرتغال يبدأ من نقطة الاصل (هـ) ويظل منطبقا (مماسا)للخط (٤) مسافة ما وذلك اشارة على ان الامر سواء بالنسبة للبرتغال فى ان تستورد

كمية قليلة من المنسوجات و تنتجها محليا اذا ماساد هـذا المعدل (٤) فى التبادل الدولى .

التجارة ونسبة التبادل :

يمكن لنا عن طريق جمع منحنيات الطلب المتبـادل لكل من انجلترا والبرتغال فى رسم بيانى واحد ، ان نحـدد نسبة التبادل الدولية التوازنية بين البلدين وذلك عنـد نقطة التقاطع بين منحنيا الطلب المتبادل .

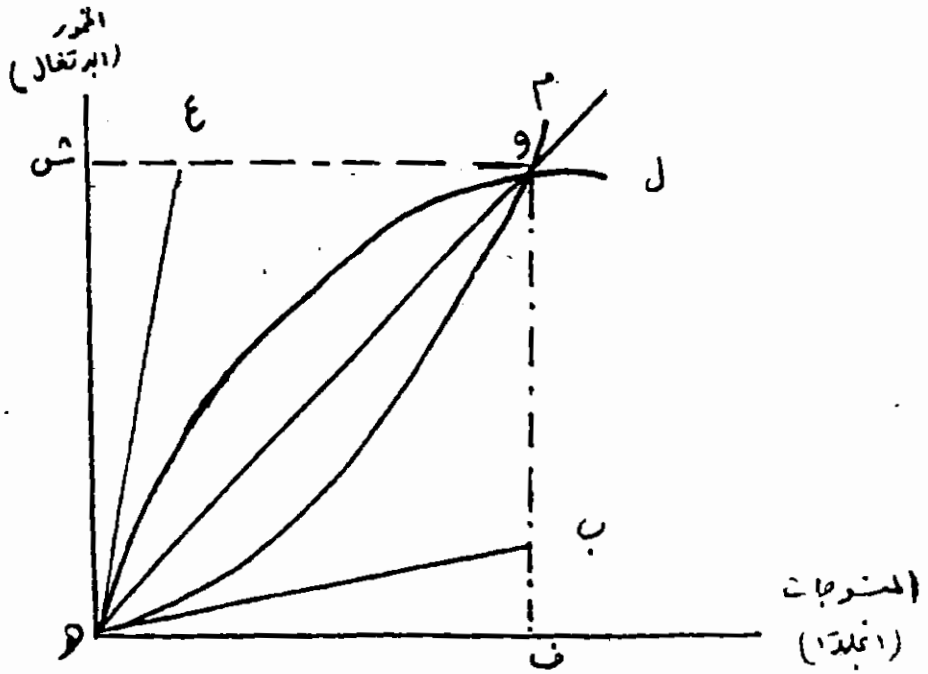

فى هذا الشكل يمثل المنحنى (هـ م) منحنـى

الطلب المتبادل لانجلترا على الخمور ، وكما سبق ان ذكرنا فهو يمثل الكميات التى تطلبها انجلترا من الخمور مقابل ماتعرضه من المنسوجات .

اما المنحنى (هـ ل) فيمثل منحنى الطلب المتبادل للبرتغال على المنسوجات ، وهو يعبر عن الكميات التى تطلبها البرتغال من المنسوجات مقابل ماتعرضه من الخمور .

ويلاحظ ان اى نقطة على المنحنيان (هـ م) ، (هـ ل) انما تمثل نقطة توازن محتمل فى التبادل الدولى لكلا الدولتين .

اما ميل الخط (هـ ع) فانه يمثل نسبة التبادل الداخلية بين المنسوجات والخمور بالنسبة للبرتغال، وكذلك فان ميل الخط (هـ ب) يمثل نسبة التبادل الداخلية بين المنسوجات والخمور بالنسبة لانجلترا . وعليه فان اى خط بين هذين الخطين يحتمل ان يعبر عن معدل للتبادل الدولى بين الدولتين ، مع ملاحظة انه كلما كان هذا الخط اقرب الى المستقيم (هـ ع) كلما كان معدل التبادل فى صالح انجلترا ، وكلما كان هذا الخط قريبا من المستقيم (هـ ب) كلما كان معدل التبادل فى صالح البرتغال .

وعلى ذلك فلا يجب أن تتحدد نسبة التبادل الدولية خارج حدود الخطين (هـ ب) و (هـ ع) .

اما معدل التبادل الدولى التوازنى - اى الذى يعمل على استقرار السوق الدولية .. فهو الذى يتحدد بتقاطع منحنى الطلب المتبادل (هـ ل) مع منحنى الطلب المتبادل (هـ م) وذلك كما فى الشكل السابق عند النقطة (و) اما الخط (وهـ) فيمثل الخط الذى يعبر ميله عن معدل التبادل الدولى التوازنى .

وعند نقطة التوازن (و) تكون انجلترا قد عرضت الكمية (هـ ف) من المنسوجات مقابل طلب الكمية (و ف) من الخمور ، اما البرتغال فانها تعرض الكمية (وف = هـ ئ) من الخمور مقابل طلب الكمية (هـ ف) من المنسوجات . وهنا يتحقق التوازن .

الفائدة من التبادل الدولى :

بمقارنة وضع كل دولة قبل قيام التبادل الدولى بوضعها بعده يمكننا ملاحظة وتحديد حجم العائد الذى كسبته كل دولة نتيجة لاشتراكها فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

فبالنسبة لانجلترا : قبل قيام التبادل الدولي كانت نسب التبادل المحلية بين الخمور والمنسوجات كما يلي (انظر الشكل السابق) :

(ب ف) خمور مقابل (ن هـ) منسوجات .

على حين ان اشتراكها في التبادل الدولي عدّل من نسبة التبادل الى :

(ف و) خمور مقابل (ف هـ) منسوجات

اذن مقدار الكسب يقدر بالمسافة (ب و)

بالنسبة للبرتغال : قبل قيام التبادل الدولي كانت نسب التبادل المحلية كما يلي :

(ع ش) منسوجات مقابل (ش هـ) خمور على حين ان اشتراكها في التبادل الدولي عدّل من نسبة التبادل الى :

(وش) منسوجات مقابل (ش هـ) خمور -

وعليه يكون مقدار الكسب المقدار (وع) .

الفصل الثالث

نظرية نسب عوامل الانتـــــــاج

هكشر - أوهليـــــــن

من عرضنا السابق للنظرية الكلاسيكية فى التبـــــادل الدولى اتضح لنا ان اسباب قيام التخصص الدولى والتجـــارة الخارجية انماتنصب على اختلاف النفقات النسبية بين الـدول بعضها وبعض . وفى الحقيقة فان اهم الانتقادات التـــى وجهت لهذه النظرية انها لم تفصح لنا عن الاسباب الحقيقيـة وراء اختلاف النفقات النسبية بين الدول المتبادلة .

وهذا مادعى بالاقتصادى السويدى" ايلى هكشـــــــر " الى ان يبنى نظريته على هذا الاساس محاولا تفسير الاسبـــاب الحقيقية وراء اختلاف النفقات النسبية بين الدول بعضهـــا وبعض ، ولهذا تعتبر نظرية هكشر امتدادا لنظرية النفقـات النسبية .

اما الاقتصادى " بيرتل اوهلين " وهو تلميـــــذ هكشر فقد اهتم ببحث اسباب اختلاف الاثمان النسبية كاسـاس لقيام التبادل الدولى ، وهذا الجزء كما هوواضح مكمل للجزء

الذى بدأه استاذه "هكشر" ، ذلك ان من شان تفسير اختلاف الاثمان النسبية بين الدول ان يوجد اختلاف فى اذواق المستهلكين وفى الظروف المؤثرة فى الانتاج . ذلك ان اذواق المستهلكين باتجاهها الى طلب سلعة اكثر من غيرها من شانه التاثير على السعر النسبى لهذه السلعة بالارتفاع ،ولهذا طالب اوهلين بضرورة تماثل وتشابه أذواق المستهلكين فى كل الدول .

ولقد عمل الاثنان على تقديم تفسيرمقنع لاسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول المتبادلة وارجعا ذلك الى ظاهرة وفرة او ندرة عناصرالانتاج بين الدول، معللين ذلك بان الوفرة النسبية لاحد عناصرالانتاج تؤدى الى انخفاض العائد الذى يحصل عليه هذا العنصر وأن الندرة النسبية لاحد عناصر الانتاج تؤدى الى ارتفاع العائد الذى يحصل عليه هذا العنصر ، وعلى ذلك فانه يجب على الدول ان تتخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تعتمد فى انتاجها على عناصر الانتاج المتوفرة نسبيا لان ذلك ينعكس على نفقة الانتاج لتلك السلع ، وان تعتمد على العالم الخارجى فى تزويدها بالسلع التى تحتاج فى انتاجها الى عناصر الانتاج النادرة نسبيا .

وعلى ذلك فان نظرية او نموذج هكشر - اوهلين يفترض ان الاختلافات فيما تتمتع به من عوامل ستكون مصدرا

رئيسيا للفوارق فى التكلفة بين البلدان ، ومن ثم ستحدد نماذج التجارة . أى أنه فى ظل تخصيص فعال للموارد فان بلدا يتوافرفيه العمل سيقيم قطاعا صناعيا كثيف العمالة ، وسيستورد عموما السلع الكثيفة فى رأس المال بدلامن ان ينتجها داخليا .

ويوحى نموذج هكشر - اوهلين باساس مسبق لتوقع وجود اختلافات فى كثافة العوامل بين الصادرات للبلدان المتقدمة (والاكثر وفرة فى رأس المال) والصادرات الى البلدان النامية الاخرى (الاكثر وفرة فى العمل) .

العمد الاساسية للنظرية :

تعتمد نظرية هكشر - اوهلين على عدة فروض اساسية تتمثل فى :

١ - اختلاف البلدان فيما بينها من حيث كمية ماتمتلكه من عناصر الانتاج . بمعنى آخر اختلاف البلدان من حيث وفرة او ندرة عناصر الانتاج (موارد طبيعية / رأس المال / العمل) فى كل منها .

٢ - اختلاف النسب التى تمتزج بها عوامل الانتاج فى العملية الانتاجية من سلعة الى اخرى [1] ، فاذا

(١) تجب ملاحظة ان هذا الفرض انما يعنى فى حد ذاته رفض =

كنا امام سلع صناعية فقدتكون نسب المزج تميل الى زيادة عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل ، وهنا يقال ان السلع الصناعية هى سلع كثيفة رأس المال ، اما اذا كنا امام سلع زراعية فقد تكون نسب المزج بين عناصر الانتاج تميل الى زيادة عنصر العمل وهنا يقال ان السلع الزراعية هى سلع كثيفة العمل .

٣ - تماثل النسب التى تمتزج بها عوامل الانتاج لكل سلعة فى دول العالم المختلفة ، اى ان انتاج سلعة مايتطلب مزج عناصر الانتاج بنسب معينة لايمكن ان تتفاوت بين بلد وآخر .

٤ - صعوبة تنقل عوامل الانتاج بين بلد وآخر .

٥ - تماثل اذواق وتفضيلات المستهلكين بين بلدان العالم المختلفة .

٦ - عدم وجود نفقات نقل بين دول العالم المختلفة ، وعدم وجود أى عوائق امام التبادل الدولى سواء كانت

= هكشر واهلين لنظرية العمل للقيمة التى بنى الكلاسيك نظريتهم فى النفقات النسبية عليها ، حيث يروا - اى الكلاسيك - ان عنصر العمل هو الذى يحدد قيمة السلعة . اماهكشر / اوهلين فيرون ان انتاج اى سلعة انما يتم باشتراك اكثر من عنصر من عناصر الانتاج .

هذه العوائق طبيعية أم مصطنعة .

بناء على الفروض السابقة يمكن القول ان الفرض الاول وهو الخاص باختلاف درجة الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج هو العامل الرئيسى الذى استند اليه هكشر فى تفسير وجود اختلاف فى النفقات النسبية ، فالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدان المختلفة فى العالم تؤدى الى وجود دولة اكثر كفاءة فى انتاج بعض السلع وأقل كفاءة فى انتاج بعضها الاخر . هذه النتيجة تعتمد على التقسيم الذى حددته نظرية هكشر / أوهلين للسلع فى المجتمع حسب استخداماتها لعناصر الانتاج المختلفة ، حيث قسمت هذه السلع الى سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال وسلع كثيفة الموارد الطبيعية .

وتؤدى الوفرة النسبية لاحد عناصر الانتاج الى انخفاض سعره ، على حين تؤدى الندرة النسبية لاحد عناصر الانتاج الى ارتفاع سعره ، وينعكس ذلك على تكلفة انتاج السلعة . فلو ان لدينا دولتين انجلترا والبرتغال ، فاذا افترضنا ان انجلترا لديها وفرة فى العمل وندرة فى عنصر رأس المال ، على حين ان البرتغال لديها وفرة فى رأس المال وندرة فى العمل ، فان نتيجة ذلك ان يكون سعر العمل فى انجلترا

أقل منه فى البرتغال ، على حين يكون معدل رأس المال فى انجلترا أعلى منه فى البرتغال . واذا افترض ايضا ان انجلترا تتخصص فى المنسوجات والبرتغال تتخصص فى صناعة النبيذ (١) ، فمعنى ذلك ان المنسوجات تعتبر سلعة كثيفة العمل ، وان صناعة النبيذ تعتبر سلعة كثيفة رأس المال . معنى ذلك ان تكلفة انتاج المنسوجات فى انجلترا لابد وان تكون اقل منها فى البرتغال اذا ما فكرت البرتغال أن تنتج المنسوجات . كذلك فان تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال لابد وان تكون اقل منها فى انجلترا اذا ما عملت انجلترا على انتاج النبيذ .

طبقا لهذه الفروض يكون من المنطقى ان تتخصص كل دولة فى انتاج السلع او السلعة التى تنتجها بتكلفة اقل حيث تتمتع بوفرة نسبية فى العنصر المستخدم فى انتاج السلعة محل التخصص ، وعلى ذلك تتخصص انجلترا فى انتاج المنسوجات والبرتغال فى انتاج النبيذ ويتم تبادل السلعتين بين البلدين .

---

(١) وذلك بالرجوع الى مثالنا السابق فى نظرية النفقات النسبية حيث يمكن لانجلترا انتاج السلعتين النبيذ والمنسوجات وكذلك يمكن للبرتغال انتاج كلا السلعتين، ولكن الافضل لكل منهما التخصص فى انتاج السلعة ذات الميزة النسبية الاعلى .

أما الافتراض الثانى الذى وضعه هكشر فهو اختلاف النسب التى تمتزج بها عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية من سلعة الى اخرى ، مع تماثل هذه النسب لنفس السلعة فى بلد ان العالم المختلفة . وهذا الافتراض ضرورى حتى تتفاوت نسبة ثمن كل سلعة فى بلد ما الى ثمنها فى أى بلد آخر . (١) ذلك ان عدم توافر هذا الشرط يؤدى الى ان تظل نسبة ثمن كل سلعة فى بلد ما الى ثمنها فى اى بلد آخر ثابتة دون تغيير وذلك بالرغم من الاختلاف فى الاثمان النسبية لعوامل الانتاج من بلد الى اخر ، ولن تختلف فى هذه الحالة النفقات النسبية لانتاج السلع من بلد لآخر بل ستتساوى تماما .

وعليه يمكن القول ان نمط التخصص والتبادل الدولى سيتحدد على النحو الذى يسمح للدولة التى لديها وفرة فى عنصر العمل ان تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة العمل لانها ارخص نسبيا ، وان تقوم باستيراد السلع كثيفة رأس المال لارتفاع ثمنها نسبيا . أما الدولة التى لديها وفرة فى عنصر رأس المال فانها تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع رأس المال لانها رخيصة نسبيا واستيراد تلك السلع كثيفة العمل لانها غالية نسبيا .

---

(١) د . احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

والتساؤل الآن ماذا سيكون عليه الحال لو تساوت انجلترا والبرتغال فيما تمتلكانه من عوامل الانتاج ؟

اجاب بيرتل اوهلين على هذا التساؤل بقوله انه من الممكن ان يتم التبادل الدولى بين دولتين اذا تساويا فيما يملكانه من عناصر الانتاج وذلك طالما كان هناك اختلاف فى أسعار عوامل الانتاج وبالتالى فى اسعار السلع بين البلدين وذلك بسبب الاختلاف فى ظروف الطلب فى البلدين. هذه الظروف تتحدد بعنصرين اساسيين : (١)

١ - تماثل اذواق ورغبات المستهلكين فى كل بلد .

٢ - شكل وظروف تملك عناصر الانتاج وهى التى تؤثر فى توزيع الدخل القومى فى كل بلد .

فمثلا بالنسبة لاذواق المستهلكين يقرر اوهلين أن الاسعار النسبية بين الدول قد تتاثر باذواق المستهلكين ، ذلك ان اذواق المستهلكين باتجاهها الى طلب سلعة ما اكثر من غيرها من شانه ان يؤثر على السعر النسبى لهذه

---

(١) د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ، ص ٧١.

السلعة فيرتفع ، والعكس بالعكس ، وهذا الارتفاع أو الانخفاض من شانه ان يؤدى الى ارتفاع أو انخفاض السعر النسبى لعنصر الانتاج المستخدم ، فلو ان بلدا لديها وفرة نسبية فى عنصر العمل ، وبالتالى تتمكن من انتاج المنسوجات وهى سلعة كثيفة العمل بنفقة منخفضة نسبيا ، اذا افترضنا ان اذواق المستهلكين فى هذا البلد تميل الى استهلاك المنسوجات اكثر من غيرها من السلع كثيفة رأس المال، فان السعر النسبى لسلعة المنسوجات سوف يتجه الى الارتفاع ويؤدى الى ارتفاع السعر النسبى لعنصر العمل على الرغم من وفرته النسبية . وهنا فقد لعبت اذواق المستهلكين دورا فى التقليل من الميزة النسبية المتمثلة فى الوفرة النسبية للعمل . وعلى هذا الاساس وضع اوهلين الفرض الخاص بضرورة تشابه وتماثل اذواق المستهلكين كشرط اساسى لتفسير الاسعار النسبية للسلع على اساس الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج .

الفصل الرابع

موءشرات (شروط) التبادل الدولـــــى
Terms of Trade

رأينا ان جون ستيوارت ميل قد اهتم فى نظريتـــــه " الطلب المتبادل " الى بيان الاسس التى على اساسهـــا يتحدد معدل التبادل بين دولتين وذلك فى محاولته لتحديـــد المكسب او الخسارة من التبادل الدولى . كذلك اتضـــح لنا ان " ميل " قد حدد حدود يجب الا تتعداها نسبـــة التبادل الدولية ، فبالرجوع الى مثالنا السابق عـــن البرتغال وانجلترا نلحظ مايلى :

- ان نفقة انتاج وحدة واحدة من الخمور فى البرتغـال انما تعادل نفقة انتاج ٨ ر ٠ من وحدة واحدة مـــن المنسوجات ، أى أن نسبة تبادل الخمور مع المنسوجات فى البرتغال هى :

١ وحدة خمور = ٨ ر٠ وحدة منسوجات .

- ان نفقة انتاج وحدة واحدة من الخمور فى انجلتـــرا انما تعادل نفقة انتاج ١٫٢ من وحدة واحدة مـــن المنسوجات ، أى أن نسبة تبادل الخمور مع المنسوجات

فى انجلترا هى :

١ وحدة خمور = ٢ر١ وحدة منسوجات .

ومن مقارنة سعر الخمور بالنسبة الى المنسوجات فى كل من الدولتين يتضح لنا ان البرتغال لديها ميزة نسبية فى انتاج الخمور فى حين ان انجلترا تتمتع بميزة نسبية فى المنسوجات . وتبعا لمبدأ التفوق النسبى تتخصص البرتغال فى إنتاج وصناعة الخمور وتستورد احتياجاتها من المنسوجات من انجلترا ، على حين تتخصص انجلترا فى انتاج وتصنيع المنسوجات وتستورد احتياجاتها من الخمور من البرتغال .

ويعود التبادل الدولى بالنفع على الدولتين طالما كان معدل التبادل الدولى محصورا بين ٨ ر٠ وحدة منسوجات ، ٢ ر١ وحدة منسوجات لكل وحدة من الخمور .

٢ - اما اذا تحدد معدل التبادل فى منطقة مابين هذا المعدل فقد يؤدى ذلك الى استفادة احدى الدولتين بدرجة اكبر من استفادة الدولة الثانية . فاذا تحدد معدل التبادل على أساس :

١ وحدة خمور مقابل ١ وحدة منسوجات

فان معنى ذلك ان تستفيد البرتغال ٢ر٠ وحدة منسوجات عن كل وحدة خمور تصدرها الى انجلترا ، وذلك على أساس أن وحدة العمل فى البرتغال لاتنتج اكثر من ٨ ر٠ وحدة منسوجات ،ولكن عن طريق العلاقات الاقتصادية الدولية بين البرتغال وانجلترا ، استطاعت البرتغال توجيه هذا المجهود الانتاجى لانتاج وحدة من الخمور تصدرها لانجلترا وتحصل مقابل ذلك على ١ وحدة من المنسوجات ، وعلى ذلك فان فائدة البرتغال من التبادل الدولى تتمثل فى ان اصبحت وحدة العمل (نفقه الانتاج) تنتج ١ وحدة منسوجات بدلا من ٨ر٠ قبل قيام التبادل الدولى ٠

اما بالنسبة لانجلترا فطبقا لهذا المعدل (١ وحدة خمور : ١ وحدة منسوجات) تستفيد ٢ ر٠ وحدة من المنسوجات عن كل وحدة من الخمور تصدرها للبرتغال ٠ وذلك على اساس ان وحدة العمل (نفقة الانتاج) فى انجلترا تنتج اكثر من وحدة من الخمور ، اما اذا قامت انجلترا بتوجيه وحدة العمل لانتاج المنسوجات فتستطيع انتاج ١ر٢ وحدة من المنسوجات تصدرها الى البرتغال وتحصل فى المقابل على وحدة من الخمور ، اى أن انجلترا استطاعت عن طريق التبادل الدولى أن تحقق مكسبا يقدر بـ ٢ر٠ وحدة منسوجات عن كل وحدة خمور تستوردها من البرتغال ٠

هذا المعدل جعل استفادة الدولتين متساوية .

ب - اما اذا تحدد معدل التبادل على اساس :

١ وحدة خمور مقابل ٩ ر٠ وحدة منسوجات

فان معنى ذلك ان تستفيد البرتغال ار٠ وحدة منسوجات عن كل وحدة خمور تصدرها الى انجلترا ١٠ ومعنى ذلك ان تستفيد انجلترا ٣ ر٠ وحدة منسوجات مقابل كل وحدة خمور تستوردها من البرتغال .

هذا المعدل جعل استفادة انجلترا اكبر من استفادة البرتغال .

جـ - اما اذا تحدد معدل التبادل بين الدولتين على أساس :

١ وحدة خمور مقابل ار١ وحدة منسوجات .

فان معنى ذلك ان تستفيد البرتغال ٣ر٠ وحدة منسوجات عن كل وحدة خمور تصدرها الى انجلترا .

على حين تستفيد انجلترا ار٠ وحدة منسوجات مقابل كل وحدة خمور تستوردها من البرتغال .

هذا المعدل جعل استفادة البرتغال اكبر من استفادة انجلترا .

د - وأخيرا فاذا تحدد معدل التبادل الدولى وكان هو نفسه معدل التبادل الداخلى فى البرتغال (١ وحدة خمور مقابل ٨ ر٠ وحدة منسوجات) فان معنى ذلك أن انجلترا فقط هى التى ستستفيد من التبادل الدولى اذ انها تحصل على كل العائد من التجارة ولاتحصل البرتغال على اى مكسب ٠

بينما اذا تحددت النسبة بشكل مساو لمعدل التبادل الداخلى فى انجلترا (١ وحدة خمور مقابل ٢ر١ وحدة منسوجات) فان معنى ذلك ان البرتغال فقط هى التى ستستفيد من التبادل الدولى اذ انها ستحصل على كل المكسب من التجارة ولاشىء تحصل عليه انجلترا ٠

هذه النتائج هى التى توصلنا اليها تحت عنوان التجارة ونسبة التبادل فى الفصل الثانى من هذا المؤلف عندما قمنا بتحديد نسب التبادل بيانيا باستخدام منحنيات الطلب المتبادل ويلاحظ ان الحدود التى يجب ان يتحدد على اساسها معدل التبادل بين الدولتين كانت هى الخط (هـ ب) والخط (هـ ع) حيث تمثل كل منهما نسب التبادل الداخلية فى انجلترا والبرتغال على الترتيب وذكرنا آنذاك انه كلما كانت نسبة التبادل بين الدولتين اقرب الى احد هذين الخطين كلما كان معدل التبادل فى صالح تلك الدولة التى يقترب من خطها معدل التبادل ٠

ماينبغى الوصول اليه هو ملاحظة ان العائد الذى يعود على الدول المشتركة فى عمليات التبادل الدولى انما يعتمد على معدل التبادل الدولى الذى يتم على اساسه التبادل. ولهذا سندرس صور معدلات التبادل الدولية .

تعريف معدل التبادل :

يعرف معدل التبادل الدولى لبلد معين بانه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج (١) .

وعلى هذا الأساس فان معدل التبادل يحدد الأسس التى يتم على أساسها التبادل الدولى بين بلد وآخر .

١ - معدلا التبادل القيمى والكمى :

من اهم المؤشرات لقياس العائد من التبادل الدولى هو معدل التبادل القيمى ومعدل التبادل الكمى. ويمكن باستخدام الارقام

---

(١) د . سعيد النجار ، التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، ٦٣ / ١٩٦٤ ، ص ٩٣ .

القياسية للصادرات والواردات (الاستدلال على قيمة معـــــدل التبادل .

معدل التبادل القيمـــي (٢)

= الرقم القياسي لاسعـــار الصادرات / الرقم القياسي لاسعار البـــواردات

يستخدم هذا المعدل حين تصدر الدولة عددا كبيـــرا من السلع وتستورد عدداكبيرا من السلع الاخرى - وذلـــك عن طريقة نسبة الارقام القياسية لاسعار كافة الصادرات الـــى الارقام القياسية لاسعار كافة الواردات في فترة زمنيـــة معينة . وحيث ان الارقام القياسية للاسعار تنسب عادة الى سنه اساس ، فمعنى ذلك ان معدل التبادل انما يدل علـــى حركة اسعار الصادرات بالنسبة لحركة اسعار الواردات مابين فترتين ، فترة الأساس وفترة المقارنة .

وبقسمة الرقم القياسي لاسعار الصادرات على الرقـــم القياسي لاسعار الواردات يتحدد لنا معدل التبادل القيمي . فاذا كان هذا المعدل اكبرمن الواحد الصحيح ، دل ذلـــك

---

(١) يسمى احيانا معدل التبادل الصافي ، راجع د. احمـــد الفتى ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجـــــع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

على أن التبادل الدولى كان فى صالح هذه الدولة وذلك فى هذه السنة بالمقارنة بسنة الاساس . وذلك على اعتبار ان هذه الدولة ستتمكن من الحصول على كمية اكبر من لواردات بنفس كمية الصادرات او الحصول على نفس كمية لواردات بكمية اقل من كمية الصادرات ، الامر الذى ينعكس على رفاهيتها بدليل تحسن موقفها الخارجى .

اما اذا كان هذا المعدل اقل من الواحد الصحيح، دل ذلك على ان التبادل الدولى لم يكن فى صالح هذه الدولة وذلك فى هذه السنة بالمقارنة بسنة الاساس . وذلك على اعتبار ان هذه الدولة سوف تحصل على نفس كمية الواردات بكمية اكبر من الصادرات او الحصول على كمية اقل من لواردات بنفس الكمية من الصادرات وهذا يؤثر على الموقف الاقتصادى للدولة ويقلل من درجة رفاهيتها .

أما اذا كان هذا المعدل يساوى الواحد الصحيح ،دل ذلك على ان التغيير الذى حدث فى اسعار الصادرات قابلة تغير مساو له فى اسعار الواردات .

معدل التبادل الكمى (١) = الرقم القياسى لكمية الصادرات / الرقم القياسى لكمية الواردات

---

(١) يطلق عليه احيانا معدل التبادل الاجمالى ، راجع د. احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص ٣٤،وايضاد. سعيد النجار،مرجع سابق ،ص ١٠٤.

فى هذا المعدل تنسب الارقام القياسيه لكمية الصادرات الى الارقام القياسية لكمية الواردات ، واذا كان خارج القسمة اكبرمن واحد صحيح دل ذلك على تدهور فى التبادل الدولى لهذه الدولة (١) ، وذلك على اعتبار انها اصبحت تصدر كمية من الصادرات اكبر من تلك التى كانت تصدرها من قبل وذلك مع ثبات كمية الواردات ، او انها اصبحت تصدر نفس الكمية من الصادرات مقابل كمية اقل من الواردات .

اما اذا كان خارج القسمة اقل من واحد صحيح ،دل ذلك على تحسن فى التبادل الدولى لهذه الدولة وذلك على اعتبار انها اصبحت تصدر كمية من الصادرات اقل من تلك التى كانت تصدرها من قبل وذلك مع ثبات كمية الواردات التى تحصل عليها او انها اصبحت تصدر نفس الكمية من الصادرات التى كانت تصدرها من قبل مقابل كمية اكبرمن الواردات .

عيوب هذا المعدل :

لاحظنا ان زيادة درجة رفاهية البلد وتحسن موقفها الاقتصادى الخارجى انما يتضمن حصول هذا البلد على كمية

---

(١) لاحظ ان دلالة معدل التبادل الكمى هى عكس دلالة معدل التبادل القيمى وذلك طالما ان معدل التبادل مابين سلعتين هو عكس معدل ثمنيهما فى السوق .

اكبر من الواردات مقابل كمية معينة تصدرها . كما لاحظنا ان تدهور الموقف الاقتصادى انما يتضمن حصول هذا البلد على كمية اقل من الواردات مقابل كمية معينة تصدرها . الى هنا ولا غبار على هذا المعدل ، لكن ماذا سيكون عليه الحال اذا كان هناك تغير فى النفقة الحقيقية لانتاج سلع التصدير او سلع الاستيراد ؟ لاشك ان المعدل لن يكون ذا دلالة حقيقية عن الوضع الاقتصادى الخارجى لهذا البلد .

اذن فهذا المعدل يتجاهل التغير الذى قد يحدث فى النفقة الحقيقية لانتاج الوحدة من الصادرات او الواردات وعلى ذلك فلن تكون دلالة هذا المعدل صادقة فى الحكم على مدى تحسن او تدهور الوضع الاقتصادى لبلد ما .

ولهذا كان من الضرورى البحث عن معدل آخر يعول عليه فى تحديد مدى الفائدة التى تعود على الدولة من تبادلها الدولى ، وكان هذا المعدل هو " معدل التبادل الحقيقى " .

٢ - معدل التبادل الحقيقى :

هذا المعدل يأخذ فى الاعتبار اثر التغير فى النفقة الحقيقية لانتاج الوحدة من الصادرات او الواردات ، بمعنى

آخر انه يأخذ فى اعتباره اثر التغير فى انتاجية عناصر الانتاج المشتغلة فى صناعات التصدير والاستيراد .

فاذا رجعنا الى معدل التبادل القيمى وحدث انخفاض فى اسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات فى بلد ماقانه طبقا لهذا المعدل نقول بان معدل التبادل الدولى لهذا البلد يكون قدتدهور . ولكن هذا التدهور فى الواقع قد لايعبّر عن الحقيقة طالما اننا نأخذ فى اعتبارنا نفقة انتاج سلع الصادرات .

فمثلا لو ان الانخفاض الذى حدث فى اسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات كان بمقدار ١٠ ٪ وفى نفس الوقت انخفضت نفقة انتاج سلع الصادرات بنسبة ٢٠ ٪ (١) ، هنا يكون معدل التبادل الدولى لهذه الدولة قد تحسن عما كان عليه . لان الانخفاض النسبى فى اسعار الصادرات قد قابله وزاد عليه زيادة حقيقية فى انتاجية صناعات التصدير .

هذا ويمكن التعبير عن معدل التبادل الحقيقى فى صورتان . الصوره الاولى تأخذ فى اعتبارها انشطة الصادرات

---

(١) انخفاض نفقة الانتاج بنسبة ٢٠ ٪ معناه زيادة الانتاجية الحقيقية لصناعات التصدير بنسبة ٢٠ ٪ ايضا .

فقط وتسمى معدل التبادل الحقيقى الفردى ، والصورة الثانية تاخذ فى اعتبارها انشطة الصادرات والواردات معا وتسمى معدل التبادل الحقيقى المزدوج وهو يقيس التغير النسبى فى الرفاهية الاقتصادية فى كل من الدولتين،ويأخذ معدل التبادل الحقيقى الصورتان التاليتين :

أ - معدل التبادل الحقيقى لانشطة الصادرات (الفردى) =

$$\frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times \text{الرقم القياسى لانتاجية الصادرات}$$

ب - معدل التبادل الحقيقى لانشطة الصادرات والواردات معا (المزدوج)

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times \frac{\text{الرقم القياسى لانتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لانتاجية الواردات}}$$

فاذا افترضنا ان اسعار صادرات مصر زادت بنسبة ٥٪ فى سنة المقارنة عن سنة الاساس ، وان انتاجية الواردات ارتفعت بمقدار ٨ ٪ ، كما حدث تغييرفى أسعار الواردات عن سنة الاساس بنسبة ١٠ ٪ ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه انتاجية انشطة الصادرات بها بمقدار ١٠ ٪ .

طبقا لهذه البيانات يمكننا حساب معدل التبادل طبقا للصور المختلفة التى عرضنا لها وذلك على النحو التالى:

- معدل التبادل الصافى (القيمى)

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}}$$

$$= \frac{١٠٥}{١١٠} = ٩٥ \text{ ر٠} \text{ تدهور}$$

- معدل التبادل الحقيقى (الفردى)

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times \frac{\text{الرقم القياسى لانتاجية الصادرات}}{\cdot}$$

$$= \frac{١٠٥}{١١٠} \times ١٠ر١ = ٠٥ر١ \text{ تحسن}$$

- معدل التبادل الحقيقى (المزدوج)

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times \frac{\text{الرقم القياسى لانتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لانتاجية الواردات}}$$

$$= \frac{١٠٥}{١١٠} \times \frac{١٠ ر١}{١ر٠٨} = ٩٧ر٠ \text{ تدهور}$$

٣ - معدل التبادل الدخلى :

يؤخذ على معدل التبادل الحقيقى انه لايأخذ فى اعتباره كمية الصادرات ، ولهذا فكر عددمن الكتاب فى حساب

معدل التبادل الدخلى والذى يأخذ فى حسابه كمية أو حجم الصادرات بالاضافة الى اسعار هذه الصادرات واسعار الواردات . وهذا المعدل يأخذه كمية الصادرات فى الاعتبار يمكن من التعرف على قدره الدولة على الاستيراد وذلك لانه يظهر مثلا ما اذا كان يصاحب الانخفاض فى اسعار الصادرات لدولة ما بالنسبة لاسعار وارداتها زيادة فى حجم تلك الصادرات من شانها تعويض التدهور الذى يحدث فى معدل تبادلها نتيجة لذلك الانخفاض وبالتالى يكون من شان هذه الزيادة فى حجم الصادرات ان تمكن الدولة من الاستمرار فى استيراد الكمية نفسها من الواردات التى كانت تستوردها من قبل . (١)

ويأخذ معدل التبادل الدخلى الصورة التالية :

$$\text{معدل التبادل الدخلى} = \frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times \text{الرقم القياسى لكمية الصادرات .}$$

٤ - معدل الاعتماد على العالم الخارجى :

وهذا المعدل يقيس لنا درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى وهو بذلك يعتبر احد المقاييس الهامة

---

(١) د. احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

التى يمكن بواسطتها قياس الاهمية التى يحتلها قطـــــاع التجارة الخارجية فى الهيكل الاقتصادى لاى دولة .

ويأخذ معدل الاعتماد على العالم الخارجى الصورة التالية (١) :

معدل الاعتماد على العالم الخارجى = الصادرات + الواردات / الناتج المحلى الاجمالى × ١٠٠

٥ - معامل التبعية :

وهذا المعامل يقيس لنا مدى تبعية اقتصاد دولـــة ما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، وهو نسبة السلـــع الواردة من الخارج والمستخدمة فى داخل الاقتصاد القومـــى. وعلى ذلك يمكن تعريف معامل التبعية بانه العلاقة بيـــن قيمة الواردات من السلع الموجودة بالبلد وغير المعـــاد تصديرها منسوبة الى الصادرات السلعية .

ويأخذ معامل التبعية الصورة التالية :

معامل التبعية مع الخارج = الواردات السلعية / الصادرات السلعية

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم فى الاقتصاد العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ ص ٤١ .

ويلاحظ ان معامل التبعية عادة مايكون مرتفعا فى البلاد الغنية الصغيرة ومنخفضا فى البلاد الغنية الكبيرة. ومعنى ذلك انه كلما كبر رقم هذا المعامل ، كلما دل ذلك على ان الواردات تمثل نسبة كبيرة فى الدخل القومى الصافى .

وعلى الرغم من ان معدلات التبادل الدولى تبين الفائدة من التبادل الدولى بين الدول بعضها وبعض الا انه يؤخذ عليها عدد من العيوب تتمثل فى :

١ - لما كانت كل بلد تصدر عددا من السلع وتستورد عددا من السلع ، فان معدل التبادل يتحدد بالمقارنة بين الارقام القياسية لاسعار الصادرات والارقام القياسية لاسعار الواردات ، وغير خاف مايكتنف تركيب الارقام القياسيه من مشاكل احصائية .

٢ - يلاحظ ان معظم معدلات التبادل التى ذكرناها تتطلب وجود نوع من المنافسه بين الدول ، وهذا غير متوفر حيث ان الاسعار المفروضه بواسطة احتكارات التصدير من جانب الدول المتقدمة فى تجارتها مع الدول النامية تجعل معدلات التبادل غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٣ - لاحظنا ان معدل التبادل الحقيقى يهتم بالارقام القياسية لانتاجية الصادرات والواردات ، ولاشك ان هناك صعوبات كبيرة فى الحصول على بيانات احصائية خاصة بالانتاجية فى الصادرات والواردات .

٤ - كذلك فان معدل التبادل القيمى يهتم فقط بحساب التغيرات التى تطرأ على اسعار السلع المادية فقط دون السلع غيرالمادية (الخدمات) .وقد يؤدى اهمال الخدمات الى تدهور معدل التبادل الدولى للبلاد التى تعتمد على الخدمات السياحية مثلا .

٥ - تؤدى المرونه الدخلية العالية لواردات البلدان النامية فى مواجهة المرونه الدخلية المنخفضه لواردات الدول الصناعية من المواد الغذائية والخامات الاولية ، الى اثر غير ملائم على نسب المبادلة للدول النامية .

الجزء الثانى
المدفوعات الدولية

الفصل الخامس : ميزان المدفوعات

الفصل السادس : سعر الصرف

الفصل السابع : توازن ميزان المدفوعات

الفصل الخامس

ميزان المدفوعـــات

تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بانه سجل أوبيـــان منظم لتيار المعاملات الاقتصـادية الدولية التى تتم بيـــــن المقيمين فى بلد معين والمقيمين فى البلدان الاخرى،والتـــى ينشأعنها حقوق لتلك الدولة على البلدان الاخرى أو ديـــون والتزامات عليهاقبل البلدان الاخرى وذلك خلال فترة زمنيـــة معينة ، جرى العرف على أن تكون فترة سنة .(١)

من هذا التعريف نستطيع أن نستخلص أهم عناصـــر ميزان المدفوعات وهى :

١ ـ سجل أو بيان منظـــم .

٢ ـ تيار المعاملات اوالمبادلات الاقتصادية .

٣ ـ شرط اختلاف الاقامة .

٤ ـ شرط الزمـــن .

---

(١) Kindlberger, Charles P., International Economics, 3rd edition, Homewood, Illionis, 1963, ch.2.P.17.

وفيما يلى شرح لهذه العناصر :

١ - سجل أوبيان منظم :

بمعنى وجود التصنيف الاحصائى الذى يتم من خلاله حصركل المبادلات الاقتصادية التى تتم بين الدولة والدول الاخرى . وهذا السجل يخدم اغراض وأهداف الدولة الاقتصادية ذلك ان وزارات الاقتصاد والتخطيط والتجارة فضلا عن البنك المركزى ، تحتاج دائما الى بيان احصائى دقيق عن طبيعة وكمية العمليات والمبادلات الاقتصادية الدولية والتى تكون دولتهم طرفا فيها ، الامر الذى يتطلب توافر سجل كامل مصنف احصائيا تحصر فيه كل انواع وكميات المدفوعات التى تمت من والى الدولة . ولاشك ان الإعداد الدقيق والمنظم لمثل هذا البيان الاحصائى انما يسهم فى التعرف على مركز الدولة المالى والاقتصادى العام .

كذلك يلاحظ ان الميزان يسجل " تيارات " المعاملات الاقتصاديه الدوليه وليس " صافى " المركز الخارجى الدائن أو المدين للدوله ، أى انه سجل للمتحصلات والمدفوعات خلال فتره معينه وليس بيانا للمركز القانونى للدوله باعتبارها دائنه أو مدينه للعالم الخارجى .

٢ - تيار المعاملات او المبادلات الاقتصادية :

لكل بلد علاقات اقتصادية مع البلدان الاخرى ويقصد بالعلاقات الاقتصادية العلاقات الناشئة عن حركة التجارة ، اى الصادرات والواردات والخدمات وتحركات رؤوس الاموال . وعليه فان المعاملات الاقتصادية الدولية والتى تدرج فى ميزان المدفوعات انما تتمثل فى " تلك المعاملات التى يترتب عليها نقل الحق على سلعة أوخدمة ، أو نقل الحق على ملك مالى من شخص يقيم فى البلد الى شخص غيرمقيم وبالعكس " (١) ،فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التى تعبر حدود الدولة يتم التقاطها وتلخيصها فى ميزان المدفوعات .

واضح اذن ان هذه المعاملات ليست من طبيعة واحدة ، لذلك كان من الضرورى التمييز بينها على النحو الذى يفرق بين المعاملات التى تأتى للبلد بحصيلة من العالم الخارجى ، وتلك التى تتطلب قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجى(٢) .

---

(١) د. احمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،لم تذكرسنة النشر،ص ٢١ .

(٢) د . سعيد النجار ،مرجع سبق ذكره ،ص ١٨١ .

الان فالمعاملات الاقتصادية الدولية والتى تتم فى فترة مايمكن حصرها فى ثلاث مجموعات :

المجموعة الاولى : تشمل المبادلات المنظورة Visible trade حيث تتضمن تبادل السلع المادية التى تمرعادة تحت نظر رجال الجمرك عند انتقالها من بلد لاخر عن طريق تصدير المنتجات القومية واستيراد المنتجات الاجنبية وسواء كانت هذه السلع سلعا وسيطة أوسلعا نهائية .

المجموعة الثانية : تشمل المبادلات غير المنظورة Invisible trade حيث تتضمن تبادل الخدمات التى توديها عوامل الانتاج كالسياحة والتامين والنقل ودخل الاستثمارات الخارجية وعمولات البنوك .. الخ من الخدمات التى يوديها المقيمون فى الدولة الى العالم الخارجى او التى يحصلون عليها من العالم الخارجى .

المجموعه الثالثه : يدرج فى هذه المجموعه حساب رأس المال (التحويلات الرأسماليه) بحيث تتضمن حركه رأس المال والذهب النقدى بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت هذه الحركه طويله الاجل أوقصيره الاجل ، تلقائيه او موازنه .

٣ - شرط اختلاف الاقامـــة :

قد يتصور البعض أنه طالما ان المعاملات الدوليـــة تتم بين دولة ماوالعالم الخارجى ان يكون احد طرفـــى العلاقة أجنبيا ، وبالتالى يكون شرط قيد المعامـــلات الاقتصادية الدولية ان تتم طبقا لشرط اختلاف الجنسيـــات . غير أن هذا التصور يجانبه التوفيق ،حيث ان شرط قيـــد المعاملات الاقتصادية الدولية فىميزان المدفوعات هو شـــرط اختلاف الاقامة ، ولذلك جاء بالتعريف السابق " المعامـــلات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين وغيرالمقيمين". ويقصـــد بالمقيمين فى دولة ماالمواطنين والمشروعات والهيئـــات العامة والحكومات المحلية والمركزية وكذلك فروع الشركـــات الاجنبية الموجودة بها (١) واللذين يرتبطون برابطـــة

(١) جرى صندوق النقد الدولى على اعتبار الفرع الاجنبـــى لشركة مامقيما فىالبلد الذى يمارس نشاطه فيه وليس فى بلد المركز الرئيس . اما الوكالة فتعتبـــر مقيمة فى بلد المركز الرئيسى للمشروع . وهـــذه التفرقة تستند الى ان الفروع تعتبر جزءا من النشاط الاقتصادى للدولة الذى تزاول فيهنشاطها ، اما الوكالة فان نشاطها اكثر ارتباطا بالنشاط الاقتصادى للبلـــد =

تبعية اقتصادية بهذه الدولة حتى ولو لم تكن تربطهم بهـــا تبعية اورابطة سياسية .

على انه لايشترط لكى يكون الفرد مقيما بالنسبـــة لبلد معين ان يقطن هذا البلد بصفة دائمة فالسائحين مثـــلا القادمين من امريكا للسياحة فيمصر يعتبرون فى حكم غيـــر المقيمين فى مصر لان محل اقامتهم الدائمة فىامريكا وليس فى مصر ، وكذلك الحال بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والتعليمية الموجودة داخل مصر فانها تعتبر فى حكم غير المقيميـــن . وبناء عليه فان المبادلات والمعاملات الاقتصادية التى تتـــم بين هذه البعثات والمقيمين فى مصر تعتبر معاملات اقتصادية تمت بين الداخل والخارج وتدرج فى ميزان المدفوعات .

---

٤ - شرط الزمـــن :

ذكرنا ان العرف قد جرى على ان يتناول ميـــــزان

= الذى يوجد فيه مركزها الرئيسى . وعلى ذلـــك فان المعاملات الاقتصادية التى تتم بين الفرع والمركـــز الرئيسى تدخل فى ميزان مدفوعات بلد الفرع وميـــزان مدفوعات بلد المركز الرئيسى ، اما المعاملات التـــى تتم بين المركز الرئيسى والوكالة فلا تدرج فى أى من الميزانين . راجع د . احمد الغندور ، مرجع سبـــق ذكره ، ص ٢٣ .

المدفوعات مايتم من المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة من الزمن ، عادة مانكون فترة سنة ،وذلك لتفادى بعض العوامل الموسمية التى تؤثر على توازن الميزان . كذلك فان دراسة ميزان المدفوعات لدولة ما خلال فترة سنة تسمح للقائمين على امور هذا البلد من التعرف على المركز الاقتصادى العام للدولة .

الهيكل العام لميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين رئيسيين ،وثلاثة اقسام مختلفة . فميزان المدفوعات ينقسم رأسيا الى جانبين اساسيين ، الجانب الاول يمثل الجانب الدائن وهو الجانب الذى تقيد فيه المعاملات التى تزيد من دائنية الدولة للعالم الخارجى ، بمعنى آخر هى المعاملات التى تاتى للبلد بايراد او متحصلات من العالم الخارجى . والجانب الثانى هو الجانب المدين الذى تقيد فيه المعاملات التى تؤدى الى زيادة مديونية الدولة للعالم الخارجى ، بمعنى آخر هى المعاملات التى تقتضى قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجى .

وبناء على ذلك فان ماتصدره الدولة للعالم الخارجى

من سلع وخدمات يقيد فى الجانب الدائن أى جانب المتحصلات بينما يقيد كل ماتستورده الدولة من العالم الخارجى من سلع وخدمات فى الجانب المدين اى جانب المدفوعات .

كذلك يتكون ميزان المدفوعات أفقيا من ثلاث أقسام مختلفة هى : الحساب الجارى ، حساب رأس المال ، وصافى الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدى (حساب الذهب).

كيفية القيد فى ميزان المدفوعات :

ومن المفيد ، وقبل ان نسترسل فى شرح مكونات ميزان المدفوعات ان نعرض الى الطرق المتبعة فى القيد فى ميزان المدفوعات .

بداية يمكن أن نؤكد على أن كل عملية فى ميزان المدفوعات لها جانبان احدهما دائن والاخر مدين ، ولذلك فكل عملية مبادلة بين دولة والعالم الخارجى انما تظهر فى جانبى ميزان المدفوعات ، لان كل قيد فى جانب من جانبى الميزان يقابله قيد مساو له فى الجانب الإخر وذلك على أساس قاعدة أو طريقة القيد المزدوج او الثنائى

ومن أهم ميزات هذه الطريقة القائمة على القيد المزدوج هو أيجاد وسيلة للتوازن والضبط الذاتى تسمح

ماكسان ماقد يحدث من أخطاء اثناء عملية تصوير الحسابات ، اذ أن كل عملية اوصفقة يجرى تسجيلها فى طرفين : طرف دائن (تسجيل كمى) وطرف مدين (تسجيل نقدى) .(١)

وكما سبق فان القاعدة الاساسية للقيد فى ميزان المدفوعات انما تتلخص فى ان كل تصدير لسلعة مايؤدى الى حصول الدولة على نقد اجنبى من الخارج يقيد فى الجانب الدائن . كما ان كل استيراد لسلعة مايترتب عليه دفع نقدا وطنيا الى الخارج يقيد فى الجانب المدين .

---

(١) لكل عملية مبادلة تتم مقابل الدفع وجهان ، الوجه الاول كمى والوجه الثانى نقدى ، فعند تصدير سلعة للخارج ، يتم قيد القيمة الكمية للسلعة فى الجانب الدائن ، ويقابل هذا القيد قيد آخر نقدى مساو له تماما فى قيمته فى الجانب المدين ، والعكس صحيح فى حالة استيراد سلعة من الخارج . راجع د. احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

وفيما يلى عرض تفصيلى لعناصر ميزان المدفوعات :

أولا : الحساب الجـــارى [1]

يضم هذا الحساب كافه المعاملات الاقتصاديه من تصديـر واستيراد السلع والخدمات وبالتالى فان اهميه هذا الحسـاب تنضح من خلال انه يعكس العلاقات الاقتصاديه لدوله ما مع باقى دول العالم الخارجى وبالتالى يرضح مدى تأثر الدخل القومـى ومستوى العماله لتلك الدوله بنشاطها الاقتصادى الخارجى [2]

فالصادرات من السلع والخدمات الوطنيه تمثل جزءا من الدخل الجارى ، وكذلك الواردات من السلع والخدمات تمثل اضافه الى الكميات المنتجه محليا منها [3] وهذا من شأنه التأثير على مستوى الدخل القومى .

فاذا بدأنا بالنظر الى الدخل القومى من ناحيه الانفاق علـــى اجمالى الناتج القومى ، اى من وجهه نظر الطلب النهائى للسلـع والخدمات ، فاننا نلحظ ان هذا الطلب يتضمن المنتجـــــات والخدمات المحليه والمستورده . وحيث ان الطلب على سلع الاستيـراد يؤدى الى زياده الدخل فى الدول المصدره لهذه السلع والخدمـات وليس فى الدول المستورده ، فان الامر يتطلب استبعاد قيمه هذه السلـع

---

(١) يطلق عليه ايضا ميزان أو حساب العمليات الجاريه .

(٢) Kindleberger, charles, P.OP. cit., P.22.

(٣) د . جوده عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولـــــى دار النهضه العربيه ، القاهره ، ١٩٧٨ ، ص ٩٤ .

والخدمات عن الانفاق على اجمالى الناتج القومى ، وفى نفس الوقت يتطلب الامر اضافه قيمه الصادرات من السلع والخدمات التى لم يشملها تيار الانفاق المحلى ، اذ انها تؤدى الى زياده الدخل القومى فى الدوله المصدره لهذه السلع والخدمات وليس فى البلد المستورد . وعلى ذلك فان الدخل القومى الصافى مقوما بسعر السوق [1] للدوله يعادل الانفاق على الناتج القومى مضافا اليه قيمه الصادرات مطروحا منه قيمه الواردات ، وعليه فان معادله الدخل تأخذ الشكل التالى :

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات

وعلى ذلك تأخذ معادله الميزان التجارى الشكل التالى :

الميزان التجارى = الصادرات - الواردات

من ذلك يتضح لنا ان اخذ رصيد العمليات الجارية عند تحديد الدخل القومى الصافى فى الحسبان ، يعد امرا هاما حيث ان رصيد العمليات الجارية انما يمثل مدى مساهمة ميزان المدفوعات فى زيادة او نقص الدخل القومى . [2]

ولعل العلاقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومى تكون قد اتضحت ، خاصة وان العلاقة بينهما علاقة مباشرة

---

(١) اى مع اخذ الضرائب غير المباشرة والاعتمادات فى الحسبان.

(٢) هنرى تادرس ، ميزان المدفوعات ، البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٥ ، ص ٦ .

حتى ان " كندلبرجر " أطلق على الحساب الجارى حساب الدخل .

ينقسم الحساب الجارى الى :

أ - الميزان التجارى او حساب التجارة المنظورة .
Visible trade

ب - حساب الخدمات او حساب التجارة غير المنظورة .
Invisible trade

ج - حساب التحويلات من جانب واحد .
One side trade

أ - حساب التجارة المنظورة :

يقصد بالتجارة المنظورة ، التجارة التى تتناول سلعا مادية ملموسة تمر عادة من تحت اعين رجال الجمارك ، وتتمثل التجارة المنظورة فى صادرات وواردات السلع ، وقد جرى العرف على تسجيل الصادرات السلعية فى الجانب الدائن ، على ان تسجل الواردات السلعية فى الجانب المدين (١).

(١) يستثنى من ذلك التجارة العابرة transit حيث ان العبرة فى تسجيل العملية بميزان المدفوعات هو انتقال ملكية السلعة وليس اجتيازها للحدود الجمركية للدولة ، فكثيرا مايحدث ان تجتاز السلع حدود الدولة الاقليمية ومع ذلك لاتسجل فى ميزان المدفوعات ، نظرا لكونها مجرد تجارة عابرة ، دخلت الدولة كطريق تعبره الى دولة اخرى ، ومن هنا تأتى حكمة عدم تسجيل العملية فى ميزان المدفوعات .

وتجب ملاحظة ان هذه المعاملات انما تتم مقابل دفع . ففى حالة تصدير سلع مصرية قيمتها ٥٠٠٠ دولار للولايات المتحدة الامريكية ، فى هذه الحالة يظهر ميزان المدفوعات المصرى قيدا دائنا فى بند الصادرات بمقدار ٥٠٠٠ دولار يقابله قيد مدين بنفس المبلغ فى حساب رأس المال قصير الاجل يمثل الزيادة فى أرصدتنا من العملات الأجنبية اذا كان الدفع تم نقدا ، أو زيادة فى مطلوباتنا من امريكا اذا كان التصدير تم مقابل ملك بالدولار يستحق الدفع بعد فترة . اما ميزان المدفوعات الامريكى فيسجل فيه قيودا عكسية للقيود التى تمت فى ميزان المدفوعات المصرى، حيث يسجل مبلغ ٥٠٠٠ دولار فى الجانب المدين فى بند الواردات يقابله قيد دائن بنفس المبلغ فى حساب رأس المال يمثل نقص الاصول الاجنبية فى حالة الدفع نقدا او زيادة الالتزامات الخارجية للجهاز المصرفى نتيجة زيادة وداشع مصر . ويمكن تصور نفس الامر فى حالة استيراد سلعة من لخارج .

ومن الامور التى تستحق الذكر عند حساب التجارة المنظورة هو الاختلاف فى طرق تسجيل الصادرات والواردات فيما بين الدول . فقد جرى العرف على ان تسجل الدولة قيمة صادراتها بحسب ثمنها فى ميناء التصدير وقبل اضافة

نفقات النقل والتأمين وهو مايعرف بالثمن " فوب " F.O.B. وهى اختصار العبارة Free on board وهى تعنى قيمة السلعة فى ميناء التصدير أوعلى المركب مستبعدا من ثمنها نفقات التامين والشحن والنقل .

بينما تسجل الدولة قيمة وارداتها بحسب ثمنها فى ميناء الاستيراد مضافا اليهانفقات التأمين والشحن والنقل وهو مايعرف بالثمن " سيف " C.I.F. وهى اختصار للجملة Cost insurance Freight وهى تعنى قيمة السلعة فى ميناء الاستيراد أى بعد اضافة نفقات النقل والتامين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد . ونتيجة لاختلاف طرق التقدير لقيمتى الصادرات والواردات تظهر فروق بين قيمة الصادرات الدولية وقيمة الواردات الدولية ، فتزيد قيمة الواردات عن قيمة الصادرات بمقدار نفقات النقل والشحن والتامين .

وترتيبا على ذلك فاذا افترضنا ان قيمة المنسوجات المصرية المصدرة الى المملكة العربية السعودية فى ميناء السويس هى ٥٠٠٠ جنيه مصرى ، فان هذا المبلغ يسجل فى الجانب الدائن (المتحصلات) فى ميزان المدفوعات المصرى [1] . اما فى ميناء جدة فان قيمة المنسوجات

---

(١) لاحظ ان القيمة هنا على اساس "فوب" اى قيمة السلعة قبل تحركها عبر الحدود الدولية لمصر .

تساوى ٥٤٠٠ جنيه وذلك على اعتبار ان نفقات النقل والشحن والتامين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد هى ٤٠٠ جنيه . وعلى ذلك فان القيمة التى تحتسب على اساسها قيمة الواردات ستكون ٥٤٠٠ جنيه ، ولذا فان واردات السعودية من النسيج تظهر فى الجانب المدين (المدفوعات) فى ميزان المدفوعات السعودى [1] بمبلغ ٥٤٠٠ جنيه . وهنا يظهر التناقض ، حيث اننا ذكرنا من قبل ان صادرات بلد ماتعتبر واردات بلد آخر والعكس صحيح ، وعلى ذلك يجب أن تساوى صادرات مصر للسعودية واردات السعودية من مصر . على أن ذلك لن يتحقق الا اذا تم تقويم صادرات مصر وواردات السعودية على أساس واحد وليكن " فوب" على ان تقيد نفقات النقل والشحن والتامين فى البند الخاص بخدمات النقل والتامين فى ميزان المدفوعات للبلدين . وهذا ماذهب اليه صندوق النقد الدولى من العمل على توحيد اساس قيد الصادرات والواردات .

ويطلق على الفرق بين المتحصلات (الدائن)والمدفوعات (المدين) فى حساب التجارة المنظورة " بالميزان التجارى "

---

(١) لاحظ ان القيمة هنا على اساس " سيف " أى قيمة السلعة بعد وصولها لميناء جدة .

واذا كان هذا الميزان موجب (+) دل ذلك على وجود فائض (اى قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات) واذا كان هذا الميزان سالب (-) دل ذلك على وجود عجز (اى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات) .

ب - حساب الخدمات او التجارة غير المنظورة :

يقصد بالتجارة غير المنظورة ، التجارة التى تتناول الخدمات المختلفة ، فمن الواضح ان البلد الذى يقدم خدمات للاجانب (غير المقيمين) يحصل على ايراد من بيع خدماته هذه ، وتسجل هذه الايرادات فى جانب المتحصلات (الدائن) ويقابلها قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل فى الجانب المدين . اما الخدمات التى يقدمها الاجانب (غير المقيمين) للمقيمين فى بلد ما يؤدى الى دفع مقابل لهذه الخدمات وتسجل هذه المدفوعات فى جانب المدفوعات (المدين) ويقابلها قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل فى الجانب الدائن . ويلاحظ القارئ ان قواعد التسجيل هنا لم تختلف عن مثيلتها فى حساب التجارة المنظورة .

غير ان هناك بعض الحالات الخاصة بحساب الخدمات تتمثل فى انه عند تصدير خدمة من الخدمات قد لايتطلب بالضرورة عبورها الحدود الدولية ، فمثلا السائح الذى

يحضر لمصر لمشاهدة الاثار الفرعونية القديمة تعتبر مشاهدته لهذه الاثار فى مصر تصديرا لخدمة السياحة المصرية الى الخارج ، واستيراد الخدمة السياحة المصرية بالنسبة لبلد هذا السائح .

وسوف تتضح مثل هذه الحالات عند دراسة البنود التالية والتى تمثل مكونات حساب الخدمات :

١ - التأمين :

فى حالة قيام احدى الشركات المصرية مثلا بالتأمين على البضائع او على الحياة او السفن التجارية للاجانب (غير المقيمين) هنا تقيد اقساط التأمين التى يدفعها الاجانب لمصر فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات المصرى ويقابله قيد فى الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الاجل . أما فى حالة دفع قيمة مبالغ التأمين التى تدفعها الشركة المصرية لغير المقيمين عندما يستوجب الامر دفع مبلغ التأمين فانها تسجل فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات المصرى ويقابل هذا القيد قيد فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الاجل . والعكس صحيح فى حالة قيام احدى الشركات الاجنبية بالتأمين على سفن وطنية او بضائع مصرية .

٢ - السياحة وتحويلات السفر :

يمثل هذا البند جميع المتحصلات من الخدمات السياحية وغيرها التى يحصل عليها المسافرون فى دول غير دولهم ، وجميع المدفوعات عن الخدمات السياحية التى يحصل عليها المقيمون اثناء تواجدهم بالخارج . وهنا تسجل المبالغ التى ينفقها السائحون فى مصر مثلا فى الجانب الدائن لميزان المدفوعات المصرى ويقابل هذا القيد قيد آخر فى الجانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل .

اما المبالغ التى ينفقها المصريون على خدمات السياحة فى اسبانيا مثلا فانها تسجل فى الجانب المدين لميزان المدفوعات المصرى (الجانب الدائن لميزان المدفوعات الاسبانى) ويقابل هذا القيد قيد آخر فى الجانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل .

ونفس الامر ينطبق تماما على حالات السفر للدراسة او للعلاج .

٣ - النقل :

يمثل هذا البند جميع المتحصلات من خدمات النقل التى يحصل عليها المسافرون عبر دول غير دولهم ، وجميع

المدفوعات عن خدمات النقل التى يحصل عليها المقيمين من شركات الملاحة والنقل غير المقيمة (الاجنبية) .

ففى حالة عبور السفن الاجنبية لقناة السويس أو نقل الاجانب لبضائعهم على الطائرات المصرية فان هذه العملية تقيد فى الجانب الدائن (متحصلات) فى ميزان المدفوعات المصرى ويقابل هذا القيد قيد آخر فى الجانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل .

اما فى حالة عبور السفن المصرية للمياه الاقليمية لغير المقيمين (الاجانب) أو نقل البضائع المصرية عبر البلاد الاجنبية فان هذه العملية تقيد فى الجانب المدين (المدفوعات) فى ميزان المدفوعات المصرى ويقابل هذا القيد قيد آخر فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الاجل .

٤ - دخول العمل :

عند انتقال المقيمين فى بلد ما الى بلد اجنبى للعمل به دون ان تنقطع صلتهم بالبلد الذى قدموا منه ، فان مايحصلون عليه من اجور او مرتبات تقيد فى الجانب المدين (المدفوعات) ويقيد قيد آخر مقابل له فى الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الاجل . اما مايقومون

بانفاقه فى البلد الاجنبى فيقيد فى جانب المتحصلات (الجانب الدائن) ويقابله قيد آخر مقابل له فى الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الاجل .

فمثلا انتقال العمال المصريين للعمل فى دولة الامارات العربية يساوى ويشابه تماما استيراد خدمات العمل ، وبالتالى فان مايدفع للمصريين من اجور ومرتبات تقيد فى جانب المدفوعات لدولة الامارات العربية وتقيد فى جانب المتحصلات لدولة مصر . اما اذا انفق هؤلاء العمال جزءا من دخولهم او اودعوه فى احد البنوك ، فان مثل هذه العملية تسجل فى الجانب الدائن (المتحصلات) لدولة الامارات وتقيد فى جانب المدين فى ميزان المدفوعات المصرى .

٥ - دخل الاستثمار :

يمثل هذا البند الدخل اوالعائد من الاستثمارات الخارجية بكافة انواعها (١) كالاوراق المالية الاجنبية

---

(١) يجب ان يكون واضحا أننا نتكلم هنا عن انتقال عائد رأس المال ولانتكلم عن انتقال رأس المال نفسه .

والودائع بالبنوك الاجنبية والعقارات وفوائد القروض الخارجية وأرباح فروع الشركات فى الخارج وارباح الاستثمارات المباشرة. ومما لاشك فيه ان كل دولة تحصل على دخل الاستثمارات من البلدان الاجنبية نتيجة لامتلاك المقيمين فى هذه الدولة لرءوس الاموال فى البلدان الاجنبية ، كما ان هذه الدولة تلتزم بدفع مايستحق لغير المقيمين (الاجانب) من عائد استثمار اموالهم فى هذه الدولة .

هذا وتقيد الارباح والفوائد والايرادات التى يحصل عليها المقيمين بالدولة ، نتيجة استثمار أموالهم فى اسهم وسندات او اصول رأسمالية فى شركات اجنبية ، فى جانب المتحصلات من حساب الخدمات ، ويقابل هذا القيد قيد آخر فى الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الاجل . اما الارباح والفوائد التى تدرها رءوس الاموال المملوكة لاجانب والمستثمرة فى الدولة ، فانها تسجل فى الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الاجل . أما الارباح والفوائد التى تدرها رءوس الاموال المملوكة لاجانب والمستثمرة فى الدولة ، فانها تسجل فى الجانب المدين (المدفوعات) ويقابلها قيد آخر مساو له فى الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الاجل .

ويجب ان يكون واضحا اننا فى حال عدم تحويل الفوائد

والارباح التى حققها مقيم من استثمار امواله فى الخارج الى دولته مقابل شراء سلع وخدمات بهذا العائد ، هنا نكون امام حالة استيراد سلعة من الخارج وتقيد العملية كما يلى : (١)

" عند تحقيق الايرادات والارباح تقيد هذه العملية فى الجانب الدائن لحساب الخدمات ويكون القيد المقابل ليس فى حساب رأس المال قصير الاجل بل فى حساب التجارة المنظورة وفى الجانب المدين منه " ..

٦ - بند الحكومة :

يخصص هذا البند لتسجيل كل المعاملات التى تكون الحكومة طرفا فيها ، مثل ذلك نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية واشتراكات الحكومة فى المؤسسات والمنظمات الدولية والنفقات الحربية فى الخارج .. الخ من الاغراض التى لم تشملها البنود السابقة . وتسجل قيمة الخدمات التى تؤديها حكومة الدولة الى حكومات الدول الاخرى فى الجانب الدائن من حساب الخدمات ويقابلها قيد مساو له

---

(١) د . احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

فى الجانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل. أما الخدمات التى توديها حكومات الدول الاجنبية الى حكومة الدولة فانها تقيد فى الجانب المدين ، ويقابلها قيد مساو فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الاجل .

٧ - ايرادات ومدفوعات أخرى :

يمثل هذا البند الايرادات والمدفوعات الاخرى التى لم تدرج فى أى من البنود التى عرضنا لها حتى الآن .

ج - حساب التحويلات من جانب واحد :

تكلمنا عن المعاملات التى تتم مقابل دفع ، أى تبادل السلع والخدمات مقابل دفع قيمتها. أما هذا الحساب فيخصص لتسجيل المعاملات التى تتم بدون مقابل كالهبات النقدية والعينية والاعانات الاقتصادية والمنح والتعويضات ... الخ . ومثل ذلك تحويلات المهاجرين وضرائب الدخل التى تحول للخارج والمعاشات التى يحصل عليها الأفراد فى الخارج والهبات التى تحصل عليها أو تمنحها الحكومات والمعونات الحربية والتعويضات .

ويقيد فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كل ماتحصل عليه الدولة من هبات وتعويضات نقدية وغيرها من التحويلات

التى تتم من جانب واحد من العالم الخارجى ،ويقابل هـــذا القيد قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل ولكن فى الجانـــب المدين . كما يقيد فى الجانب المدين من ميزان المدفوعـات كل ماتدفعه الدولة من هبات وتعويضات نقدية الى العالـــم الخارجى، ويقابل هذا القيد قيد آخر مساوله فى حساب رأس المال قصير الاجل ولكن فى الجانب الدائن ، اما اذا صدرت الدولـــة سلعة على سبيل الاعانة الاقتصادية الى دولـة أخرى ،فان هـــذه العملية تقيد فى الجانب الدائن للحساب الجارى باعتبارهـــا تصديرا ، ويقابل ذلك قيد آخر فى حساب التحويلات من جانـــب واحد فى الجانب المدين ، اما اذا صدرت الدولة سلعة الـــى الخارج دون استخدام النقود (أى فى صوره مقايضه) فان القيود الخاصة بهذه العملية تظهر فى الجانب الدائن للحســـاب الجارى لهذه الدولة دون ان يكون هناك قيد عكسى فى حســـاب راس المال قصير الاجل .

ثانيا : حساب رأس المـــــــال

يخصص حساب رأس المال لتسجيل جميع المعاملات الدولية التى ينشأعنها حقوق او التزامات دولية بسبب انتقـــــال رأس المال بين البلدان المختلفة سواء كانت خاصة (للافـــراد والقطاع الخاص) أو عامة (للحكومة والهيئات العامـــة)، وسواء كان الانتقال لاجل طويل أولأجل قصير .

وتجب ملاحظة ان القيد والتسجيل فى حساب رأس المال يأخذشكل عكسى لما كان عليه الحال فى الحساب الجارى . ومعنى ذلك ان واردات رأس المال تعامل معاملة صادرات السلع والخدمات من حيث أن كليهما يحقق حصيلة للبلد (١) . كما أن صادرات رأس المال تعامل معاملة واردات السلع من حيث ان كليهما يقتضى القيام بمدفوعات للعالم الخارجى ، فيتم تسجيل صادرات رأس المال الى الخارج فى الجانب المدين، ويتم تسجيل واردات رأس المال من الخارج فى الجانب الدائن.

فلو ان مستثمرا مصريا قام بشراء أسهم أو سندات لشركة انجليزية على اعتبار أنه توقع أن الربح الذى تحققه هذه الشركة يفوق مايمكن الحصول عليه فى شركة مصرية ، فان هذه العملية تقيد فى الجانب المدين لحساب رأس المال فى ميزان المدفوعات المصرى ، على اعتبار أن عملية شراء أسهم أو سندات لشركة اجنبية تنطوى على مدفوعات من وجهة

---

(١) لاشك ان واردات رأس المال لدولة ماتؤدى الى أن تصبح هذه الدولة مدينةللعالم الخارجى ، ولكن فى الفترة التى تم فيها استيراد رأس المال حققت هذه الدولة حصيلة تقيد فى جانب المتحصلات من ميزان مدفوعات هذه الدولة ،والعكس صحيح فى حالة صادرات رأس المال .

نظر مصر ومتحصلات من وجهة نظر انجلترا (ثمن الاسهم والسندات) . ومن ثم تقيد فى جانب المدفوعات من ميزان مصر ويقابله قيد فى الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الاجل ، وتقيد فى جانب المتحصلات من ميزان المتحصلات الانجليزى باعتباره البلد المستورد لرأس المال .

هذا وينقسم حساب رأس المال الى حسابين فرعيين هما :

أ - حساب رأس المال طويل الاجل .

ب - حساب رأس المال قصير الاجل .

أ - حساب رأس المال طويل الاجل :

يسجل فى هذا الحساب جميع المعاملات الخاصة بحركات رءوس الاموال طويلة الاجل ، أى التى يجاوز ميعاد استحقاقها الاصلى سنة .

وأهم مظاهر هذه المعاملات منح القروض طويلة الاجل وشراء الاوراق المالية أو بيعها والتعامل فى العقارات والاعتمادات التجارية طويلة الاجل وماشابه ذلك من عمليات رأسمالية طويلة الاجل .

فلو أن الحكومة الامريكية اقترضت الحكومة المصرية (١)

(١) لاحظ ان القرض يمكن أن يتم بين الافراد او المشروعات او الهيئات العامة ، فهو ليس قاصرا على الحكومات فقط .

مبلغ مليون دولار، هنا فى السنة (١) التى يتم فيها القرض يقيد المبلغ فى الجانب الدائن (المتحصلات) فى حساب رأس المال طويل الاجل لميزان المدفوعات المصرى . وهذه العملية (استيراد رأس المال) يتسبب فى ان تدفع امريكا لمصر نقدا أجنبيا وهو الدولار وهى بهذا تتشابه مع تصدير مصر لسلعة الى امريكا ولذلك قيدت هذه العملية فى الجانب الدائن . اما بالنسبة لامريكا فان المبلغ يقيد فى الجانب المدين (المدفوعات) .

ب - حساب رأس المال قصير الاجل :

يسجل فى هذا الحساب جميع المعاملات الخاصة بحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل ، اى التى لايجاوز ميعاد استحقاقها سنه .

وأهم مظاهر هذه المعاملات الاستثمار فى أذونات الخزانة او سندات الحكومة اوللاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة ، وقد ترد رؤوس الاموال قصيرة الاجل ايضا بدافع

---

(١) مايهمنا هنا هو أثر المعاملة على الميزان وقت القيد وبغض النظر عما يترتب على المعاملة من اثر فى الفترة التالية للقيد .

المضاربة وذلك للاستفادة من فروق الاسعار الخاصة بالعمـــلات بين البلدان المختلفة وهو مايعرف باسم النقود الساخنـــة Hot Money .

وتجب ملاحظة ان هذه التحويلات او التحركات لـــرءوس الاموال قصيرة الاجل انما تتم بصفة اساسية بشكل تلقائـــى او مستقل Autinimous transfers، اى تتم بصـــرف النظر عن الحالة التى عليها ميزان المدفوعات (عجـــز / فائض / توازن) ، فقرارات الاستثمار من جانب المضاربيـــن المصريين لاستثمار رءوس اموالهم فى الخارج او من جانـــب المضاربين الاجانب للمضاربة باموالهم فى مصر تتم بغـــرض الإستفادة وتحقيق الارباح ومسألة ان الميزان متوازن اوبـــه عجز او فائض مسألة لاتعنيهم فى المقام الاول .

أيضا قد تكون قرارات المقيم بالاستثمار فى بلد اجنبى تتم بدافع الهرب من الظروف السياسية السائدة فى بلـــده ، أو خوفا من الظروف الاقتصادية من ارتفاع الاسعار وانهيـــار قيمة العملة .

ويتعين فى هذا المجال الاشارة الى ان صادرات رءوس الاموال قصيرة الاجل تقيد فى الجانب المدين (الخصـــوم) وان واردات رءوس الاموال قصيرة الاجل تقيد فى الجانـــب

الدائن(المتحصلات) . على أن يتم قيد القيد المقابل في نفس الحساب ولكن في الجانب الدائن والجانب المدين على الترتيب .

ثالثا : صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي

يسجل في هذا الحساب كافة التحركات في الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي ونظرا لاهمية هذا الحساب فان معظم الكتاب يفردون له حسابا خاصا في ميزان المدفوعات على ان ذلك لايمنع من ان يتم ادماج هذا الحساب ضمن حساب التحويلات الرأسمالية (حساب رأس المال)كما يفعل بعض الكتاب .

ومن أهم مظاهر هذه التحركات انتقالات الذهب النقدي، فقد ينتقل الذهب فيما بين البلدان المختلفة بصفته سلعة كالمصوغات والمجوهرات او بصفته النقدية Monetary Cold وغنى عن البيان ان تحركات الذهب بصفته سلعة يمتلكها الافراد أو الشركات ، انما تتم لاغراض تجارية او صناعية أو لاغراض الزينة ،وفي هذه الحالة فان تحركات الذهب تقيد في ميزان المدفوعات ضمن الحساب الجاري (حساب التجارة

المنظورة) وهنا لايكون هناك اى فرق بين تصدير الذهب واستيراده وتصدير واستيراد اى سلعة أخرى .

اما الذهب النقدى أو للاغراض النقدية ، فهو الذى تحتفظ به السلطات النقدية (البنك المركزى ووزارة المالية غالبا) وذلك لتسوية العجز فى الحساب الجارى عن طريق تصدير الذهب الى الخارج ، او لتسوية الفائض فى الحساب الجارى عن طريق استيراد الذهب من الخارج .(١)

وكأن حساب الذهب اذن هو الذى يصور لنا فى النهاية المركز الحقيقى للدولة من ناحية ايراداتها ومدفوعاتها ، فتصدير الذهب يعنى ان الدولة تستورد اكثر مما تصدر ، واستيراد الذهب معناه ان الدولة تصدر اكثر مما تستورد .

هذا وتقيد صادرات الذهب الى الخارج فى الجانب

---

(١) تجب الإشارة الى تصدير واستيراد الذهب النقدى كان متبعا حتى سنة ١٩١٤ حيث كان العجز والفائض يمولان بالذهب ولكن بتصدع قاعدة الذهب ،ظهرت العملات الاحتياط الرئيسية القابلة للتحويل والتى تستخدم عادة فى تسوية المدفوعات الدولية ،ولقد احتل الجنيه الاسترلينى ومن بعده الدولار الامريكى المقام الاول فى تسوية المدفوعات الدولية ونظرا =

الدائن من ميزان المدفوعات على حين تقيد واردات الذهب الى الداخل فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات وذلك لان صادرات الذهب تؤدى الى حصول الدولة على ايرادات من العالم الخارجى ،كما ان واردات الذهب تلزم الدولة بمدفوعات للعالم الخارجى .

تحويلات الموازنة :

وتعتبر تحركات الذهب النقدى ذات طبيعة موازنة دائما وتعتبر كذلك رءوس الاموال التى تنتقل بين البلدان المختلفة بقصد مواجهة عجز ايراداتها عن الوفاء بالتزاماتها -أى تعتبر من التحويلات التى تتم بغرض احداث التوازن فى ميزان المدفوعات .

فاذا اسفر ميزان المدفوعات عن عجز ، فانه تتم تسوية هذا العجز عن طريق انقاص حيازة الدولة من الذهب النقدى (أى تحركات الذهب النقدى الى الخارج ، تصدير

= لعدم كفاية المعروض من الذهب ولمساوىء الاعتماد المتزايد على الدولار فقد ظهر عنصر جديد من عناصر تسوية المدفوعات الدولية عرف باسم " حقوق السحب الخاصة " والتى قام صندوق النقد الدولى باصدارها ابتداءً من عام ١٩٧٠ .

الذهب) ويتحركات رءوس الاموال بغرض الموازنة الى الداخل كمالو قام العالم الخارجى باقراض الدولة لمواجهة هذا العجز ، وعليه يكون الميزان فى حالة عجز اذا قيدت بنود الموازنة فى الجانب الدائن (المتحصلات) .

أما اذا اسفر ميزان المدفوعات عن فائض ، فانه تتم تسوية هذا الفائض عن طريق زيادة حيازة الدولة من الذهب النقدى (اى تحركات الذهب النقدى الى الداخل ، استيراد الذهب) وبتحركات رءوس الاموال بغرض الموازنة الى الخارج ، كما لوقامت الحكومة باقراض العالم الخارجى بمقدار هذا الفائض ، وعلى ذلك يكون الميزان فى حالة فائض اذا قيدت بنود الموازنة فى الجانب المدين (المدفوعات) .

التوازن الحسابى والتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات[١] :

غير خاف ان التوازن الذى تكلمنا عنه قبل قليل هو توازن حسابى ، ذلك ان ميزان المدفوعات ـ وبالتعريف ـ لابد وان يتوازن ، اى لابد وان يتعادل ويتساوى جانبى الميزان ،

---

(١) Andrew crochelt, International Money Issues & Analaysis, Vanostr and Reinhold, CO.ch.3,PP:38,39.

الجانب الدائن(المتحصلات) والجانب المدين (المدفوعات) وذلك لان قيود ميزان المدفوعات تتم على اساس الطريقة المزدوجة .

ومعنى ان الميزان لابد وان يتوازن ،يمكن تلمسها من خلال الدور الذى تقوم به تحركات رءوس الاموال بقصد الموازنة وتحركات الذهب النقدى ، حيث انها تتولى مواجهة ومجابهة العجز او الفائض الذى اسفر عنه الحساب الجارى .

فكما نعلم ان اية دولة تصدر السلع والخدمات تحصل فى مقابل صادراتها هذه على حصيلة من العملات الاجنبية تستطيع بها شراء ماتريد من سلع وخدمات من العالم الخارجى ، وذلك يؤكد الحقيقة الاقتصادية الاساسية فى التجارة الخارجية والتبادل الدولى من حيث طبيعتها المزدوجة فكل دولة تعتبر مصدرة ومستوردة فى آن واحد . وهناك ترابط واضح بين الصادرات والواردات ، فلا يمكن لدولة ما ان تظل دولة مصدرة فقط او ان تظل دولة مستوردة فقط . ولكن الشىء الجائز الا يتم استيراد السلع والخدمات من الخارج فى حدود حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، وهنا يحدث عجز فى الحساب الجارى اذا كانت الواردات اكثر من الصادرات ، او يحدث فائض فى الحساب الجارى اذا كانت الصادرات اكثر من الواردات ، واذا تم استيراد السلع

والخدمات فى حدود حصيلة صادرات السلع والخدمات فان الايرادات والمتحصلات من الخارج تتساوى مع المدفوعات والالتزامات ، وهنا يكون ميزان المدفوعات متوازن حسابيا .

ففى حالة عجز الحساب الجارى يمكن للدولة باحدى الوسائل التالية - او بها مجتمعة - ان تقابل هذا العجز وتعمل على احداث التوازن : فيمكن للدولة ان تحصل على قرض من العالم الخارجى ، وقد يكون لدى هذه الدولة ارصدة متراكمة من العملات الاجنبية او الذهب النقدى بحيث يمكنها السحب عليها لتمويل هذا العجز ، او قد تحصل على هبة او معونة تعادل هذا العجز . وفى هذه الحالات لابد وان يتعادل جانبى الميزان .

وكما سبق القول فان كل عملية تصدير او استيراد للسلع والخدمات تقيد فى الجانب الدائن أو الجانب المدين - على الترتيب - فى ميزان المدفوعات يقابله قيد عكسى فى حساب رأس المال قصير الاجل فمثلا اذا صدرت " مصر" منسوجات الى الخارج بمقدار مليون جنيه استرلينى فان هذه العملية تظهر فى الجانب الدائن فى الحساب الجارى ويقابل ذلك قيد فى الجانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل بنفس المبلغ يمثل الزيادة فى ارصدة مصر من العملات الاجنبية

وذلك طالما ان الدفع يتم نقدا .

اما اذا كانت العملية السابقة ،تصدير منوجات الى الخارج ، تتم دون استخدام النقود، اى تتم فى شكل مقايضة ، فان القيود الخاصة بهذه العملية تظهر فى الجانب الدائن للحساب الجارى المصرى دون ان يكون هناك قيود عكسية فى حساب رأس المال قصير الاجل .

كذلك فان التحويلات التى تتم من جانب واحد تتم بنفس الطرق السابقة . فلو أن " مصر " حصلت على معونة اقتصادية فى شكل سلع قيمتها مليون دولار ، فان هذه العملية تقيد فى الجانب الدائن فى حساب التحويلات (ضمن الحساب الجارى) ويقابل ذلك قيد آخر فى الجانب المدين فى الحساب الجارى .

وبطبيعة الحال فان كل العمليات السابقة التى حدثت فى مصر ، تظهرها موازين مدفوعات الدول الاخرى التى تعاملت مع مصر ولكن فى قيود عكسية .

يتضح من العرض السابق حتمية توازن ميزان المدفوعات من الناحية الحسابية ،فاذا ماروعيت قاعدة القيد المزدوج بدقة فان المدينونية ستتساوى مع الدائنية ومثل هذا

التساوى فى الدائنية والمديونية ليس له دلالة اقتصادية لانه مجرد نتيجة لطريقة الحساب المستخدمه .

اما التوازن الاقتصادى (أو الحقيقى) فهو الذى يتحقق اذا ماتساوت اوتوازنت العمليات المستقلة دون حاجة الى عمليات موازنة " . وعلى ذلك فان ميزان المدفوعات لايمكن ان يتوازن اقتصاديا الا فى حالة تساوى قيمة ايرادات ومتحصلات الدولة الناتجة عن العمليات الجارية ورؤوس الاموال المستقله مع قيمة مدفوعات والتزامات الدولة الناتجة عن العمليات الجاريه ورؤوس الاموال المستقله (١).

---

(١) يرفض الإقتصادى " ماكلوب " هذا الرأى على اعتبار انه يؤدى الى نفس معنى التوازن الحسابى ، وذلك على اعتبار ان ميزان المدفوعات عندما يتوازن حقيقيا او اقتصاديا فاننا نجد ان الفرق بين الميزان الاساسى وميزان عمليات الموازنة يساوى صفر (وذلك كما سنرى عند شرحنا لكيفية احداث التوازن فى ميزان المدفوعات المصرى فى الصفحات التاليه) وهويقترح ضرورة ربط التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات بالطلب والعرض على الصرف الاجنبى بمعنى ان التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات يتحقق عندما يتعادل الطلب على الصرف الاجنبى مع عرض الصرف الاجنبى .

راجع

Machlup, Three concepts of the balance of paumentd and the so-Called Dollar shortage, Economice Journal,1965,P.'0.

من هذا نخلص بانه على حين يتحقق التعادل حتما بين الجانب المدين والجانب الدائن لميزان المدفوعات فى جميع الاحوال استنادا لمبدأ القيد المزدوج ، فان التوازن بمعناه الاقتصادى قد يتحقق وقد لايتحقق . ومن ثم لمعرفه حاله المركز الاقتصادى الخارجى للبلد وهل هو متوازن اقتصاديا من عدمه فان ذلك يتطلب معرفه بعض الامور بدلاله مجموعات معينه من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات ويتم الاجابه على هذه التساؤلات بتقسيم بنود ميزان المدفوعات الى قسمين او مجموعتين يفصل بينهما خط افقى :

معاملات اقتصاديه فوق الخط :

وهى المعاملات والبنود الاصليه فى ميزان المدفوعات والتى تعتبر مصدر الخلل أو عدم التوازن فى الميزان سواء فى صوره فائض أو عجز .

معاملات اقتصاديه تحت الخط :

وهى عباره عن " بنود التسويه " التى تعالج ماينشأ عن المجموعة الأولى الأصلية من فائض أو عجز .

وعليه فلو وجد عجز فى مجموع المعاملات الاقتصاديه التى فوق الخط ، فان الامر يتطلب من الدوله تمويل هذا العجز باحداث فائض مناظر فى مجموع المعاملات الاقتصاديه التى تقع تحت الخط .

مما سبق يمكن القول ان تصنيف بنود ميزان المدفوعات بين

" أصيله " تعكس الفائض أو العجز فى الميزان و " بنود تسويه " تعكس الطريقه التى يتم بها تسويه الفائض أو العجز وبالتالى موازنه الميزان من الناحيه الاقتصاديه

وعلى ذلك يمكن القول ان العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات يقدر ويقاس بحجم بنود الموازنه ، ويعنى ذلك ان توازن المدفوعات يعنى حاله تنعدم فيها بنود الموازنه .

تجميع بنود ميزان المدفوعات :

نقوم فيما يلى بتجميع البنود التى تتكون منها الاقسام المختلفة لميزان المدفوعات.وفائده ذلك ان يتعرف القارئ على الصوره المفصلة لميزان المدفوعات ، كما ان هذا التجميع يساعد الى تكييف الوضع الاقتصادى للبلد فى مواجهة العالم الخارجى .

وسوف نعرض ميزان المدفوعات فى صورتين : الاولى الصورة النمطيه لميزان المدفوعات والثانيه الصورة التى تتفق مع ماذهب اليه صندوق النقد الدولى من توحيد اسس عرض ميزان المدفوعات فى معظم دول العالم وسنلحظ عند دراسة ميزان

المدفوعات فى مصر ان البنك المركزى المصرى ياخذ فى عرضه لتقديرات ميزان المدفوعات المصرى بنهج الصندوق .

أولا : الصورة النمطية لميزان المدفوعات
(مليون جنيه)

متحصلات (ايرادات) دائن (+)	مدفوعات (التزامات) مدين (-)
أ - حساب المعاملات الجارية	
١ - صادرات السلع xxx	واردات السلع xxx
٢ - صادرات غيرمنظورة (الخدمات) xxx	واردات غيرمنظوره (الخدمات) xxx
٣ - هبات وتعويضات تلقاها المقيمون (١) xxx	هبات وتعويضات دفعها المقيمون xxx
رصيد الميزان الجارى xxx	
ب - حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية)	
٤ - واردات رءوس الاموال قصيرة الاجل xxx	صادرات رءوس الاموال قصيرة الاجل xxx
٥ - واردات رءوس الاموال طويلة الاجل xxx	صادرات رءوس الاموال طويلة الاجل xxx
رصيد ميزان المعاملات الرأسمالية (+) xxxx	

(١) يلاحظ ان تحويلات المهاجرين فى الخارج اذا ماتمت بصفة مستمرة ومنتظمة ،فانهاتدرج ضمن جانب المتحصلات غير المنظورة فى الحساب الجارى ، اما اذاكانت التحويلات تتم بصفة غيرمنتظمة فتدرج فى جانب المتحصلات فى الميزان الرأسمالى (حساب المعاملات الراسمالية) .

تابع الصورة النمطية لميزان المدفوعات (مليون جنيه)

متحصلات (ايرادات) دائن (+)		مدفوعات (التزامات) مدين (-)	
جـ - صافى الاحتياطيات الدولية من الذهب			
٦ - صادرات الذهب للاغراض النقدية	xxx	واردات الذهب للاغراض النقدية	xxx
٧ - من رصيد العملات الاجنبية	xxx	الى رصيد العملات الاجنبية	xxx
رصيد ميزان الرأسمالية والذهب (±)	xxx		
٨ - السهو والخطأ	xxx	السهو والخطأ	xxx
المجموع الكلى	xxxxx	المجموع الكلى	xxxxx

ثانيا: ميزان المدفوعات وفقا لاسس صندوق النقد الدولى

البيان	دائن	مدين	رصيد المعاملات (±)
١ - المعاملات الجارية :			
- حساب التجارة المنظورة	xx	xx	
- حساب التجارة غير المنظورة	xx	xx	
- حساب التحويلات من جانب واحد .	xx	xx	
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات			xxx
٢ - المعاملات الرأسمالية :			
- حساب رأس المال طويل الاجل .	xx	xx	
- حساب رأس المال قصير الاجل .	xx	xx	
- حساب الذهب	xx	xx	
رصيد المعاملات الرأسمالية			xxx
السهو والخطأ	xx	xx	

الفصل السادس

سعـــر الصـرف

ذكرنا فى بداية دراستنا أن من بين الاسباب التى مـن اجلها افردنا للمعاملات الاقتصادية الدولية فرعا خاصـــا مستقلا من الدراسة الاقتصادية عن تلك التى تدرس على المستوى القومى ، كان اختلاف النظم النقديه حيث لكل بلد عملتهـــا النقدية الخاصة بها والتى يتم على اساسها وبهاتسويـــة المعاملات المالية والتجارية على المستوى المحلـــى . اما عند تسوية المعاملات المالية والتجارية على المستـــوى الدولى فان الامر يتطلب استخدام عملات مختلفه ، حيث لكـــل دوله عملتها الخاصة بها،وهنا على اساس هذه الحقيقة فان كل تبادل دولى يثيرمشكله حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفـــع تلك القيمة ، اى مشكلة العملة التى يحسب على اساسها والعملة التى يدفع بها. فلو ان مصدرا امريكيا صدر معدات وآلات الـى مستورد مصرى ،فان هذا المصدر يطلب الحصول على قيمـــة الآلات والمعدات بعملته المحليه (اى بالدولار) وذلك حتـــى يتسنى له سداد نفقاته ويحصل على ارباحه.كذلك فان المستورد المصرى سيقوم بتسديد مستحقات الدولار الامريكى بعملـــه المستورد المحليه (اى بالجنيه المصرى) . هنا تنشأمشكلـة حيث ان الجنيه المصرى يقبل فى الوفاء بالالتزامات التى تتم داخل حدود مصر ، وكذلك الدولار يقبل فى الوفاء بالالتزامات الناشئة داخل حدود امريكا، وكليهما لايقبلا فى اوفـــاء

بالالتزامات الناشئة عن المعاملات الاقتصادية الخارجية .

وهكذا يستوجب الامر قيام المستورد المصرى بتحويل الجنيهات المصرية الى دولارات امريكية ، وعند تصدير سلع مصرية الى الولايات الامريكية فان على المستورد الامريكى ان يحول الدولارات الامريكية الى جنيهات مصرية سدادا لما استورده من سلع وخدمات من مصر .

وهنا يستوجب الامر ايضا ضرورة وجود سعر يحول على اساسه المستورد الامريكى عملته الامريكيه (الدولار) الى عملة البلد المصدر وهى هنا مصر ، ونفس الامر بالنسبة للمستورد المصرى ، وبصورة أخرى فان الامر يستوجب معرفة سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والعكس اى سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار .

١) سوق الصرف الاجنبى Foreign Exchange Market

يتولى جهاز أو سوق الصرف الاجنبى تحديد اسعار العملات بالنسبه لبعضها البعض عن طريق التفاعل بين طلب وعرض هذه العملات وبذلك يمكن ان نعرف سوق الصرف الاجنبى بانه " مجموع طلب وعرض العملات المختلفه " وحيث يطلق على العلاقة بين العملات " سعر الصرف "

سعر الصرف هو ثمن ولكنه ذو طبيعه خاصه فعلى حين انه فى الاسواق العاديه يتم التبادل بين السلع من ناحيه والنقود من ناحيه أخرى ، فان التبادل فى سوق الصرف يتم بين عملات مختلفه .

وعليه فان " سعر الصرف " يعرف بانه " عدد وحدات العمله الوطنيه التى تدفع للحصول على وحده نقد أجنبى ، والعكس صحيح " فيقال مثلا ان سعر الصرف فى مصر بين الجنيه المصرى والدولار الامريكى هو :

١ دولار = ٣٤٠ قرشا

أو ان ١٠٠ قرش مصرى (١ جنيه) = ٣٠ سنت تقريبا .

أنواع نظم الصرف :

عرفت سوق الصرف الاجنبى اشكالا مختلفه من التنظيم والتدخل فيها ونشير فيما يلى الى انواع نظم الصرف المختلفه :-

أولا : نظام ثبات سعر الصرف :

يقوم نظام ثبات سعر الصرف ، كما يوحى اسمه ، على اساس ثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفه ، وقد كان ظهور هذا النظام مرتبطا بالنقود المعدنيه (قاعده الذهب) عندما كانت الدول تأخذ بنظام النقود الذهبيه ، بحيث كانت الوحده النقديه السائده فى كل دوله تمثل وزنا معينا من الذهب . وقد ترتب على هذا بطبيعه الحال أن ظلت العلاقه بين العملات المختلفه ثابته لاتتغير لأنها تمثل العلاقه بين أوزان الذهب الموجوده فى كل عمله . وقد استمر هذا النظام حتى بعد الاخذ بالنقود الورقيه عندما كانت قابله للتحويل بحريه الى ذهب لدى البنك الذى أصدرها بمجرد الطلب .

ولا يعنى ثبات أسعار الصرف بين العملات فى ظل قاعدة الذهب أن تتوازن العلاقات الدولية التجارية ، فكثيرا ما كان يحدث أن تحقق بعض الدول عجزا أو فائضا فى علاقاتها مع الدول الاخرى وكانت الدول التى تواجه عجزا تقوم بتسويته بدفع الذهب الى الدول التى حققت فائضا ، وهكذا فان نظام ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب وان كان يوفر ثبات أسعار العملات المختلفة فيما بينهما فانه كان يتضمن فى نفس الوقت انتقال الذهب من الدولة المدينة الى الدولة الدائنة لتسوية التزامات الدول المدينة . وقد انتهى العمل بقاعدة الذهب مع الكساد الكبير الذى عرفه العالم الرأسمالى فى الثلاثينات من هذا القرن .

وقد شهد نظام النقد الدولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانشاء صندوق النقد الدولى صورة قريبة الى حد كبير من نظام ثبات سعر الصرف ، فقد اتفقت الدول بعد نهاية هذه الحرب على تثبيت أسعار عملاتها بالنسبة للعملات الأجنبية وخاصة الدولار وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ملتزمة بتحويل الدولار الى ذهب (٣٥ دولارا للاوقية من الذهب) بالنسبة للحكومات الأجنبية وبنوكها المركزية والمؤسسات الدولية ، وهكذا أخذ النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية صورة جديدة قريبة من نظام ثبات سعر الصرف بالرغم من انتهاء العمل بقاعدة الذهب ، واعتمد هذا النظام على التزام الدول بتثبيت قيمة عملاتها الوطنية بالنسبة للدولار وكان الدولار وحده هو العملة القابلة للتحويل الى ذهب بالنسبة الى الدول الأجنبية . وقد تم الاتفاق على النظام الجديد فى اتفاقية

بريتون وودز عام ١٩٤٤ بانشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

وثبات أسعار الصرف فى ظل اتفاقيه صندوق النقد الدولى (اتفاقيه بريتون وودز ١٩٤٤) لايعنى عدم امكان تغيير أسعار العملات ، فالواقع أن اتفاقيه الصندوق كانت تجيز هذا التعديل لأسباب راجعه الى اختلالات جوهريه ، وبشرط موافقه الصندوق ومعنى ذلك ان نظام سعر الصرف الثابت فى ظل اتفاقيه صندوق النقد الدولى كان يتضمن ثباتا نسبيا مع امكان التعديل فى ظروف استثنائيه ، ومن هنا فانه يمكننا أن نطلق على النظام الدولى النقدى الذى وضعته اتفاقيه بريتون وودز ، نظام استقرار سعر الصرف .

ومنذ نهايه الستينيات من هذا القرن وجدت الدول نفسها غير قادره على الاستمرار فى الالتزام بمبدأ ثبات أسعار الصرف لعملاتها فى ظل استمرار العجز فى موازين مدفوعاتها ، كذلك وجدت الولايات المتحده الأمريكيه نفسها غير قادره على الأستمرار فى الوفاء بالتزامها بتحويل الدولار الى ذهب بسعر ثابت على النحو المشار اليه . ولذلك فقد اتخذت الولايات المتحده الأمريكيه اجراءا عنيفا فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ بايقاف التزامها بتحويل الدولار الى ذهب ، وبذلك انهار نظام استقرار سعر الصرف .

ثانيا : نظام حريه سعر الصرف :

مع زياده الاختلالات فى موازين المدفوعات وعدم قدره الدول

على استعداد هذا التوازن والاحتفاظ بقيمه عملاتها ثابته بالنسبه للعملات الأخرى ، بدأت الدول تدرك أن سعر العمله لايختلف عن باقى الأسعار بصفه عامه ، فسعر الصرف لعمله معينه يتوقف على ظروف الطلب والعرض الخاصين بها ، ومايمثله ذلك من عرض لصادراتها وطلب على وارداتها من ناحيه ، وانتقالات رؤوس الأموال اليها ومنها من ناحيه أخرى ، وهذه كلها أمور متغيره وبالتالى لابد وأن يتغير سعر الصرف كمحصله نهائيه لهذه التغيرات . ولذلك فقد بدأت الدول تترك أسعار عملاتها للتغير بحريه فى ضوء أوضاع ميزان المدفوعات وخاصه فى بدايه السبعينات . وعرف ذلك باسم " تعويم العملات " ، أى ترك أسعار الصرف تتغير طبقا لتغيرات ظروف الطلب وظروف العرض الخاصه بكل عمله فى مواجهه باقى العملات .

وقد تم تقنين هذا التعديل فى النظام النقدى الدولى بمقتضى التعديل الثانى لاتفاقيه صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٧٦ والتى أصبحت نافذه المفعول فى عام ١٩٧٨ ، ويقتضى هذا التعديل أصبح من حق أيه دوله أن تختار نظام سعر الصرف المناسب لها بما فى ذلك الأخذ بنظام حريه سعر الصرف ، ويمكن القول الان بأن معظم الدول الصناعيه تأخذ بنظام حريه سعر الصرف .

يتعين هنا أن نلاحظ أن الاخذ بنظام حريه سعر الصرف لايعنى أن تترك الدوله سعر صرف عملتها يتحدد كليه وفقا لظروف السوق ، فالواقع أن الدول تتدخل دائما عن طريق بنوكها المركزيه

لتوفير بعض الاستقرار فى أسعار صرف عملاتها . وهى تتدخل عادة عندما تشعر أن التغير فى ظروف الطلب والعرض الخاصين بالعملة لايمثل الوضع الطبيعى ، سواء لظروف استثنائيه بحته أو نتيجة للمضاربه على سعر العمله ، وهكذا نجد أن نظام حريه سعر الصرف وان كان يحتكم الى قوى السوق ، فان ذلك يتم تحت رقابه من السلطات النقديه .

ثالثا- نظام الرقابه على الصرف :

يتم تحقيق التوازن فى العلاقات الاقتصاديه فى ظل النظامين السابقين عن طريق السوق بشكل أساسى ومع توفير حريه التجاره بشكل عام وبحيث يكون تدخل الدوله محدودا . واذا كانت الدوله تلتزم فى ظل اتفاقيه صندوق النقد الدولى باحترام استقرار قيمه عملتها الوطنيه بالنسبه للعملات الاجنبيه كما سبق أن رأينا ، فانها كانت تلتزم أيضا بعدم وضع قيود على الصادرات والواردات لذلك فقد كانت الدوله تحقق التوازن فى علاقاتها الخارجيه عن طريق التأثير فى اوضاع الاقتصاد القومى ، ودون تدخل مباشر بتقييد التجاره الدوليه .

أما فى ظل نظام الرقابه على الصرف فان الدوله لاتتبع مبدأ حريه التجاره الخارجيه وانما تضع رقابه مباشره على الصادرات والواردات . وبالتالى تخضع حصيله الصرف الأجنبى لرقابه دقيقه تبين الأحوال التى يمكن فيها التعامل فى العملات الأجنبيه وشروط هذا التعامل ، وهكذا تتدخل الدول بشكل مباشر فى توزيع

حصيلتها من العملات الأجنبيه على الاستخدامات التى تحددها هى ، وكذلك فى تحديد أسعار صرف هذه العملات .

واذا كانت جوهر نظام الرقابه على الصرف هو احتكار الدولـه لشراء النقد الأجنبى وبالتالى احتكار بيعه والتدخل الكمـــر لتوزيع حصيله الدوله من العملات الأجنبيه على الاستخدامـــات المختلفه فان هذا التدخل يأخذ صورا متعدده ، فهناك نظام الحصص الكميه حيث توزع الدوله كميات محدده على المستوردين من السلع الأجنبيه المختلفه ، كذلك هناك نظام تعدد أسعار الصرف بمعنى أن يدفع المستورد المحلى أسعارا مختلفه للحصول على العمله الأجنبيه تختلف بحسب نوع الاستخدام لهذه العمله .

الفصل السابع

توازن ميـــــزان المدفوعـــات

ذكرنا عند عرضنا لموضوع ميزان المدفوعات الـــــــى بيان الفرق بين التوازن الاقتصادى والتوازن الحسابـــــــى للميزان ، وقلنا حينئذ ان التوازن الاقتصادى او الحقيقـــى للميزان هو الذى يكون عند توازن العمليات المستقلة فـــى الميزان مع استبعاد عمليات او بنود الموازنة والتى تعتبـر بنود طارئة لانها لاتتميز بالدورية والاستقرار . اما التوازن الذى يعتمد على البنود الطارئة اوبنود الموازنة فلايمكـــن اعتباره توازن حقيقى او اقتصادى ، بل تعتبر ان الميـــزان فى حالة اختلال بمقدار الفائض او العجز الذى عالجتـــــه بنود الموازنة (١) .

ذلك ان الدولة لن تتمكن من الاقتراض لمواجهة العجز فـى الميزان او تسحب من ارصدتها من الذهب والعملات الاجنبيـــة لعلاج العجز الى مالانهاية ونفس هذا الامر هو الذى يجعلنـــا نؤكد على التفرقة بين الاختلال الفعلى للميزان وبيـــــن كيفية علاج هذا الاختلال .

---

(١) يطلق على الاختلال فى وجود فائض ، اختلال موجب ، ويـطلق عليه فى وجود العجز ، الاختلال السالب .

وايضاذكرنا فيتعريفنا لميزان المدفوعات بانه سجل اوبيان للمعاملات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى دولى اخرى خلال فترة سنة عادة ..... ونعود ان نوءكد على ان التوازن السنوى فى ميزان المدفوعات يعنى ان التعادل بين الايرادات الدوريةوالمدفوعات الدورية يجب ان يكون خلال مدة (سنة على الاقل) . والافضل لبيان الحالة التى عليها ميزان المدفوعات بشكل اكثردقة ان يتم حساب التوازن على مدى عدد من السنين ، قد يكون من خمس الى عشر سنوات ، ذلك ان هذه الفترة الطويلة نسبيا تمكننا من ان نستبعد اثرالتغيرات الموسمية والاختلالات العارضة التى توءثر فى ايرادات ومدفوعات البلد . فكلما طول الفترة اذن تمكننا من اجراء التعويضات بين الفروق الموجبة فى سنوات والسالبة فى اخرى ، ومن ثم فان النتيجة التى يظهر عليها ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة (عشر سنوات مثلا) ستشيرالى التوازن الحقيقى وتعبر بصدق عن مركز ميزان المدفوعات فى هذه الدولة ، وذلك لان الميزان اذا اسفر عن عجز فسيكون هذا العجز صافيا واذا اسفر عن فائض فسيكون هذا الفائض صافيا .

الانواع الرئيسية للاختلال :

قبل ان نعرض لقوى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات

نعرض للانواع الرئيسية للاختلال فى الميزان وهى الاختلالات العرضية والموسمية والدورية والهيكلية ، وفيما يلى استعراض هذه الانواع .

أ - الاختلالات العرضية :

وتعرف بالاختلالات او التقلبات المؤقتة وغير المنظمة التى يتعرض لها ميزان المدفوعات نتيجة عوامل طارئة لايمكن التنبوء لها ، كما يحدث مثلا عندما تنخفض اسعار البترول فى سنة من السنوات او كما يحدث فى حالة الحروب من صعوبة تصدير السلع الى الخارج ...الخ ، ومايترتب على ذلك من انخفاض فى حصيلة الصادرات .

ب - الاختلالات الموسمية :

وتعرف بالتقلبات التى تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار السنة نتيجة للعوامل الموسمية ومايترتب عليه من زيادة الصادرات وتحسن الميزان فى فترة معينة من العام يعقبها زيادة الواردات وتدهور الميزان فى فترة تالية من هذا العام وهكذا . وتظهر اهمية العوامل الموسمية فى البلدان الزراعية على وجه الخصوص ، ففى هذه الدول يميل ميزان المدفوعات الى تحقيق فائض خلال الشهور التالية لجنى المحصول الرئيسى وذلك لزيادة قيمة صادرات هذه

البلدان عن قيمة وارداتها ، امافى بقية شهورالسنة فـــــان العجز يتسع فى ميزان المدفوعات حيث تزيد قيمة الـــواردات عن قيمة صادرات هذه الدول .

جـ ـ الاختلالات الدورية :

يقصد بها تعاقب فترات الرخاء والكساد والتى توءثـــر على مستويات الدخول والعمالة وبالتالى على مستويات الاسعار. ونود انـنوضح ان هذه الفترات منالرخاءوالكساد وان كانـــت تصيب فى الغالب الدول الصناعية المتقدمة الا انها تنتقـــل الى البلدان النامية عبر عمليات التبادل الدولى ، وبالتالى فانها تمتد من الدول الصناعية الى باقى الدول وتوءثـــــر بالتالى على التجارة الدولية وعلى موازين المدفوعـــــات . وهذا النوع من الاختلالات يعتبر من اهم انواع التقلبـــــات التى توءثر على مراكز الدول الاقتصادية ، اذ ان هذه التقلبات لاترجع الى عوامل عرضية او موسمية .

د ـ الاختلالات الهيكلية :

تعكس الاختلالات الهيكلية التقلبات التى تحدث فى جوهـــر وصلب النظام الاقتصادى ، والتى ترجع الى ارتفاعمستوى الاسعار، وعدم الاخذ بالاساليب التكنولوجيه الحديثة فى الانتاج والاعتماد على محصول رئيسى واحد للتصدير،وعدم قدره الدول على تنويـــع

الانتاج ...الخ . مما يدرج تحت اختلاف طبيعة البيئة الاقتصادى بين الدول بعضها وبعض [١] ويلاحظ ان هذا النوع من الاختلالات له طبيعة استمرارية ولذا فانه يترك اثارا سيئة على الاقتصاد الدولى، الامر الذى يجب على المجتمع الدولى متعاونا ان يعمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحته اوالحد منه .

توازن ميزان المدفوعات :

تعمل الدول جاهدة على علاج الاختلال الذى يحدث فى موازين مدفوعاتها ، وهى فى سبيل تحقيق هذا الهدف تتخذ من الاجراءات مايعيد التوازن الىميزان المدفوعات، ومن اهم هذه الاجراءات مايتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية ووسائل الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد .

وبطبيعة الحال فانالاجراءات التى كانت تتخذ لعلاج الاختلال فى ظل قاعدة الذهب تختلف عن الاجراءات التى

---

(١) يلاحظ انالاختلال هنا يمثل نقصا مستمرا فى موارد الدولة قصيرة الاجل اى يمثل نقصا فى الذهب والعملات الاجنبية .

تتخذ لعلاج الاختلال فى ظل قاعدة النقود الورقية الالزامية ، وفيما يلى دراسة لاجراءات علاج الاختلال فى ظل النظامين .

١ - علاج الاختلال فى ظل قاعدة الذهب :

عند حدوث اختلال فى ظل قاعدة الذهب وحيث سعر الصرف الثابت فى ميزان المدفوعات فان الامر يقتضى اذا تغيرت اسعار الصرف الى حد دخول وخروج الذهب ، الى تنقلات الذهب بين الدول ، الامر الذى يترتب عليه نقص كمية النقد المتداول فى الدولة ذات العجز على اثر خروج (تصدير) الذهب وبالتالى هبوط مستوى الاسعار فيها عن مستوى الاسعار العالمى كما تحدث اثار عكسية فى الدولة التى لديها فائض فى ميزان المدفوعات على اثر نزوح الذهب اليها وكان يترتب على هذه التغيرات تشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد فى الدولة ذات الفائض من جهة اخرى مما كان يؤدى فى النهاية الى التوازن .

فمثلا اذا عدنا مره اخرى الى مثالنا عن مصر والكويت ، إذا افترضنا ان المعاملات الجارية بين البلدين اسفرت عن عجز فى ميزان المدفوعات المصرى " فائض فى ميزان المدفوعات الكويتى " . هنا وطبقاً لشروط قاعدة الذهب يمكن علاج هذا الاختلال كما يلى :

- تقوم مصر وهى بلد العجز بتصدير (خروج) الذهب الى الكويت ويترتب على خروج الذهب نقص كمية النقود فى مصر ، ويترتب على نقص كمية النقود فى مصر ان تنخفض اسعار السلع والخدمات المصرية ، الامر الذى يعمل على زيادة حجم الصادرات المصرية الى الكويت وهذا الاخير فى حد ذاته يعمل على تعويض العجز فى ميزان المدفوعات فى مصر ويتحقق التوازن .

- تقوم الكويت ، وهى بلد الفائض على استيراد (دخول) الذهب ودخول الذهب الى الكويت يؤدى الى زيادة كمية النقود بها ومن ثم ترتفع مستويات اسعار السلع والخدمات وهذه الاخيرة تتسبب فى نقص الطلب على صادرات الكويت وزيادة الطلب على الواردات وعلى هذا يعوض الفائض الذى كان بالميزان بالعجز الذى حدث نتيجة دخول الذهب ويختفى الفائض تماما ويتحقق التوازن .

وهكذا ففى ظل قاعدة الذهب يتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات بطريقة اتوماتيكيه عن طريق دخول وخروج الذهب والذى يؤثر فى الاسعار فترتفع او تنخفض حسب الحالة التى عليها الميزان .

٢ - علاج الاختلال فى ظل قاعدة النقود الالزامية :

فى غياب قاعدة الذهب ، فلا يمكن اعادة التوازن الى

ميزان المدفوعات عن طريق تغيير سعر الصرف الذى يربط بين وحدات العملة الوطنية ووحدات العملة الاجنبية بحيث يؤدى هذا التغيير عن طريق خفض او رفع سعر الصرف الى العوده الى مستويات الاسعار الطبيعية فى الداخل ومستويات الاسعار فى الخارج الامر الذى يؤدى الى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات .

وتجدر الاشارة هنا الى انه فى حالة تغيير قيمة العملة تتوقف النتيجة على مرونه العرض والطلب لكل من الصادرات والواردات . فتخفيض قيمة العملة فى حالة مرونه الطلب الخارجى لسلع التصدير والتى تقترن ايضا بمرونه المعروض منها تؤدى الى زيادة حصيلة الصادرات . كما ان مرونة الطلب الداخلى للسلع المستوردة التى تقترن بمرونه المعروض منها يترتب عليها فى حالة تخفيض قيمة العملة الحد من الواردات ، مما يساعد على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . على ان حصيلة الصادرات قد لاترتفع نتيجة تخفيض قيمة العملة احيانا وذلك فى حالة عدم امكان زيادة الانتاج المحلى المعد للتصدير كما قد تزيد قيمة الواردات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب المحلى على الواردات .

فاذا عدنا الى مثالنا عن الكويت ومصر ، اذا افترضنا

ان الميزان الجارى بين البلدين قد اسفرعن عجز فى ميـــزان المدفوعات المصرى (فائض فى ميزان المدفوعات الكويتى) فانه يمكن علاج هذا الاختلال كما يلى :

- فى مصر يتم تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، الامر الـــذى يؤدى الى انخفاض اسعار السلع والخدمات المصريه معبـــرا عنها بالدينار (بالرغم من بقاء سعرها ثابتا بالجنيـــه المصرى ، ويترتب على ذلك زيادة طلب الكويتيين على السلـــع والخدمات المصرية - فتزيد صادراتها [1] وهنا يتعـــدل وضع الميزان المصـــرى جهة التوازن .

- فى الكويت يتم رفع قيمة الدينار ، الامر الذى يؤدى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات الكويتيه معبرا عنهـــا

---

(١) ليس الامر فى الحياة العملية بهذه الصورة المبسطـــة بل ان الامر اكثر تعقيدا ذلك ان الامر يتوقف على مـــدى مرونه الجهاز الانتاجى المصرى فى زيادة المعـــروض من السلع والخدمات المعدة للتصدير فور زيادة الطلـــب العالمي عليها نتيجة لانخفاض سعرها ، كذلك فان زيـــادة الصادرات المصريه للخارج تتطلب ان يكون الطلـــب العالمى على هذه الصادرات مرنا ، اما اذا كـــان الطلب عديم المرونه فلن يؤدى خفض قيمة الجنيـــه المصرى وخفض اسعار السلع المصرية الى زيادة الصادرات المصرية والتى تتميز فى معظمها بانها صادرات زراعيـــة ومواد اولية .

بالجنيه المصرى (بالرغم من بقاء سعرها ثابتا بالدينار) وهذا يؤدى الى انخفاض طلب المصريين على السلع والخدمات الكويتيه وتنخفض صادارت الكويت وهنا يتعدل وضع الميزان الكويتى جهة التوازن .

وهكذا تتجه دولة العجز او الفائض نحو تحقيق التوازن الخارجى عن طريق تغيير قيمة عملتها بالانخفاض والارتفاع على الترتيب .

الجزء الثالث
السياسات التجارية
والتعاون الإقتصادى الدولى

الفصل الثامن : السياسات التجارية الدولية واتفاقيات الدفع

الفصل التاسع : المنظمات الإقتصادية الدولية

الفصل العاشر : الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

الفصل الثامن

المبحث الأول : السياسة التجارية الدولية

السياسة التجارية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة . والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن ، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل ، الاكتفاء الذاتي ، تثبيت سعر الصرف ، واقرار التوازن في ميزان المدفوعات ، وما إلى ذلك . وفي الواقع ان السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف . لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضا ولا تتعارض فيما بينها .

وتختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ، فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية او الشيوعية وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول النامية ، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف . فالنظام الرأسمالي مثلا يدين بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من معنى . وبالتالي فالسياسة التجارية التي ترسمها دولة رأسمالية لابد وان تتضمن بعض او كل المظاهر الاقتصادية التي يدين بها النظام الرأسمالي من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية ، إلا في أضيق الحدود ، على اعتبار ان حق الاتجار بين الأفراد عبر الحدود الإقليمية لا يختلف عن حق الاتجار بين المواطنين داخل الدولة الواحدة . أما السياسة التجارية الخارجية في الدول الاشتراكية فهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاشتراكي العام الذي نظم على أساسه الجهاز الاقتصادي بأكمله . وطالما ان الدولة هي المسيطرة على الاقتصاد القومي بأسره فإن التجارة الخارجية وبالتالي السياسة التجارية الخارجية ، تخضع للتوجيه الحكومي وللخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتنفذها على مراحل زمنية معينة.

ولقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسة التجارية إلى نوعين : سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية . ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه

الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق او بآخر على اتجاه المبادلات الدولية وعلى الطريقة التي تسوى بها المبادلات او على هذه العناصر مجتمعة. وفي الواقع ان هذا التقسيم رغم سهولته لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكل من الحماية والحرية . فهناك صورة مطلقة للحماية ، وهي التي تحاول فيها الدولة ان تكتفي اقتصاديا بما على إقليمها من موارد، وتمنع كل علاقة اقتصادية مع الخارج ، وهذا ما يعرف بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي المتطرف . وهناك صورة مطلقة للحرية وتتحقق حين تمتنع الدولة كلية عن التدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية وان تترك أمر ذلك للأفراد والهيئات الخاصة يديرونه كما يتراءى لهم . وفي الواقع ان هاتين الصورتين يندر تحققها في لاحياة العملية وان الواقع الملموس يدل على ان السياسات التي تطبقها مختلف الدول في التجارة الخارجية تحوى مزيجا من الحرية والحماية ، بحيث يصعب تحديد مدى كل من الحرية والحماية. فالنظام الرأسمالي يميل لسياسة الحرية اكثر من الحماية والنظام الشيوعي والاشتراكي يميل لسياسة الحماية اكثر من الحرية .

ونذكر فيما يلي حجج أنصار كل من مذهب الحرية ومذهب الحماية :-

حجج أنصار حرية التجارة

ينادى أنصار مذهب حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات ، فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات او الواردات . وينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية ، أي على أساس إنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان ، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسة التي تفصل بينهما. ويعتمد مذهب الحرية على الحجج التالية:

١ - التخصص في الإنتاج :

يرى أنصار الحرية إنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق ، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ، ومن الممكن في هذه الحالة ان يكون تقسيم العمل على نطاق دولي ، ويستخلص أنصار الحرية من ذلك ان اطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها متخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة. وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم وهذا بدوره يؤدي إلى استغلال موارد الدولة لحسن استغلال. أما إذا أقيمت العقبات في وجه التجارة الدولية واضطرت كل دولة إلى الاكتفاء الذاتي ، فإن هذا سيؤدي إلى إفقار العالم من حيث ضعف حجم المنتج وارتفاع تكلفة إنتاجه مما يؤدي إلى الأضرار برفاهية كل دولة . ويرجع ذلك إلى أن تقييد التجارة يؤدي إلى تخصيص بعض موارد الدولة في إنتاج سلع كان الأفضل لها ، نظرا لضعف إنتاجيتها فيها ، ان تستوردها من الخارج مقابل بيع منتجات تملك فيها ميزة ارتفاع الإنتاجية .

ويرد على هذه الحجة بأن الشاهد لا يطابق فعالية مبدأ التقسيم الدولي للإنتاج ، إذ تتقاص عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون ان تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الأخر مثل إنتاج بعض السلع الكمالية في الدول المتقدمة في أوربا . وبالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتطور والتغير ومن الصعب في الفترة القصيرة ان يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يناسب هذه الظروف ولاسيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف .

٢ - الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية :

طبقا لانتشار مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي ، فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة

وفي هذا وفر للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي . ويعود ذلك بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت ذاته ، فالمستهلك يستطيع ان يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن ، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج الأخرى التي تتوافر له أسباب التفوق فيتمتع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا وينتج عن ذلك استغلال الموارد في العالم على أحسن وجه .

ولكن يرد على هذه الحجة بأنها تراعى مصلحة المستهلك وتهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد آخر يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة وشدة المنافسة الأجنبية. وبذلك من المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الأضرار بصالح بعض المنتجين .

٣- الحرية تشجع التقدم الفني :

تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع ، وهذا بدوره يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج . وبذلك يضمن العالم جودة المنتجات ورخصها، كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه وإدخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة . فلو ان أحد المنتجين قد استخدم اختراعا لآلة جديدة ذات قدرة إنتاجية مرتفعة تؤدي إلى خفض نفقة إنتاج الوحدات المنتجة ، فانه يستطيع ان ينقص المنتجين الآخرين الذين لم يستخدموا مثل هذا الاختراع وبالتالي يستطيع ان يبيع بسعر اقل من سعرهم . فإذا أراد هؤلاء المنتجين الاستمرار في السوق وجدوا أنفسهم من مضطرين إلى استخدام مثل هذه الآلة الجديدة أيا كانت الخسارة التي قد تنجم عن تخليهم عن الآلات المقامة طبقا لطريقة الإنتاج الأقدمية، ويستفيد بالطبع المستهلك في النهاية من تلك المنافسة لان ثمن السلعة سينخفض . ويطبق هذا التحليل على المنافسة الداخلية وعلى المنافسة الدولية معا . إما في ظل حماية السوق الداخلي فيهمل المنتج التقدم الفني إذ ينعدم الخطر على مركزه ولا يسعى لإدخال تعديلات او تحسينات على إنتاجه طالما انه يضمن السوق المحلية ، وبالتالي سيجد نفسه غير مضطر إلى تطبيق ما قد يستحدث من مخترعات اكثر

فاعلية في الإنتاج والتي تكون قد طبقت في الخارج وبهذا لايستفيد المستهلك الوطني من انخفاض التكاليف الناجمة عن تقدم في الإنتاج في البلاد الأخرى .

ويرد على هذه الحجة في أنها مثل الحجة السابقة تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج ، حيث ان طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والقضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف؟ وبذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة للتقدم الفني وبالتالي تمكن من خفض الأسعار فسيؤدي ذلك إلى كسب السوق المحلي من المنتج الوطني وبالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك . اما مسألة إمكان المنتج المحلي (الذي يضره انخفاض الأسعار بسبب المنافسة الدولية) التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيها اكبر ، فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع او من السهل الانتقال إليها وبالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي .

٤- الحرية تحد من قيام الاحتكارات :

يرى البعض ان حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات او على الأقل تجعل قيامها اكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية. ولبيان ذلك يلفت أنصار الحرية النظر إلى انه في كثير من البلدان المتخلفة، نظرا لأن طلب المحلي محدود بالنسبة لبعض السلع، وبالتالي لا تستطيع تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن . فلو ان الدولة عزلت السوق المحلية كليا او جزئيا عن الخارج بأي وسيلة كفرض حماية جمركية مثلا ، فإن ذلك يساعد تلك المشروعات على البقاء ويمكن لها السيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية دون ان تخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر اقل . أما حرية التجارة فإنها تمنع من قيام احتكارات في الداخل إذ يستطيع المستهلك ان يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء سلع من الخارج .

ولكن يرد على هذه الحجة بأنه قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين والأجانب وتقسم بينهم الأسواق وبذلك قد يتحقق الاحتكار المنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة . وبالإضافة إلى ذلك فان قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن

المنافسة الدولية تتوقف على مشاكل المسافة ونفقات النقل ، فمن الجائز ان يتمتع المنتج بالحتكار نظرا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا . فضلا عن ذلك فمن مؤيدي مذهب الحماية لا يسمحون بوجود احتكارات في داخل الدولة وبالتالي فان الاحتكار ليس عيبا من عيوب سياسة الحماية.

٥- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير :

يرى أنصار الحرية التجارية انه لو سادت سياسة حرية التجارة بين الدول ليساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجمها المثلى. وأساس هذه الحجة ، كما سبق ذكره ، انه قد لا تتمكن بعض المشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة ان تصل إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها . ومن هنا فهي لا تستطيع ان تخفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن . فالدولة التي تقفل أبوابها إزاء المنافسة الأجنبية او التي تعتمد على تشجيع صناعتها المحلية بمنع او تقييد دخول السلع المماثلة الواردة من الخارج قد تسئ إلى اقتصادها الوطني بوجه عام ، لأنها تساعد على بقاء مشروعاتها بعيدة عن الحجوم المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتج بها المشروعات ذات الحجم الأمثل .

ويرد على هذه الحجة بأن معظم الدول الصغرى التي تتعرض للإنتاج بعيدا عن الحجم الأمثل للمشروع تكون دول متخلفة . وهذه الدول تتبع أسلوبا للتنمية الاقتصادية بهدف الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ويتطلب ذلك في معظم الأحيان إتباع سياسة التخطيط لضمان تنفيذ مشروعات التنمية ، وسياسة التخطيط بطبيعتها تراعي دائما محاولة الوصول بالمشروع إلى حجمه الأمثل بقدر الإمكان في ظل الحماية التجارية. ويمكن ان يتم تبادل الفائض من الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي مع العالم الخارجي عن طريق الاتفاقيات الثنائية .

٦- الحرية قد تؤدي إلى سياسة عدم إفقار الغير :

ظهرت هذه الحجة في الأوسط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. وأساس سياسة إفقار الغير هو ان سياسة الحماية الممثلة في الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام ، لان تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات وحيث ان التجارة الدولية ما هي الا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول ، فلن تستطيع دولة ان تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون ان تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي .

وقد نادى بهذه الحجة اقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية وهم يرون ان رفع الرسوم الجمركية أمام السلع الأمريكية مثلا قد تؤدي إلى نقص حجم الإنتاج وانتشار البطالة داخل الولايا المتحدة ، ولكن في ظل الحرية ستتمكن الولايات المتحدة من زيادة صادراتها وانتعاش اقتصادها . ويرد على هذه الحجة ان فتح الأسواق أمام السلع الأمريكية سيؤدي بالطبع إلى إنعاش الأسواق الأمريكية ، ولكنه في نفس الوقت قد يؤثر على الإنتاج المحلي للدول التي تفتح أسواقها على مصرعيها أمام هذه السلع، مما قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتدهور الإنتاج المحلي بهذه الدول .

حجم الحماية للتجارة

ظهرت نظريات الحماية في الوقت نفسه التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية، فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية. وقد نتج عن نمو هذا النظام لازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقته مثل الدول الأوروبية، الا ان هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطورت بعد مثل الدول المتخلفة في أفريقيا وأسيا ، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو سلع الدول الأكثر حماية . وينادي هذا المذهب بتقييد التبادل مع الخارج ولا سيما تيار استيراد السلع الأجنبية ويستند انصاره على حجج مختلفة تتسم عادة إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية . اما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد القومي ومعالجة ما قد يقوم به من اختلال واما الأخرى فرغم اعترافها

بصحة ما قد ينادى به مذهب حرية التجارة إلا أنها ترى ان هناك أهدافا أخرى غير الرفاهية المادية يجب على الدولة ان تراعيها .

أولا : الحجج غير الاقتصادية للحماية التجارية :

١- الخوف من الحرب :

من أقوى الحجج التي يسوقها أنصار الحماية والتي تلقى قبولا لا يكاد يكون اجماعيا في العصر الحديث قولهم ان الحماية تساعد على الاستقلال الاقتصادي وقت السلم واعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تسلق إليها في أية لحظة . فقد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تموينها بسلع أساسية كالمواد الغذائية او السلع الاستهلاكية او الصناعات الثقيلة ، وفي ذلك ما يضعها في مركز حرج إذا ما شبت حرب وانقطع عنها مورد تموينها بهذه السلع . لذا يجب على الدولة ان تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على رغم ما قد يشير به مبدأ التقسيم الدولي للإنتاج .

٢- حماية القطاع الزراعي :

قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها ، نظرا لان ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين . وهذه الطبقة تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي للدولة إذ تحافظ على توازن الإنتاج في الدولة. لذلك يجب ان تبقى هذه الطبقة دون ان يصيبها أي ضعف اقتصادي او اجتماعي ، وهذا يحتم على الدولة ان تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك بدفع معونة سنوية للزراع لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية محليا وثمن المحاصيل الزراعية المستوردة . ومن ثم يتمكن الإنتاج الزراعي من منافسة الإنتاج الزراعي المستورد ، فضلا عن ذلك فان حماية

القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب .

٣- المحافظة على الطابع القومي :

يعتقد البعض ان العلاقة التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها ونوبان الفوارق بينها ومن ثم فقدان الأمة لطابعها ومدنيتها الخاصة . فمثلا انتقال موضة أزياء السيدات من باريس إلى معظم أنحاء العالم قد يترتب عليه بالتدريج التخلص من الزي الوطني للسيدات ، ولذلك يرى البعض ضرورة تقيد الدولة هذه العلاقات التجارية حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية .

ولا يملك التحليل الاقتصادي في الواقع الرد القاطع على مثل هذه الحجج الغير اقتصادية ، حيث لا يمكن لأي اقتصادي ان يبحث صوابها او خطأها لأنها تستهدف غايات لا يستطيع علم الاقتصاد ان يقرر قبولها او رفضها نظرا لكونها غير ذات صفة اقتصادية ، كالرغبة في تأمين الدولة من حيث قدرتها الدفاعية ولو على حساب المنفعة المادية البحتة او في المحافظة على تركيب اجتماعي معين.

ثانيا: الحجج الاقتصادية :

هناك فريق آخر من الكتاب حاول تأسيس الحماية على حجج اقتصادية ، ونظريات هؤلاء الكتاب كثيرة ومتشعبة ، ويمكن شرح أهم هذه الحجج في التالي :

١- حماية الصناعات الناشئة :

تعتبر هذه الحجة من أهم الحجج التي تجد رواجا لدى الرأي العام في الدول المتخلفة، وهي حجة قديمة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر وقد اشتهرت بنسبتها إلى الكاتب الألماني "فردريك ليست" إذا استعملها للمناداة بضرورة تصنيع وطنه وحمايته من المنافسة الإنجليزية. وقد شرحها في كتابه المشهور " النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام ١٨٤١ . وتتلخص هذه النظرية في انه يجب على الدولة ان تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه

منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة مما يمكنها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير والإنتاج بنفقة اقل من النفقة التي تنتج بها الصناعات الناشئة سوف تكون قادرة على منافسة صناعة البلد الأسبق في النهضة الصناعية ، إذ هي وصلت إلى نفس درجتها من النمو ، فلكي تشجع الصناعة الناشئة على اكتمال نموها حتى تستطيع منافسة الصناعة القومية النامية في الخارج يجب حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية، إذا ان فرض مثل هذه الرسوم يترتب عليه ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج ، فتستطيع الصناعة الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة ، وتتمكن من ان تنمو وان تستكمل المزايا التي تتمتع بها الصناعة النامية في الخارج ، ويجب ان تبقى هذه الحماية طوال دور الحضانة حتى تبلغ الصناعات الوطنية الناشئة او القاصرة ويكتمل كيانها فتصل إلى درجة من القوة تستطيع ان تقف مع الخارج على قدم المساواة .

وقد اشترط "بيست" عدة قيود لتطبيق مبدأ حماية الصناعات الناشئة وهي كالتالي:-

(أ) يجب الا تحمي الدولة الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية . لان الدولة إما ان تكون مهيأة بطبيعتها للتخصص في إنتاج زراعي معين ، واما الا تكون كذلك ، وفرض الحماية بالطبع لن يؤدي إلى جعل الدولة اقدر على الزراعة إذا لم تكن مهيأة لها . يضاف إلى ذلك إننا لو فرضنا الحماية لصالح الزراعية في الوقت الذي تحمي فيه الصناعة ، لارتفعت أثمان المنتجات الغذائية والمواد الأولية ، مما يترتب عليه ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي ، فيقضي ذلك على الربح الذي قد تجنيه الصناعات الناشئة من ارتفاع الأثمان الناتج من حمايتها .

(ب) ان الحماية يجب إلا تفرض الا للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادي في البلد للتقدم والبقاء والمقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلا. فلا يجوز مثلا حماية الصناعات التي لن تستطيع أبدا منافسة الصناعة الخارجية

المتطورة. فالنظرية توجب حماية الصناعات الناشئة في طور طفولتها فقط ، حتى تستكمل نموها ، وتصل إلى مرحلة الرشد ، وهي المرحلة التي يمكنها فيها مناقصة الصناعات الأجنبية . اما إذا كانت الصناعة ، بسبب الظروف الاقتصادية والفنية وغيرها من الظروف الخاصة بالإنتاج في البلد ، غير مهيأة مطلقا لان تنتج بتكاليف تنافس بها الصناعات الأجنبية ، فان مثل هذه الصناعات سوف تبقى دائما متخلفة عن غيرها من الصناعات الأجنبية وبذلك لا يجب حمايتها .

(جـ) يجب ان تكون الحماية مؤقتة ولن تغطى فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة ولن تلغي بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها. ويمكن في هذه الحالة تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج وبنسبة تتمشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة بحيث تتلاشى هذه الرسوم عندما تحقق الصناعة المزايا المتوفرة للصناعات الأجنبية وتستطيع مناقستها في الداخل .

٢- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية :

قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة . فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما ، فمن الممكن ان يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها . فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة . ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع . وعلى ذلك فالحماية تزيد من الثروة القومية ومن ثم الدخل القومي ، ولا سيما إذا كانت الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحمية والتي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل لعدم إقبال رأس المال الوطني عليها او تنزع من فروع إنتاجية أخرى موجودة وتحول لهذه الفروع الجديدة الأكثر كفاءة .

٣- تنوع الإنتاج :

يتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة على أساس أن تنوع الاقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج تعتبر ضمان لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي . فاعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدرها وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج، يحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية ويعرضها للتأثر بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات. فقد تعود حالة التخصص على الاقتصاد القومي بالنفع في بعض الأحيان كحالة زيادة أسعار الصادرات ، ولا سيما إذا أضفنا ما قد يكون لهذا الاقتصاد من مزايا في فروع الإنتاج المتخصص فيها كالقدرة على الإنتاج بنفقات اقل نسبيا . ولكن في نفس الوقت قد يلحق التخصص بالاقتصاد القومي ضررا كبيرا في أحوال أخرى مثل كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج ، وفي اغلب الأحوال فان الضرر يفوق النفع في المدى الطويل ، فضلا عن ذلك فان اقتصاديات التخصص وهي عادة اقتصاديات زراعية ، تتأرجح بين فترات تضخم ناشئ عن زيادة الدخول بها لارتفاع أسعار صادراتها وفترات كساد عميق ينعكس عليها من الأسواق العالمية فمثلا شاهدت مصر رواجا كبيرا عن ارتفاع الأسعار العالمية للقطن الذي كان يكون ما يقرب من ٧٥٪ من الصادرات المصرية في عام ١٩٥١ وذلك بسبب توقع قيام الحرب الكورية . ولكن بمجرد زوال شبح الحرب انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة مما اضطر الحكومة المصرية للتدخل لحماية الأسعار في الداخل وتحمل فروق الأسعار الباهظة ، وذلك منع تدهور دخول الفلاحين الذين يكونون نسبة كبيرة من تعداد السكان . وقد واجهت كوبا أيضا ، وهي الجولة التي تتخصص في إنتاج السكر منذ زمن بعيد ، موجة هائلة من الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما كانت تصدر السكر إلى جهات عديدة في العالم. ولكن مع زيادة الإنتاج العالمي للسكر بدأت كوبا تعاني من انخفاض الدخل مرة أخرى . ولذلك فان مزايا التخصص في فروع معينة من الإنتاج قد تتضاءل إلى جانب ما قد يتعرض له الاقتصاد القومي من تقلبات بسبب هذا التخصص ، يضاف إلى ذلك ما قد يصيب

الاقتصاد القومي من جراء إغلاق الأسواق المعتمد عليها في وجه منتجاته المتخصص فيها ، او نتيجة لظهور منافس قوى لهذه المنتجات . فمثلا امتناع إنجلترا وهي كانت من كبار مستوردي الأقطان المصرية ، عن شراء الأقطان المصرية في عام ١٩٥٤ بسبب مطالبة مصر بجلاء القوات الإنجليزية عن قناة السويس، قد تسبب في خفض الصادرات المصرية واضطرار مصر للبحث عن أسواق جديدة في الكتلة الشرقية لتصريف منتجاتها من القطن . كما ان ظهور الألياف الصناعية في الأسواق الأوروبية وغيرها من أسواق الأقطان المصرية في الخارج قد تسبب أيضا في خفض مركز مصر كمنتج وشبه محتكر لتصدير الأقطان طويلة التيلة . وكذلك الوضع في التخصص الصناعي باستخدام الحماية كوسيلة لتنويع الإنتاج الوطني وتخفيف الاعتماد على الغير نسبيا في الإنتاج الصناعي قد اصبح حاليا غير مستقر بسبب التطور التكنولوجي . فمثلا اليابان التي لم تتطور صناعة السيارات بها إلا حديثا بدأت تهدد كل من أوربا وأمريكا بغزو أسواقها بالسيارات . لذلك ينادى المذهب باستخدام الحماية كوسيلة لتنوع الإنتاج الوطني .

٤- معالجة البطالة :

يرى أنصار الحماية انه يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد القومي فما لاشك فيه ان فرض ضريبة على سلعة يحول الطلب على غيرها مما يمكن إحلالها سواء كانت استعاضة مباشرة او غير مباشرة . لذلك فان الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل ، أما في حالة الحرية التجارية فان رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمالا لانتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية ان يتخلوا عن الإنتاج كلية ، وهنا تظهر البطالة في هذه الحالة. كذلك يرى البعض ان الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمال. كما ان التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظف بها . وجملة القول فان الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام

المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتوظيف عددا متزايدا من العمال مما يؤدي إلى الإقلال من حدة البطالة ورفع كفاية العمل الوطني .

٥- الحماية كمصدر إيراد للدولة:

تدل الدراسات التاريخية للاقتصاد القديم والحديث على ان الرسوم الجمركية مورد قوى من الموارد الحكومية في كثير من الدول المختلفة ، فالتعريفة الجمركية في رأي أنصار مبدأ الحماية وسيلة سهلة من وسائل الحصول على الإيراد . فالأجنبي يصدر السلعة وتأخذ الدولة ضريبة عن هذه السلعة ، دون ان يشعر المستهلك مباشرة بحدة عبء هذه الضريبة لأنها ضرائب غير مباشرة.

٦- تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج :

يرى البعض ان تستخدم الحماية كوسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج . فقد تطالب بعض فروع الإنتاج بالحماية بحجة ان الخارج يتمتع بميزة تجعلها لا تقدر على منافسته ، وتكون وظيفة الحماية في هذه الحالة هو تحميل المنتج الأجنبي ثمن العبء عن طريق الرسوم الجمركية ما يجعله على قدم المساواة مع الصناعة الوطنية في الأسواق المحلية. كذلك من الممكن حماية المنتج المحلي عن طريق دفع إعانة للإنتاج الوطني لكي يستطيع منافسة الواردات ، مثل الإعانة التي تدفعها بريطانيا للمزارعين المحليين لمنافسة الواردات الزراعية .

٧- الحماية وسيلة للمساومة :

نادى بعض الكتاب بفرض الرسوم الجمركية وحماية الإنتاج الوطني وذلك لتقوية مركز الدولة في مساومتها على التبادل التجاري ، فلو كانت حرية التجارة الخارجية سائدة في دولة معينة مثلا ، فان هذا يضعف مركزها إزاء الدول الأخرى . فطالما ان أسواقها مفتوحة على مصراعيها لمنتجات العالم الخارجي ككل ، فهي لا تميز بين

دولة وأخرى ، وبالتالي لا تسعى أية دولة من العالم الخارجي لمنح مثل هذه الدولة مزايا معينة لحصول على تفضيل عن غيرها من الدول . اما وجود الحماية فيحمل الدولة الأجنبية على استرضاء الدولة وعرض الامتيازات لمنتجاتها مقابل الحصول على تخفيف حواجزها الجمركية . فضلا عن ذلك فان التهديد بالحماية قد يؤدي إلى إقلاع الدولة الأخرى عن حماية أسواقها خوفا من الرد عليها بسياسة معاملة اشد وطأة.

المبحث الثانى : إتفاقيات التجارة والدفع الثنائية

يعرف بعض الاقتصاديين الاتفاقيات للتجارة والدفع بأنها عقد بين دولتين بهدف تجاري يحدث بموجبه توازن فرضي بين دول الاتفاقيات في ميزان مدفوعاتها. ويميل هذا التعريف إلى التركيز على أهمية الجانب التجاري في الاتفاقيات . بينما يرى البعض ان الاتفاقيات الثنائية تتخذ في الوقت الحاضر صورة اتفاقيات الدفع التي تعرف بأنها عبارة عن اتفاق بين دولتين يضع تنظيما عام لكيفية تمويل العمليات الجارية بينهما عن طريق إستخدام الواحدة منها لما ينشأ عن العمل بالاتفاق من حقوق في تسوية المدفوعات الناشئة عن المعاملات التي يتناولها الاتفاق ، ويصحب هذه الاتفاقيات في أغلب الأحوال اتفاقيات للتجارة . ويعرف البعض الآخر الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع بأنها معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد ، طريقة سداد الديون والمستحقات وذلك وفقا لما تعبر عنه إدارة الطرفين وذلك بهدف زيادة وتنمية حجم المبادلات التجارية لكل منها وتحقيق المصالح الاقتصادية او السياسية المشتركة بينهما . وبصفة عامة فان الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع ما هي إلا عقد بين دولتين يتناول في جانب منه تنظيم التبادل التجاري وتشجيعه بحيث يؤدي إلى توازن في الموازين التجارية لكل منهما ، كما يحدد أنواع السلع الممكن ان تتداول بين الدولتين طرفي التعاقد، ويمكن ان يشمل حصص للتبادل وتعهد كلا الدولتين بعدم إعادة تصدير سلع الطرف الآخر وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، وغيرها من الشروط التي يراها الطرفان ضرورة القيام التبادل التجاري بينهما . ويتناول الجانب الآخر في الاتفاق تنظيم لطرق تسوية الالتزامات المترتبة على تنفيذ الجانب الأول من العقد ، فيحدد العملة الأساسية المستعملة في تسوية المدفوعات ، وهامش المديونية المسموح به والكيفية التي تتم بها معالجة ما يزيد عن هذا الهامش ، وغيرها من مشاكل الدفع التي ستوضح فيما بعد .

ويرجع وجود الاتفاقيات الثنائية في الاقتصاد الدولي إلى تدخل الدولة في التجارة الدولية نتيجة الأزمات الاقتصادية والحروب وانتشار المبادئ الاشتراكية. كما يرجع انتشار هذه الاتفاقيات إلى فشل الاتفاقيات الجماعية لحل مشاكل التجارة الدولية وبالذات فشل صندوق

النقد الدولي في ايجاد حل شامل ومناسب لغالبية دول العالم فيما يتعلق بمشكلة السيولة الدولية . كما يرجع تدخل الدول في التجارة الدولية إلى فشل نظريات التجارة لتيسير التبادل التجاري كما فعلت في الماضي وحتى القرن التاسع عشر. وهذا الفشل يرجع بدوره إلى الخروج عن نظام قواعد الذهب وانتشار العملات الورقية ووجود نسبة كبيرة من النقد الدولي غير قابلة للتداول بصفة مطلقة وغيرها من العوامل .

وفي بداية الأخذ بنظام الاتفاقيات الثنائية ، كان النظام جامدا ويطبق على الصادرات والواردات المنظورة فقط ، ويشترط ضرورة توازن الميزان التجاري . وقد عرفت الاتفاقيات الثنائية تحت هذا النظام باسم اتفاقيات التعويضات او اتفاقيات المقاصة. وقد تطورت الاتفاقيات الثنائية واصبحت تشمل معظم بنود ميزان المدفوعات كما أصبحت تشتمل على اتفاقيات للدفع واتفاقيات للتجارة . ونظام الاتفاقيات الثنائية يعتبر من انجح الوسائل للتخطيط وتنظيم التجارة الدولية . فيعطى هذا النظام الدولة سلطة كاملة للرقابة والتحكم الشامل في تجارتها الخارجية. فضلا عن ذلك فان نظام الاتفاقيات يعد من أدق واضبط وسائل الرقابة على التجارة الدولية في تحقيق أهدافه ، كما يمتاز إن غيره من الوسائل بقدرته على تمويل التجارة الدولية بدون استخدام العملات الدولية وبالذات العملات النادرة.

التطور التاريخي للاتفاقيات الثنائية :

قبل الحرب العالمية الأولى كان نظام قاعدة الذهب يسود السوق الدولي ، ويقضي هذا النظام بتحقيق توازن تلقائي وأوتوماتيك في ميزان المدفوعات . ففي ظل قاعدة الذهب يحقق السماح لدخول وخروج الذهب سلسلة من الإجراءات تنتهي بالعمل على توازن ميزان المدفوعات . ويعتمد هذا النظام على العلاقة الطردية بين كمية النقود المتداولة وكمية الذهب لدى السلطات النقدية ، وكذلك العلاقة الطردية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بنظرية كمية النقود . ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات يبدأ تدفق الذهب مما يترتب عليه زيادة كمية النقود المتداولة فزيادة المستوى العام للأسعار وزيادة الميل للاستيراد ونقص القدرة على التصدير لارتفاع

الأسعار نسبيا عن المستوى العالمي ، وهكذا يتجه الفائض إلى الانخفاض مما يساعد على توازن الميزان . وفي حالة وجود عجز تحدث اتجاهات عكسية للاتجاهات السابقة ويبدأ بسماح السلطات بخروج الذهب مما يترتب عليه نقص كمية النقود المتداولة وانخفاض الأسعار نسبيا عن المستوى العالمي وتشجيع الصادرات ومنيل الواردات للانخفاض والوصول تدريجيا إلى توازن الميزان . ويقضي هذا النظام بأحداث تغيرات في الاقتصاد المحلي في سبيل الحصول على التوازن الدولي . ويعني ذلك السماح بتذبذبات الأسعار المحلية صعودا وهبوطا حتى يتم التوازن الخارجي.

في خلال الحرب العالمية الأولى ، استخدمت معظم الدول المتحاربة الرقابة على التجارة الدولية كوسيلة للتحكم في الصادرات والواردات من اجل كسب الحرب . وقد أدى ذلك إلى إيقاف العمل بنظام الذهب ، كما استبدلت النقود الذهبية في الداخل بنقود ورقية إلزامية غير قابلة للصرف بالذهب ، كما استخدمت الرقابة على النقد للتحكم في استخدام الذهب والعملات النقدية النادرة من اجل تمويل احتياجات الحرب. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وزوال آثارها ، بدأ العالم من جديد يعود بالتدريج إلى العمل بنظام قاعدة الذهب .

ولكن العودة إلى نظام الذهب بعد الحرب العالمية الأولى كان معرضا لاحتمالات الفشل لعدة أسباب منها : توسع الدول في إصدار الكثير من النقود الورقية الإلزامية في أثناء الحرب لتمويل احتياجاتها المتزايدة مما جعل العودة لنظام السكوكات الذهبية الذي كان سائدا قبل الحرب والذي يقضي بالتحويل المطلق بين العملة الورقية والعملة الذهبية أمرا مستحيلا. وقد حل محله نظام سبائك الذهب في خزانته تعادل في القيمة كمية النقود الموجودة في التداول او نسبة محددة منها . بالإضافة إلى ذلك فان تزايد حجم التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى زاد الطلب على الذهب لتمويل التجارة الدولية ، ولكن عرض الذهب كمعدن مخزون في باطن الأرض يتوقف على اكتشاف مناجم جديدة للذهب فقط ، حيث ان الذهب ليس سلعة يمكن زيادة إنتاجها عن طريق الصناعة او الزراعة ونظرا لعدم انتشار مناجم الذهب في جميع أنحاء العالم وتركزها في عدد قليل من الدول ، فضلا عن ذلك فان احتمالات اكتشاف مناجم جديدة للذهب ضعيفة ، لذلك فان

عرض الذهب يكاد يكون ثابت . كل هذه العوامل دفعت العالم إلى التوسع في استخدام الأوراق النقدية الإلزامية ومحاولة دفع هذه الأوراق في التداول الدولي بدلا من الذهب . وقد ترتب على ذلك ظهور كثيرا من العملات الورقية في التداول وخضوع هذه العملات للرقابة بدرجاتها المختلفة للحد من التحول المطلق لكثير من هذه العملات في التجارة الدولية وتعرض حجم هذه التجارة ونشاطها للانكماش .

يعتبر الكساد العالمي لعام ١٩٣١ الحجر الأساسي الأول لإنشاء نظام الاتفاقيات الثنائية في الاقتصاد الدولي . فسياسة الحرية التجارية التي كانت متبعة في ذلك الوقت أدت إلى سرعة انتشار الكساد في معظم دول العالم وبالذات في أوربا وأمريكا. وقد أدى خفض أسعار السلع إلى عجز كثيرا من الدول عن دفع بعض التزاماتها المالية للعالم الخارجي. كما فشلت معظم بنوك أوروبا في مواجهة الأزمة وأعلنت بعض البنوك إفلاسها. وقد أدى ذلك إلى فقد الثقة في حرية التجارة الدولية وسارعت معظم دول العالم للتدخل لحماية اقتصادها القومي من تأثير الكساد الخارجي . وقد أدى ذلك إلى فرض الرقابة على العملات الأجنبية مما أدى إلى تقييد حرية تداول هذه العملات والخروج نهائيا من نظام قاعدة الذهب . وقد أدى ذلك بالتالي إلى زيادة الضغط على أسواق تبادل العملات الأجنبية وضعف حجم السيولة الدولية مما ترتب عليه انكماش حجم التبادل الدولي . وقد بدأ العالم يفكر في طريقة للخروج من هذه الأزمة وإيجاد وسيلة لتمويل التجارة الدولية، وقد انقسم العالم إلى مجموعتين من الدول في هذا الشأن .

(أ) مجموعة من الدول اتبعت سياسة إنجلترا في تخفيض قيمة سعر الصرف لعملتها بنسب تسمح بإطلاق حرية تداول هذه العملات في الأسواق الدولية. وقد ساعد ذلك على تحويل التبادل التجاري لصالح هذه الدول نظرا لاتجاه أسعار الصادرات للانخفاض في الأسواق الخارجية واسعار الواردات للارتفاع في الأسواق الداخلية بسبب خفض سعر الصرف .

(ب) المجموعة الأخرى من الدول اتبعت أسلوب ألمانيا وذلك بفرض رقابة على النقد للحد من الواردات وتشجيع الصادرات وتحقيق فائض بالميزان التجاري يشجع على اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن .

ولكن مثل هذه الحلول لم تتمكن بصفة مطلقة على إنهاء الأزمة الدولية، ويرجع ذلك إلى ان الكساد العالمي في ١٩٣١ قد أدى إلى انهيار نظام النقد الدولي وخلق مشاكل في التحويلات الرأسمالية بين الدول. وقد اثر ذلك بالطبع على أسواق الأوراق المالية الغالبية وعلى تمويل التجارة الدولية . كما ساهم الكساد العالمي في زيادة تدخل الدول في الاقتصاد القومي بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة . وقد بدأت كل دولة في اتخاذ كافة التدابير والرقابة لكي تتمكن من إيجاد توازن تلقائي في ميزان مدفوعاتها . فبالإضافة إلى الرقابة على النقد استخدم نظام الحصص والرسوم الجمركية على نطاق واسع واصبحت التجارة الدولية تخضع للحماية التجارية . وقد تسببت كل هذه القيود في خفض حجم التبادل الدولي في عام ١٩٣٠ بحوالي ٢٥٪ . اما بالنسبة لقيمة التبادل الدولي فقد انخفضت بنسب اكبر نظرا لاستمرار انخفاض الأسعار.

بدأ العالم يفكر من جديد في إيجاد طرق جديدة لتسهيل التبادل التجاري وتيسير وسائل الدفع ، وكان أمام العالم وسيلتان لحل هذه المشكلة وهما الاتفاقيات الثنائية او الاتفاقيات الجماعية .

حاول العالم في بداية الأمر الوصول إلى اتفاق جماعي دولي عام لحل أزمة التجارة الدولية ، ولكن لم يصل إلى حل يرضى جميع الأطراف . ففي المؤتمر الاقتصادي والمالي بلندن عام ١٩٣٣ الذي عقد لإيجاد اتفاق جماعي لحل المشكلة تعددت الآراء وفشل المؤتمر في التوصل لاتفاق هام . وكان هذا الفشل بمثابة إشارة البدء في الاتفاقيات الثنائية كحل بديل للتغلب على مشاكل التجارة الدولية.

وقد سارعت ألمانيا لاستخدام الاتفاقيات الثنائية لتسهيل تجارتها الدولية واستغلال الدول المجاورة لها بعقد الاتفاقيات لصالحها . وانتشر استخدام هذه الاتفاقيات في معظم أوربا. وكان أول اتفاق يعتبر كنموذج كامل هو الاتفاق الثنائي بين سويسرا والنمسا في عام

١٩٣١ . وكان الطابع الغالب لهذه الاتفاقيات هو "اتفاقيات التعويضات" و"اتفاقيات المقاصة" التي تشمل فقط الصادرات والواردات المتطورة وتتميز بضرورة تعادل الميزان التجاري . وقد انتشرت هذه الأنواع من الاتفاقيات في معظم أنحاء العالم كنتيجة لسياسة التفرقة التي اتخذتها كل دولة في صالح الدولة المتعاقد معها وفي غير صالح الدول خارج نطاق التعاقد. ولذا اضطرت معظم دول أوربا بالتوسع في نطاق هذه الاتفاقيات للحصول على تسهيلات لتجارتها الدولية.

وكان لقيام الحرب العالمية الثانية السبب الثاني ، بعد الأزمة العالمية في الثلاثينات " في انتشار نظام الاتفاقيات الثنائية وابعاد العالم عن الاتفاقيات الجماعية لحل مشاكل التجارة الدولية لتحويل الحرب لصالحها. فمثلا إنجلترا فرضت الرقابة على النقد لاستخدام الذهب والعملات النادرة في تمويل احتياجات الحرب . كذلك فعلت ألمانيا وغيرها من الدول المتحاربة. وبذلك انتشر نظام الرقابة على النقد في معظم دول العالم وبدأ حجم التبادل الدولي يهدد بالانهيار ، وكان لا بد من البحث عن وسيلة لتمويل التجارة الدولية . وهنا أيضا كما حدث في الثلاثينات كانت الوسيلة المفضلة هي الاتفاقيات الثنائية.

بعد الحرب العالمية الثانية واجه العالم ككل مشاكل تمويل التجارة الدولية وبالذات في الدول خارج نطاق منطقة الدولار. ويمكن تفسير أسباب انتشار الاتفاقيات الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية للأسباب الآتية :

١- كانت أمريكا الدولة الوحيدة تقريبا في العالم التي لديها فائض كبير في الإنتاج المدني وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الدولار بهدف الاستيراد من أمريكا، ولذا فقد اصبح الدولار عملة نادرة . اما بالنسبة لمعظم دول العالم وبالذات أوروبا فكانت تعاني من نقص شديد في عرض السلع محليا وذلك لنقص الإنتاج المدني وصعوبة التحول السريع من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني وفي نفس الوقت فان الطلب في هذه الدول على السلع والخدمات قد زاد نتيجة لزيادة القوة الشرائية التي كانت مكبوتة في أثناء الحرب ورغبة في الإنشاء والتعمير ولهذا كان التعامل مع منطقة الدولار يتطلب استخدام الدولار لتسوية التبادل ، كما ان التعامل مع أي منطقة

خارج الدولار كانت تتطلب أيضا استخدام الدولار في التسوية . فمثلا مصر اشترطت ضرورة دفع قيمة صادراتها من القطن بالدولار. ويرجع ذلك بالطبع إلى احتياج العالم إلى الدولار للاستيراد من أمريكا ذات الفائض الكبير في معظم السلع المدنية ، ومن جهة أخرى فان معظم العملات الدولية بخلاف الدولار والفرنك السويسري والبلجيكي كانت غير قابلة للتداول الدولي بصفة مطلقة. وبذلك فقد اضطرت معظم دول العالم للتمادي في الاتفاقيات الثنائية لتحويل التجارة الدولية بعيدا عن استعمال الدولارات النادرة او استعمال العملات الأخرى المحدودة التداول.

٢- كان لابد من وجود طريقة مناسبة لتشجيع الدول المدينة لدفع التزاماتها للدول الدائنة بعد الحرب. بعيدا عن العملات الصعبة وبالذات الدولار. وكان لابد أيضا من الاتفاق على وسيلة لتمويل التجارة بين هذه الدول الدائنة والمدينة . وفي حقيقة الأمر ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك كانت الاتفاقيات الثنائية.

٣- معظم دول منطقة الإسترليني كان لا يوجد لديها أي احتياطي من الذهب او العملات الدولية طبقا لنظام المنطقة الذي كان يقضي بإيداع كل هذه الاحتياطات بلندن. كما ان احتياطي هذه الدول من الإسترليني قد جمد بلندن على ان يفرج عنه طبقا لاتفاق خاص مع كل دولة من دول المنطقة على حدة. فضلا عن ذلك فان الإسترليني نفسه كان غير قابل للتداول خارج منطقة الإسترليني الصناعية كانت غير قادرة لتوفير احتياجات باقي أعضاء المنطقة من السلع المدنية بسبب ما دمرته الحرب من مصانع وضرورة انقضاء فترة زمنية معينة للتحويل من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلم ، لهذا فقد لجأ معظم أعضاء منطقة الإسترليني الغير قابل للدفع. وفضلا عن ذلك فان أعضاء منطقة الإسترليني أنفسهم عمدوا على تقليل احتياطاتهم من الإسترليني برفض قبول الإسترليني لدفع قيمة صادراتهم . كل هذه الظروف أدت إلى انتشار الاتفاقيات الثنائية بين أعضاء منطقة الإسترليني من جهة وبينهم وبين العالم الخراجي من جهة أخرى .

٤- ولقد حاولت أمريكا من التخفيف من حدة انتشار الاتفاقيات الثنائية بمساعدة إنجلترا في إطلاق حرية الإسترليني في التداول الدولي، فقدمت أمريكا قرضا كبيرا وطويل الأجل لإنجلترا بشرط إعلان حرية تداول الإسترليني . وقد أعلنت إنجلترا فعلا قابلية الإسترليني للتداول ابتداء من ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، ولكن رغبة العالم في إحلال الدولار محل الإسترليني ، فضلا عن ارتفاع الأسعار داخل إنجلترا وعجزها عن تمويل العالم باحتياجاته من السلع المدنية لصعوبة التحويل السريع من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني، أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الإسترليني وسرعة انخفاض احتياطي إنجلترا من الذهب والعملات الصعبة، ولهذا أعلنت عدم قابلية الإسترليني للتداول بصورة مطبقة ابتداء من ٢٠ أغسطس ١٩٤٧، وبالذات فيما يتعلق بتحويل الإسترليني إلى دولار أو أي عملات صعبة. وقد أدى ذلك بالطبع إلى ضيق وسائل تمويل التجارة الدولية وبالذات بالنسبة لدول منطقة الإسترليني مما أدى إلى التوسع في الاتفاقيات الثنائية.

٥- شاهد عام ١٩٥١، وخاصة بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على المواد الأولية في تجارتها الدولية وبالذات جانب الصادرات، اتجاه كبير نحو الاتفاقيات الثنائية. ويفسر هذا الاتجاه كنتيجة لانخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية في هذا العام ، بعد الرواج الذي لمسته هذه الدول كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية بسبب احتمالات الحرب الكورية في الأعوام السابقة، وقد ترتب على ذلك أن قلت حصيلة صادرات هذه الدول في عام ١٩٥١ عن احتياجات وارداتها ، ولذا لجأت إلى الاتفاقيات الثنائية لتمويل تجارتها الدولية.

ويمكن التفرقة بين الاتفاقيات الثنائية في الثلاثينات والاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية فيما يلي :-

١- كان هدف اتفاقيات عام ١٩٣١ مساعدة الدول المدينة في دفع ديونها وأيضا لزيادة حجم التبادل الدولي . اما بالنسبة للاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية فكانت بين الدول ذات العملات الغير قابلة للتداول. حيث تعهدت كل دولة إلى

استخدام تراخيص الاستيراد والتصدير لتوجيه التبادل الدولي نحو دول الاتفاقيات . وكان هدف هذه الاتفاقيات اما مساعدة الدول الصناعية المتقدمة نسبيا لإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها او مساعدة الدول المتخلفة لدفع قيمة وارداتها عن طريق حسابات المقاصة.

٢- نوع الاتفاقيات في الثلاثينات كانت مركزة في أوروبا وبعض دول أمريكا، اما اتفاقيات بعد الحرب فقد شملت كل دول خارج منطقة الدولار الأمريكي في أوروبا وغيرها من القارات .

٣- نوع الاتفاقيات في ١٩٣١ كان يعرف باسم " اتفاقيات التعويضات " او " اتفاقيات المقاصة" وهذه الأنواع جامدة وتشمل الصادرات والواردات المنظورة فقط وتتطلب ايجاد توازن في الميزان التجاري . ولكن اتفاقيات بعد الحرب فكانت تعرف باسم "اتفاقيات التجارة والدفع" ، وكانت تشمل معظم بنود ميزان المدفوعات ولم تشترط توازن فوري في الميزان التجاري .

٤- اشترطت اتفاقيات ١٩٣١ ضرورة تحديد حصة بين الدول المتعاقدة، وذلك لضمان استيراد كمية معينة من السلع وتصدير كمية معينة مماثلة . اما اتفاقيات بعد الحرب فلم تشترط حصة للتبادل التجاري .

٥- فشل العالم في مؤتمر لندن لعام ١٩٣٣ في ايجاد بديل للاتفاقيات التي حدثت في الثلاثينات ، على العكس من ذلك ، نجحت اتفاقيات بريتون وودز في عام ١٩٤٤ لإيجاد اتفاق جماعي لمشكلة تسوية التجارة الدولية والحد من الاتفاقيات الثنائية.

٦- التوسع الاقتصادي للاتحاد السوفيتي وظهور بعض الدول الاشتراكية في أوروبا وغيرها ، مما أدى إلى توسع حجم التجارة الدولية مع هذه الدول الاشتراكية وقد أدى هذا بدوره إلى انتشار الاتفاقيات الثنائية نظرا لان التبادل التجاري مع هذه الدول لا يتم الا عن طريق الاتفاقيات . وبالطبع كان هذا السبب غير موجود في

أزمة ١٩٣١ نظرا لان الاتحاد السوفيتي كان الدولة الوحيدة الاشتراكية في العالم في ذلك الوقت ، كما ان نشاطه في التجارة الخارجية كان محدودا.

أنواع الاتفاقيات الثنائية :

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاتفاقيات الخاصة بالدفع حسب ترتيب وجودهم في النظام النقدي وهي : اتفاقيات التعويضات، اتفاقيات المقاصة، واتفاقيات الدفع. وبالإضافة إلى ذلك فان اتفاقيات الدفع كانت دائما متمشية مع اتفاقيات تجارية ، وبذلك يمكن التفرقة بين أربعة من الاتفاقيات .

أولا : اتفاقيات التعويضات :

تعتبر اتفاقيات التعويضات بدائية جدا وهي في الواقع نوع من المقايضة . ولقد وصفتها "جوردون" بأنها الوسيلة الحديثة لنظام المقايضة القديم، وتشمل هذه الاتفاقيات الصادرات والواردات المنظورة فقط ، وتشترط ضرورة تحقيق توازن بالميزان التجاري بدون عجز او فائض ينكر، بذلك تعتبر هذه الاتفاقيات مثل المقايضة او تجارة التعويض . وهي بذلك لا تسمح بقيام تسوية للحسابات عن طريق فتح حسابات بالبنوك لتسوية التبادل التجاري في خلال فترة معينة، ولكن تسوى التجارة الدولية عن طريق المقايضة لكل سلعة يتم تبادلها . وفي حالة اختلاف مواعيد التسليم والتسلم للصادرات والواردات ، يمكن ان ينشأ حساب مؤقت لحين إتمام التبادل، ولكن قيمة الحساب لا يمكن ان تستخدم في شراء سلع او خدمات أخرى غير ما سبق ان اتفق عليه. بالإضافة إلى ذلك فان اتفاقيات التعويضات لا تنص على أسعار الصرف ولا اتفاقيات بشأن العملة الأجنبية ، وذلك لان التبادل التجاري والدفع يتم في نفس الصفقة.

ولقد اشتهر هذا النوع من الاتفاقيات في أزمة الثلاثينات ، بسبب تدخل الدولة في التجارة الدولية . وكان الهدف من هذه الاتفاقيات ضمان تبادل السلع بين الأعضاء ، وذلك للمحافظة على مستوى التوظف بالداخل ومنع تسرب الكساد الخارجي للداخل،

وضمان تحقيق تعادل بالميزان التجاري. ولكن جمود هذه الاتفاقيات جعلها غير شائعة الاستعمال وغير مرغوب استخدامها على نطاق واسع ، ولذا بعد انتهاء الأزمة العالمية في الثلاثينات ، لوقف استخدامها في التجارة الدولية تقريبا.

ثانيا : <u>اتفاقيات المقاصة:</u>

عرف هذا النوع من الاتفاقيات أيضا في الأزمة العالمية في عام ١٩٣١، وكان أول اتفاق بين سويسرا والنمسا عام ١٩٣١. وتحت هذا النوع من الاتفاقيات لا توجد قيود جافة على تسوية حسابات التجارة الدولية ، كما هو الوضع في اتفاقيات التعويضات ولهذا فهذه الاتفاقيات اكثر مرونة لتسوية الالتزامات الدولية .

وتعتبر اتفاقيات المقاصة أحد الوسائل للتغلب على تحويلات العملات الأجنبية بين أطراف التعاقد. فهذه الاتفاقيات لا تشترط التعامل بالعملات الأجنبية على نطاق واسع ، كما ان سعر الصرف بين أطراف الاتفاق يتم مقدما ويظل ساري المفعول طول فترة التعامل ولا يمكن تغييره الا باتفاق الطرفين . وبصفة عامة تسمح هذه الاتفاقيات لكل دولة بإمكان تمويل تجارتها الدولية باستخدام عملتها المحلية، دون الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية وبالذات العملات الصعبة لتسوية التزاماتها الدولية .

فمثلا المستورد في دولة ما يستطيع دفع ثمن وارداتها من دولة الاتفاق إلى حساب خاص يفتح بالبنك المركزي او إلى مكتب المقاصة في دولته ، وذلك لحساب المصدر الأجنبي. ويدفع من هذا الحساب المقيم بالعملة الوطنية للمصدر الوطني. ذلك الوضع بالنسبة للدولة الأخرى وهي الطرف الثاني في التعاقد حيث يتم دفع قيمة الصادرات للمواطنين من حساب الواردات الذي يدفعه المواطنون أيضا ثمنا لوارداتهم من الأجانب . ولكن إذا حدث وان أصبحت هذه الحسابات غير متوازنة، فالمصدر في الدولة الدائنة يجب ان ينتظر حتى يدفع المستورد في الدولة الدائنة أيضا مبلغ معين يدفع منه للمصدرين، وتسمى هذه الحالة بفترة الانتظار. وفي

الواقع ان فترة الانتظار قد أعطت النظام المقدرة على المحافظة على توازن الميزان التجاري . ولتوضيح تسوية هذه الحسابات نفترض المثال التالي :

طبقا للاتفاق الثنائي بين مصر وفرنسا استورد أحد التجار بضائع من فرنسا قيمتها ١٠ مليون جنيه مصري، يدفع هذا التاجر المبلغ للبنك المركزي المصري الذي يقيد هذا المبلغ في حساب خاص بالبنك المركزي الفرنسي الذي يصبح رصيده دائنا بمجرد دفع المبلغ، ويتولى البنك المركزي المصري بعد ذلك أخطار البنك المركزي الفرنسي بدفع قيمة الواردات للمصدر الفرنسي بالفرنك الفرنسي، ويتولى المصدر بدوره شحن السلع للقاهرة . وفي حالة قيام مصدر مصري بتصدير قطن لفرنسا قيمتها ١٠ مليون جنيه يتمكن البنك الأمريكي المصري من دفع قيمة هذه الصادرات من حساب البنك المركزي المصري الذي به رصيد دائن ١٠ مليون جنيه ويجعل هذا الحساب مدينا بمبلغ ١٠ مليون جنيه وبذلك تتم الموازنة بين الجانبين . وكأن البنك المركزي المصري قد تولى تمويل الواردات والصادرات بالجنيه المصري دون حاجة إلى تحويل عملات أجنبية من مصر إلى فرنسا او بالعكس ، ولكن بفرض ان مصر صدرت قطن بمقدار ١٥ مليون جنيه ، في حين ان حساب البنك المركزي الفرنسي دائن فقط بمبلغ ١٠ مليون جنيه. لو ان البنك المصري دائم بمقدار ٥ مليون جنيه. ولكن المشكلة كيف يدفع البنك المصري ١٥ مليون جنيه للمصدر المصري في حين انه لا يوجد إلا ١٠ مليون جنيه في الحساب الخاص سبق ان دفعهم المستورد المصري من فرنسا. ولهذا يطلب البنك من المصدر المصري الانتظار بالنسبة لدفع مبلغ الـ ٥ مليون جنيه لحين قيام أحد المستوردين المصريين باستيراد سلع من فرنسا قيمتها ٥ مليون جنيه ، وفي هذه الحالة يتمكن البنك من دفع المبلغ للمصدر المصري.

وقد استخدمت اتفاقيات المقاصة في عام ١٩٣١ كحل مستعجل لتسهيل التبادل الدولي وذلك بسبب القيود التي فرضت على التبادل بين الدول المختلفة. ولكن هذه الاتفاقيات قد فقدت أهميتها الدولية نظرا لأنها تغطي فقط الصادرات والواردات المنظورة. ولذلك بعد الحرب العالمية الثانية وعندما تعرض العالم وبالذات دول

أوروبا إلى نقص في الإنتاج وقلة رؤوس الأموال وندرة العملات الصعبة القابلة للتداول ، بدأ العالم يفكر في نوع آخر من الاتفاقيات يسمح بزيادة حجم التجارة ويتمثل معظم بنود ميزان المدفوعات. ولهذا ظهر النوع الثالث من هذه الاتفاقيات.

ثالثا : اتفاقيات الدفع :

ظهرت هذه الاتفاقيات قبل الحرب العالمية الثانية ولكن على نطاق ضيق، ولكنها انتشرت بعد الحرب أصبحت شائعة الاستعمال. أول اتفاق قبل الحرب كان بين ألمانيا وإنجلترا في ١٩٣٤ وخاص بطرق تسوية ديون إنجلترا ، أول اتفاق بعد الحرب كان بين إنجلترا واتحاد هولندا، بلجيكا ولكسمبورج عام ١٩٤٣ وكان هدفه قيام نظام نقدي للتبادل وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية ، وتغطي هذه الاتفاقيات جميع بنود ميزان المدفوعات وبالذات تحركات رؤوس الأموال.

ويعتبر نظام اتفاقيات الدفع من اكبر أنواع الاتفاقيات الدولية انتشاراً ومرونة نظرا لان هذا النظام يسمح بسلف قصيرة الأجل في شكل هامش المديونية او زائد المديونية ، او في شكل مبلغ للدفع يتم خلالها تسوية الدين. واتفاقيات الدفع كانت انسب نظام لتمويل التجارة بين الدول صاحبة النظام الدولي الحر والدول التي تفرض الرقابة على التجارة الدولية، لان هذا النظام يسمح للمصدر في الدولة ذات النظام التجاري الحر بالدفع بعملة دولته من حساب خاص يضع فيه المستورد في هذه البلد قيمة وارداتها من دول الاتفاق وذلك حسب المثال السابق توضيحه في اتفاقيات المقاصة. اما بالنسبة للدول ذات الرقابة النقدية فان الرقابة تتولى مراقبة الحسابات لضمان توازن ميزان المدفوعات.

ومن مزايا اتفاقيات الدفع انها لا تعتمد على استخدام العملات الأجنبية في تسوية التبادل الدولي . فباستخدام المقاصة يمكن تسوية تبادل السلع والخدمات وتسوية الديون. وفي هذه الحالة لا يتطلب الأمر النص على اتفاقيات خاصة بالعملات الأجنبية ، لان التبادل في ظل اتفاقيات الدفع يمكن ان يتم في ظل قواعد النقد المعمول بها في دول التعاقد . اما بالنسبة لحساب اتفاقيات الدفع، وحسب السياسة

المالية والنقدية السائدة في كل دولة ، يمكن ان تتم تسوية الحسابات بأحد الأنظمة التالية :

(أ) يتم تسوية حسابات الدفع عن طريق حسابات مقاصة تسمح بوجود هامش للديون، وتحفظ هذه الحسابات في إحدى الدول او في الدولتين معا . ويجب ان يتم المدفوعات في حدود الحد الأقصى والأدنى للهامش او للزيادة الممكن تجاوزها حسب الاتفاق . ويدفع أي زيادة عن الهامش بواسطة المدين مباشرة وبعملة يتفق عليها او يتم التسوية في خلال فترة معينة. وفكرة الهامش استخدمت لتحل محل فترة الانتظار السابق التحدث عنها في اتفاقيات المقاصة.

(ب) يتم تسوية الحسابات عن طريق فتح حسابات يتم فتحها في البنك المركزي بكل دولة ، ويمكن الاحتفاظ بالحسابات بعملة كل متعاقد وذلك وفقا لسعر صرف يحدد بين الطرفين عند الاتفاق .

(جـ) يمكن ان تتم تسوية المدفوعات عن طريق حساب خاص يحتفظ به بالبنوك المحول لها التعاقد باسم الدولة المتعاقدة. ويمكن اعتبار هذا الحساب مكمل لحسابات المقاصة المحفوظة في البنك المركزي . ويتم التحويل من حسابات هذه البنوك وحساب البنك المركزي عند اللزوم . وتتبع هذه البنوك في تسوية حساباتها سعر الصرف المحدد في اتفاقيات الدفع.

رابعا : <u>اتفاقيات التجارة :</u>

تهتم اتفاقيات التجارة بتشجيع وتنظيم التبادل التجاري بين طرفي الاتفاقيات ويمكن ان تتخذ هذه الاتفاقيات شكل المقاصة حيث يلتزم الطرفين باستيراد وتصدير كمية معينة طبقا للحصة المحددة للتبادل فيما بينهما. وتهتم مثل هذه الاتفاقيات بتساوي الميزان التجاري بقدر الإمكان . ونظام الحصص قد استخدم في أزمة ١٩٣١ ولكنها انقرضت تدريجيا وألغت تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية .

واهم الأنواع المتقدمة من اتفاقيات التجارة ذلك النوع الذي يضع الخط العريض للسياسة التجارية الواجب إتباعها. ويصحب هذه الاتفاقيات قائمة بأنواع السلع والخدمات الممكن ان تتداول بين الدولتين.

وتصحب اتفاقيات التجارة أي نوع من أنواع اتفاقيات الدفع السابق ذكرها أحيانا تعقد اتفاقيات التجارة مستقلة وبدون اتفاقيات دفع. وفي هذه الحالة تعتبر التجارة هامة جدا بصرف النظر عن طرق الدفع مثل اتفاقيات البترول فالذي يهم الدولة المتعاقدة ضمان الحصول على البترول بصرف النظر عن طريقة الدفع، او تكون التجارة قليلة جدا بحيث لا يوجد مبرر لإجراء أي اتفاق خاص للدفع ، حيث يتم الدفع بالوسائل العادية.

ونظرا لان الشائع الاستعمال حاليا هو اتفاقيات التجارة والدفع فسنوضحها تفصيلا فيما يلي :-

(أ) خصائص اتفاقيات الدفع:

تتخذ الاتفاقيات الخاصة بتسوية المدفوعات عدة أشكال مثل اتفاقيات التعويضات، او اتفاقيات المقاصة، واتفاقيات الدفع، حسب ما سبق توضيحه. وتعتبر اتفاقيات الدفع احدث هذه الأنواع أكثرها انتشارا، ولذا سنهتم بخصائص هذا النوع . هذا ويجب ملاحظة ان الاتفاقيات ما هي إلا عقد تجاري بين دولتين ، والعقد شريعة المتعاقدين، ويعني ذلك انه يمكن ان تشمل هذه الاتفاقيات على أي بنود تهم الطرفين. وبصفة عامة يمكن حصر خصائص هذه الاتفاقيات في التالي :

١- <u>العملة الأساسية المستعملة:</u>

يمكن النص على استخدام عدد من العملات في تسوية الحسابات واهم هذه الطرق ما يلي :

(أ) عملة أحد الأعضاء في الاتفاق ، حيث يمكن الاتفاق على استخدام هذه العملة لتسوية الحساب في كلا البلدين ، ففي حالة ووجود اتفاق بين مصر وفرنسا مثلا يمكن استخدام الفرنك الفرنسي او الجنيه المصري لقيد الحسابات في كل من الدولتين . وغالبا يختار الأعضاء العملة القوية من الناحية الدولية لقيد الحسابات .

(ب) عملة العضوين معا ، حيث يمكن لكل عضو من استخدام عملته الوطنية في قيد وتسوية حسابات المقاصة . وتمتاز هذه الطريقة بسهولة معرفة رصيد الحساب في أسرع وقت ويباشره بالعملة المحلية . ولدقة التقيد في كلا الدولتين يستخدم أسعار صرف ثابتة يتفق عليها عند التعاقد.

(جـ) عملة عضو ثالث، وتستخدم هذه الطريقة في حالة ضعف عملات الأعضاء او عدم قابليتها للتداول . وغالبا ما تكون العملة المستخدمة عملة أساسية في التسويات الدولية مثل الإسترليني او الدولار .

(د) عملة عضو ثالث ولحد الأعضاء ، حيث يتم قيد الحساب بعملتين وهما عملة دولية قابلة للتداول مثل الدولار او الإسترليني ، وعملة أحد الأعضاء وغالبا ما يكون عملة العضو القوى في التعامل .

٣- <u>النظام الحسابي :</u>

يمكن الاتفاق على استخدام أي نظام حسابي من النظم التالية :

(أ) استخدام الحساب بمعرفة البنك المركزي لأحد الأعضاء ويسمى بالحساب الفردي . وفي هذه الحالة تستخدم عملة العضو المفوض بمسك الحسابات وبالطبع لاخوف من إجراءات التحويل نظرا لان ذلك يتم على أساس أسعار صرف ثابتة متفق عليها بين الأعضاء مقدما في الاتفاق الثنائي. ويتوقف إتباع هذا الأسلوب على المركز المالي للعضو ومدى تقدم النظم المصرفية لدى أحد الأعضاء عنها لدى العضو الأخر . فمثلا اتفاق مصر

مع بعض الدول الأفريقية التي ليس لديها بنك مركزي منظم ، يجعل مصر لها أفضلية في مسك الحسابات للعمليات الجارية بين الدولتين .

(ب) فتح حساب مزدوج في كل من البنك المركزي لكل عضو من أعضاء الاتفاق، ويتم الاتفاق على هذا الأسلوب في حالة وجود نظام مصرفي قوي ومنظم في كلا الدولتين.

(جـ) استخدام حسابات متعددة لعمليات متعددة في البنوك التجارية المصرح لها وفي هذه الحالة يفتح حساب خاص لكل عملية على إحدى وعند انتهاء العملية ينتهي الحساب وهكذا . ويتولى البنك المركزي الأشراف على جميع ومراقبة هذه الحسابات لمعرفة المركز المالي للدولة مع عضو التعاقد، ويستخدم سعر الصرف المتفق عليه في التعاقد لقيد هذه الحسابات .

٣- هامش المديونية :

ان التمسك بضرورة توازن حسابات المقاصة سيؤدي إلى ضعف حجم التبادل التجاري وعرقلة استمرار التبادل طول العام . فمثلا مصر تصدر الجزء الأكبر من صادراتها في موسم القطن ولكنها تستورد احتياجاتها من الواردات في أي وقت من العام ، ولا يعقل ان تؤجل الواردات لحين إتمام الصادرات. ولهذا استخدم هامش المديونية ليغطي أي زيادة في الواردات عن الصادرات او العكس ، وهو هامش يتذبذب بالزيادة والنقص في حدود يتفق عليها. فمثلا إذا اتفق في الاتفاق بين مصر وفرنسا ان يكون هامش المديونية ١٠ مليون جنيه ، فإذا زادت صادرات مصر عن وارداتها في حدود ١٠ مليون جنيه أو العكس لا تلتزم مصر او فرنسا بتسوية الفرق مباشرة . ولكن إذا زاد الرصيد الدائن او المدين عن حدود الهامش فلا بد من التسوية .

٤- زيادة المديونية :

عند الوصول إلى حد هامش المديونية تتعرض التجارة الدولية بين الطرفين للتوقف وخاصة اذا لم تحدث ظروف لتغير الهامش في الاتجاه العكسي. فمثلا لو ان هامش المديونية بين مصر وفرنسا كان في حدود ١٠ مليون جنيه دائن او مدين وان مصر استوردت من فرنسا سلعا في حدود ١٠ مليون جنيه أزيد من صادرات مصر لفرنسا ، يعني ذلك ان مصر قد وصلت إلى حدود الهامش. وبفرض انه ليس في إمكان مصر زيادة صادراتها إلى فرنسا في حين إنها في حاجة إلى واردات من فرنسا ، فحسب حدود الهامش لا يمكن لمصر من الاستمرار في زيادة وارداتها من فرنسا بسبب الوصول إلى حدود الهامش حسب الاتفاق. ولكن لضمان سير التبادل التجاري بين الطرفين ينص على إمكان تحويل جزء من الهامش المتراكم إلى ديون قصيرة الأجل في حدود معينة يتفق عليها . وتعتبر هذه الديون زيدة في المديونية عن الهامش المتفق عليه.

٥- القروض :

الدول المتخلفة بصفة عامة في حاجة إلى استثمارات خارجية لتمويل مشروعات التنمية ، ويعني ذلك انه في مرحلة التنمية لهذه الدول تزيد وارداتها بنسب اكثر بكثير من صادراتها ، وهي نسب تفوق هامش المديونية على قروض قصيرة الأجل او طويلة الأجل لتمويل الزيادة في الواردات وخاصة إذا كان طرفي التعاقد إحداهما دولة متقدمة صناعية والأخرى دولة متخلفة وفي حاجة إلى استثمارات للتنمية.

٦- تسوية الحساب عند انتهاء الاتفاق :

يشمل اتفاقيات الدفع النص على الطريقة التي يمكن ان تسوى بها الحسابات عند انتهاء الاتفاق . وغالبا يتم ذلك باحدى الطرق التالية :

(أ) يمكن النص على دفع الرصيد المدين بسلع وخدمات تصدرها الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة في خلال مدة تترك لظروف الدولة المدينة.

(ب) يمكن النص على الدفع بسلع وخدمات ولكن في خلال فترة معينة تحدد غالبا بستة شهور، ثم بعد ذلك يدفع الرصيد المتبقي بعملة عضو ثالث يتفق عليه مثلا الدولار او الاسترليني.

(جـ) يمكن الاتفاق ان تتم التسوية في خلال فترة قصيرة تقدر غالبا بثلاثة أشهر وان يتم الدفع بعملة عضو ثالث يتفق عليه .

(ب) خصائص اتفاقيات التجارة:

يمكن ان تشتمل اتفاقيات التجارة على أي شروط يراها المتعاقدان مناسبة ولكن بصفة عامة يمكن حصر خصائص هذه الاتفاقيات في التالي :

١- تشتمل الاتفاقيات التجارية على قوائم السلع الممكن تبادلها بين طرفي التعاقد ، وتنص هذه القائمة على نوعين من السلع في العادة ، قوائم بسلع واجبة التنفيذ وقوائم بسلع يعمل الطرفان على التشجيع على تبادلها . فمثلا الاتفاقيات التجارية مع الدول الاشتراكية التي تعتمد على أسلوب التخطيط الشامل لاقتصادها بما في ذلك التجارة الخارجية يجب ان تنفذ بالكامل نظرا لان مثل هذه الاتفاقيات تؤخذ في الحسبان عند إعداد خطط التنمية وخطط الإنتاج . إما قوائم السلع التي تلحق بالاتفاقيات بين الدول الرأسمالية فغالبا ما تكون قوائم لتشجيع التبادل بين الطرفين ، على ان يعمل كلا الطرفين على تنفيذها بقدر الإمكان.

٢- يمكن ان يشمل الاتفاق التجاري على حصص محددة للتبادل وذلك لتشجيع التجارة بين طرفي التعاقد ، ولو ان هذا النوع من الاتفاق غير معمول به حاليا في معظم الاتفاقيات التجارية .

- تنص الاتفاقيات التجارية على شرط الدولة الأولى بالرعاية . ويقضي هذا الشرط بأنه في حالة منح أي دولة في اتفاق لاحق مزايا معينة يحق لطرفي الاتفاق في اتفاقات سابقة التمتع بهذه المزايا كما يحق لهما أيضا التمتع بأي مزايا أعطيت لدول أخرى في اتفاقيات سابقة. ويمكن بالطبع عدم النص على هذا الشرط او استثناء بعض الدول من هذا الشرط فمثلا مصر تنص في اتفاقياتها على استثناء الدول العربية من شرط الدولة الأولى بالرعاية، أي إذا منحت مصر أي مزايا للدول العربية فلا يجوز لأي دولة في الاتفاق التمسك بالمعاملة بالمثل بالنسبة لهذه المزايا.

٤- تشمل معظم اتفاقيات التجارة على بند هام وهو عدم إعادة تصدير بضائع الطرف الأخر وهذا البند هام جدا لحماية صادرات طرفي التعاقد في الأسواق الخارجية. فمثلا بفرض انه طبقا للاتفاق التجاري بين مصر وروسيا تصدر مصر القطن لروسيا بشروط معينة وذلك في نظير حصول مصر على بعض واردات من روسيا ، فإذا حدث ان قامت روسيا بإعادة تصدير القطن المصري لأسواق أخرى فان ذلك يعني احتمالات خسائر كثيرة بالنسبة لمصر أهمها :

أولا : اكتفاء هذه الأسواق باستيراد الأقطان المصرية عن طريق روسيا وبذلك يقل استيرادها من مصر مباشرة.

ثانيا : عدم إمكان مصر التحكم في سياستها السعرية لصادراتها بالخارج ، وذلك إذا عمدت مصر على أتباع سياسة تحديد اسعار لكل منطقة حسب ظروف العرض والطلب بها ، ففي حالة تسرب الاقطان المصرية عن طريق روسيا تفقد مصر تقديراتها لهذه الاسواق .

ثالثا : اذا ارادت مصر اتخاذ الصادرات كوسيلة للضغط الاقتصادي على دولة ما فانها لا تستطيع ضمان نجاح هذه السياسة اذا تسرب القطن المصري لهذه الدولة عن طريق الاتحاد السوفيتي . فمثلا في عام ١٩٥٤ حدث سوء تفاهم بين انجلترا ومصر وبالذات حول جلاء القوات الانجليزية من قناة السويس ، وفي نفس الوقت ارادت مصر الحصول على صفقة من الاسلحة لتقوية جيشها . ولذلك صدرت مصر القطن الى تشكوسلوفاكيا في مقابل الاسلحة ، كما خفضت صادراتها الى انجلترا على القطن المصرية وذلك بهدف الوصول الى تسوية عاجلة وجلاء القوات الانجليزية من قناة السويس. ولكن تشيكوسلوفاكيا اعادت تصدير القطن المصري الى انجلترا وبذل لم تنجح سياسة مصر في محاولة ايجاد حصار اقتصادي على انجلترا .

٥- تشترط اتفاقيات التجارة سيادة الاسعار الدولية . وفي الواقع من السهل تطبيق الاسعار الدولية بالنسبة للمواد الاولية الداخلة في التجارة الدولية نظرا لان مثل هذه المواد تمتاز بالتماثل الى حد ما ، كما يوجد لها اسواق عالمية حسب درجاتها المختلفة ، مثل القطن ، القمح ، والمعادن وغيرها . اما بالنسبة للسلع الصناعية فمن الصعب جدا ايجاد اسعار دولية موحدة لهذه السلع ، نظرا لعدم التماثل بين هذه السلع . فالسيارات مثلا تعتبر سلعا متعددة الى حد ما ، فكل ماركة معينة من هذه السيارات تعتبر سلعة مستقلة بحد ذاتها وتتمتع بمزايا لا توجد بالانواع الاخرى من السيارات . ولهذا في حالة وجود اتفاق تجاري بين دولة صناعية متقدمة واخرى متخلفة تعتمد على المواد الاولية في صادراتها ، فمن المحتمل ان يميل معدل التبادل في غير صالح الدولة المتخلفة.

الاتفاقيات الثنائية ووسائل الرقابة الاخرى :

يوجد بصفة عامة وسيلتان لمراقبة التجارة الداخلية وهما استخدام تأثير الاسعار في تفضيل المستهلك وذلك عن طريق الرسوم الجمركية ، او استخدام تقييد السلع المعدة

للاستهلاك المحلي عن طريق نظام الحصص او الرقابة على النقد اما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع فتشمل الوسيلتان معا . وفيما يلي دراسة مقارنة للانواع المختلفة لرقابة على النقد مع مقارنتها بالاتفاقيات الثنائية لتوضيح مدى تأثير هذه الاتفاقيات في التجارة الدولية .

١- حجم الواردات :

تعتبر الرسوم الجمركية اقدم طرق تقييد التجارة الدولية . ويسمح نظام الجمارك بحرية الاستيراد طالما امكن دفع الرسوم الجمركية . اما بالنسبة لتأثير الجمارك على حجم الواردات فيتوقف ذلك على مرونة الطلب والعرض وتحديد من يتحمل عبء الضرائب سواء كان المستهلك المحلي او المنتج الخارجي . ولكن نظام الحصص والرقابة على النقد يستطيع التحكم في حجم الواردات عن طريق إتباع سياسة أذون الاستيراد . اما الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع فتعتبر اكبر محدد لحجم ونوع الواردات وتستخدم في ذلك أذون الاستيراد .

٢- السعر المحلي :

يتوقف ارتفاع الأسعار في الداخل في حالة رفع الرسوم الجمركية على درجة المرونة . فإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرن ، في حين ان العرض الأجنبي لهذه السلع غير مرن ، فان المنتج الأجنبي يتحمل العبء الأكبر للرسوم الجمركية عن طريق خفض السعر . اما إذا كان الطلب المحلي غير مرن والعرض الخارجي مرن ، فمن المحتمل ان يتحمل المستهلك المحلي معظم الرسوم الجمركية . اما في حالة نظام الحصص أو أتباع سياسة الرقابة على النقد باستخدام اذونات الاستيراد لبعض السلع فان أسعار هذه السلع ترتفع في الأسواق المحلية لزيادة الطلب عن الكمية المصرح باستيرادها .

أما في ظل الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع فان اتجاهات الأسعار المحلية تتوقف على ميل معدل التبادل بين طرفي التعاقد وبصفة عامة فان الاتفاقيات تخلق نوع

ممن التحيز لصالح الطرف الأخر في التعاقد مما يجعل السوق المحلية حاضرة على بضائع طرفي التعاقد . ويشجع ذلك ان تتجين في دولتي التعاقد للبيع في الدولة الأخرى حيث تقل المنافسة الأجنبية وترتفع الأسعار . وفي نفس الوقت فان المستوردين في دولتي التعاقد غير مصرح لهم الا بالشراء من سوق التعاقد مما قد يؤدي لرفع أسعار الواردات ، لانهم لا يستطيعوا الشراء من ارخص الأسواق كما هو الحالة في حرية التجارة. ولهذا لامفر من ان يميل معدل التبادل لغير صالح طرفي التعاقد، ولكن بنسب متفاوتة، فإذا كان أحد طرفي التعاقد قوى مثل دولة صناعية متقدمة والطرف الآخر ضعيف مثل دولة متخلفة تعتمد على المواد الأولية ، فانه الجائز ان يميل معدل تبادل الدولة متخلفة في غير صالحها نظرا لاستحالة تطبيق الأسعار الدولية على أسعار السلع الصناعية لعدم وجود تماثل تام بالنسبة لهذه السلع .

٣- نطاق التطبيق :

تطبيق الجمارك والحصص على الميزان التجاري ، أي تشمل الصادرات والواردات المنظورة فقط ، اما آثار الرقابة على النقد فتشمل معظم بنود ميزان المدفوعات . ولكن الاتفاقيات فهي أعم وتشمل كل التعامل الخارجي بما في ذلك القروض .

٤- الأهداف :

تهدف الرسوم الجمركية الى حماية الصناعات الناشئة ، خفض الواردات وتشجيع الصادرات بما تحقق توازن الميزان التجاري . كما إنها مصدر إيراد للدولة . اما بالنسبة للرقابة على النقد ، فبالإضافة الى أهداف الرسوم الجمركية تشمل أهداف أخرى مثل التحكم في معظم بنود ميزان المدفوعات ، والتحكم في تحركات رؤوس الأموال ، والاحتفاظ بسعر صرف مرتفع دون الالتجاء الى تخفيض سعر الصرف الرسمي ، اما الاتفاقيات فتشمل كل الأهداف السابقة للرسوم الجمركية وللرقابة على النقد ويضاف الى ذلك أهداف أخرى مثل : استخدام العملات الغير قابلة للتداول دوليا

لتمويل التجارة الدولية ، العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين طرفي التعاقد ، والحصول على وسائل لتسهيل تمويل التجارة الخارجية.

٥- ضمانات التنفيذ :

يمكن بكل وسيلة من وسائل رقابة التجارة الخارجية ان تحقق أهدافها او تفشل في تحقيق هذه الأهداف . فاستخدام الرسوم الجمركية لا يمنع مطلقا الاستيراد ، بل من المحتمل الاستمرار في الاستيراد رغم زيادة الرسوم الجمركية وبالذات بالنسبة للسلع الكمالية . اما الحصص والرقابة على النقد ممكن ان تضمن درجة عالية من التحكم في التجارة الدولية ، مثل دخول واردات معينة مهما كان الثمن ، ولكن من الجائز التحايل او التلاعب في التنفيذ مما يقلل من درجة التحكم . اما استخدام الاتفاقيات الثنائية لتجارة والدفع فيحقق درجة عالية من الرقابة على التجارة الدولية نظرا لان استخدام مثل هذه الاتفاقيات عن طريق الحكومات يعني التدخل في شئون التجارة الدولية عن طريق التخطيط مما ييسر دقة التحكم في التجارة الدولية وكلما كثرت هذه الاتفاقيات كلما خضعت التجارة الدولية لنظام التخطيط الشامل . فضلا عن ذلك فان نظام الاتفاقيات يستعين بالنظم الأخرى للرقابة مثل الرقابة على النقد ونظام الحصص مما يدعم هذا النظام ويضمن دقة التنفيذ .

٦- المرونة :

تمتاز الجمارك بقلة المرونة من حيث التحكم في تغييرها بالزيادة او النقص . ويرجع ذلك الى ضرورة اخذ موافقة الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الجات كذلك ضرورة موافقة ممثلي الشعب مثل مجلس الشعب ، اما بالنسبة لنظام الحصص او الرقابة على النقد فيمتاز بدرجة أعلى من المرونة ، حيث يمكن التغير في أحكام هذه الأنظمة من فترة لأخرى . اما الاتفاقيات الثنائية فهي غالبا تكون لمدة سنة قابلة للتجديد من تلقاء نفسها الا اذا اخطر أحد الأعضاء لعضو الآخر بوقف الاتفاق . وفي الواقع ان الاتفاقيات الثنائية تولد بعض التزامات ونوع من التخصص الجزئي بين أعضاء الاتفاق بحيث يصبح من الصعب إنهاء مثل الاتفاقيات بالسرعة المطلوبة .

مزايا وعيوب الاتفاقيات الثنائية :

يمكن تلخيص مزايا الاتفاقيات الثنائية في التالي .

١- يوصى باستخدام الاتفاقيات الثنائية في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات حيث تعمل مثل هذه الاتفاقيات على التحكم في معظم بنود ميزان المدفوعات مما يساعد على إيجاد التوازن. ولهذا لاتعاني دول الاتفاقيات من أزمات بميزان المدفوعات مثل ما تعاني دول حرية السياسة التجارية .

٢- تساعد الاتفاقيات طرفي الاتفاق على إيجاد أسواق لتصريف الصادرات وبذلك تتفادى تقلبات الأسواق الدولية . فمثلا بموجب الاتفاقيات تستطيع مصر تصدير معظم إنتاجها من القطن بموجب إتقان سابق للإنتاج ، ولكن في حالة عدم وجود اتفاقيات تخضع صادرات مصر للتقلبات الدولية التي تؤدي في حالة الكساد الى عدم إمكان مصر تصدير إنتاجها من القطن مما يؤثر على مستوى الدخل والتشغيل بالدخل .

٣- تساعد الاتفاقيات الدول المختلفة على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . فمثل هذه الدول تحتاج الى واردات متعددة من مواد خام وعدد وآلات وبعض السلع الاستهلاكية لمواجهة تزايد الطلب في حالة القيام بمشروعات التنمية . ولذا فهي تحتاج في المراحل الأولى للتنمية على الأقل الى مساعدات من العالم الخارجي . وتضمن الاتفاقيات الحصول على مثل هذه المساعدات من العالم الخارجي .

٤- تساعد الاتفاقيات الدول المتقدمة على تصريف فائض الإنتاج لديها . فالعالم اليوم وبالذات الدول المتخلفة تميل الى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وخاصة بإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات . وبالإضافة الى ذلك فان المنافسة بين الدول الصناعية المتقدمة للحصول على أسواق لتصريف منتجاتها قد ازدادت بشكل رهيب مما يجعل هذه الأسواق غير مستقرة لتصريف إنتاج معين ولكن في ظل الاتفاقيات تتمتع الدولة الصناعية المتقدمة بنوع من الاحتكار في أسواق الطرف الآخر في التعاقد مما يضمن تصريف منتجاتها بعيدا عن منافسة المنتجات الأخرى الأجنبية .

٥- تساهم الاتفاقيات الثنائية في حل مشكلة السيولة الدولية . فكما سبق ان أوضحنا انه من الممكن استخدام العملات المحلية حتى الغير قابلة للتحويل منها دوليا او التي لا تتمتع بثقة كبيرة في التداول العالمي في تمويل التجارة الدولية عن طريق حسابات المقاصة .

٦- تساعد الاتفاقيات طرفي التعاقد على خفض حتياطي الذهب والعملات الأجنبية وبالذات العملات الأساسية في التداول بين الدول كالدولار والإسترليني . ويرجع ذلك الى تمويل التجارة الدولية يمكن ان يتم دون استخدام تحويلات العملات بين طرفي التعاقد عن طريق حسابات المقاصة .

أما بالنسبة لعيوب الاتفاقيات الثنائية فيمكن حصرها في التالي :

١- تسهل الاتفاقيات للدول الأعضاء استخدام سياسة تعدد أسعار الصرف ، نظرا للتفرقة في المعاملة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، كما ان الاتفاقيات تمكن أطراف التعاقد من احتكار التعامل في العملات الأجنبية . وتعدد أسعار الصرف تعني الخروج من السعر الرسمي للعملة واستخدام أسعار متعددة حسب الظروف . ومثل هذه السياسة تفقد الثقة الدولية في السعر الرسمي للصرف ، فضلا عن المشاكل العديدة التي تنشأ من سياسة تعدد أسعار الصرف .

٢- تؤدي الاتفاقيات الثنائية الى خفض حجم التبادل الدولي . لان سياسة الاتفاقيات تعتبر من أدق وسائل حماية التجارة الدولية والتي بدورها تؤدي الى ضيق حجم التجارة الدولية .

٣- تقضي سياسة الاتفاقيات على انتشار ظاهرة تقسيم العمل الدولي والتخصص الذي يؤدي الى خفض الأسعار الدولية . ويرجع ذلك الى شبه احتكار طرفي التعاقد للأسواق المحلية لكل عضو .

الاتفاقيات الثنائية تتم عن طريق السلطات التنفيذية في دولتي التعاقد ، كما يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات عن طريق جهاز الدولتين ، أي القطاع العام في الدولتين . ويعني ذلك تطبيق مساوئ القطاع العام من مشاكل الروتين والإدارة على التجارة الخارجية مما قد يؤدي الى عدم كفاءة قطاع التجارة الخارجية .

الفصل التاسع

التعاون الإقتصادى الدولى

مقدمـــة

أدت ظروف الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٢ وما خلفته من آثار ، إلى رغبة دول الحلفاء فى قيام تعاون فيما بين الدول المختلفة فى جميع المجالات والشئون الإقتصادية .

وقد تبلورت أسس هذا التعاون فى العمل على تحقيق الإستقرار النسبى لأسعار الصرف ، ومراعاة المصلحة العامة للاقتصاد الدولى فيما يصدر عن المكونات المختلفة من إجراءات نقدية وسياسية لتخفيف حركة التنافس العدوانى فى السياسات التجارية وإجراءات تخفيض أسعار الصرف وتنشيط حركة التجارة الدولية ومواجهة مشاكل البطالة والتنمية فى معظم بلدان العالم .

وعلى ضوء ذلك اجريت عدة دراسات من أجل انشاء منظمات دولية تهتم بقضايا التجارة الدولية والصرف والمدفوعات وقضايا التعمير والإنشاء وتبنت وزارة الخزانة الأمريكية هذه الأفكار ، فدفعت لحضور مؤتمر فى مدينة « بريتون وودز » الامريكية فى مايو ١٩٤٤ لتدارس إنشاءالهيئات الدولية التى تنظم التعاون فى المجالات المشار إليها . وقد أقرت الدول المجتمعة الإتفاقيات التى أطلق عليها بريتون وودز عام ١٩٤٤ بإنشاء صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتعمير والانشاء (التنمية) وفيما يلى عرض لهذه الأمور .

اتفاقية بريتون وودز

وقعت هذه الإتفاقية فى مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وكان الهدف من الإتفاقية هو ملئ الفراغ الذى نشأ بتصدع قاعدة الذهب بعد قيام الحرب

العالمية الأولى فشل كل الجهود للرجوع إليها بعد ذلك . كما ان الاتفاقية ظهرت كرد فعل للفوضى النقدية والتقلبات العنيفة في أسعار الصرف والرقابة على الصرف التي شاع استخدامها في فترة ما بين الحربين في معظم دول العالم . كما ان هذه الاتفاقية جاءت لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الجديدة - الولايات المتحدة الأمريكية - وطموحاتها في حرية التجارة وازدهار الاستثمار الدولي ولذلك كانت أهم مبادئها العامة مايلي :

١- ان تغيرات أسعار الصرف أمر يقع في صميم اهتمامات العالم كله ولا يمكن ان يعتبر من شأن دولة بعينها ، وان انفراد كل دولة بعلاج مشكلة ميزان المدفوعات فيها يدفعها الى إتباع سلسلة من الإجراءات تؤثر بالضرورة على غيرها من الدول وان توازن ميزان المدفوعات لدولة ما وان كان لا يتعارض مع توازن ميزان المدفوعات الدول الأخرى - قد يتحقق على حساب موازين مدفوعات دولة ثانية وان المحافظة على استقرار أسعار الصرف لا تعني بالضرورة ثبات هذه الأسعار دائما عند مستوى من الأجل الطويل وان المرونة الموجهة لاسعار الصرف أمر ضروري لكي تتجاوب بين آن وآخر مع التغيرات الأساسية والهيكلية التي قد تنتاب الاقتصاد القومي .

٢- انه من الضروري ان تتوافر أرصدة كافية في جهاز دولي معين تكمل الأرصدة الوطنية من النقد الأجنبي ، وتيسر لكل دولة احتياجات تغطية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات فيها عن طريق السحب على هذه الاحتياطات بدلا من ان تضطر بين ان الأخر الى ان تعبث بالاستقرار القائم في الاقتصاد الداخلي وفي مستوى الدخل والتوظف تصحيحا للعجز .

٣- ان الرفاهية الاقتصادية والتعاون الدولي يتحققان احسن ما يكون عن طريق نظام التجارة الدولية غير المقيدة . وعن طريق عملات قابلة للتحويل بعضها للبعض الآخر .

٤- ان التعاون النقدي يدعمه وجود جهاز دولي ذي أهداف محددة تشترك في عضويته كل الدول - وتعمل على نجاحه .

٥- ان المشاكل النقدية التي تحدث لا يكفي لحلها معالجة الجانب النقدي فقط حيث ان المشكلة الاقتصادية كل لا يتجزأ . وهذا أيضا درس تعلمته الدول من تجارب فترة ما بين الحربين ، حيث ان حجم التوظف ومستوى الدخل القومي والتجارة الخارجية كلها متغيرات قد تكون من أسباب خلق المشكلة النقدية في ميزان المدفوعات ، وعليه فعجز ميزان المدفوعات وان كان يحتاج الى تغطية الى توافر أرصدة نقدية دولية إلا ان أسبابه ووسائل القضاء عليه تمثل بالضرورة جوانب غير نقدية للمشكلة . وعليه فقيام منظمة دولية تعالج الجانب النقدي الدولي لا يستبعد بل يستلزم وجود منظمات دولية أخرى للجوانب الأخرى مثل التوظف الكامل ، حرية التجارة الدولية..... الخ .

٦- ان استمرار الاستثمارات الدولية ضروري جدا للإنعاش والتنمية بعد الحرب وان قيام بنك دولي للاستثمارات أمر بالغ الأهمية .

ولقد أنشئت بناء على اتفاقية بريتون وودز منظمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي لمعالجة مشاكل أسعار الصرف وتحويل العملات ، والبنك الدولي للتعمير والتنمية لمعالجة مشاكل انتقال رؤوس الأموال .

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أولا : صندوق النقد الدولي :

أنشئ صندوق النقد الدولي كمؤسسة تهدف الى التعاون الدولي في الشئون الاقتصادية والنقدية الدولية . فقد ساد العالم اضطراب نقدي بعد الحرب واختلت موازين مدفوعات الدول المختلفة ، وتدهورت قيمة عدد كبير من العملات وأصبحت غير قابلة للتداول، وسارت كل دولة تحاول حل مشاكلها بنفسها عن طريق الاتفاقيات الثنائية وبذلك كان لا بد من ان يتولى الصندوق حل هذه المشاكل.

ويعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة مصرفا دوليا . وقد ساهمت رأسماله الدول التي أنشأته بنسب مختلفة حسب وضعها المالي . وقد اشترط الصندوق دفع ٢٥٪ من قيمة الاكتتاب بالذهب ، والباقي نقودا وطنية تودع باسم الصندوق في البنوك المركزية الوطنية او في أية جهة أخرى يقبلها الصندوق . ولقد خصصت لكل دولة عضو في الصندوق حصة معينة عند إنشائه تتراوح بين ٢٧٥٠ مليون دولار كحد أقصي وقد خصصت للولايات المتحدة الأمريكية و ٥٠٠,٠٠٠ دولار كحد أدنى وقد خصصت لبنما. وكان نصيب حصص الدول الخمس الكبرى كالتالي : ٢٧٥٠ مليون دولار لأمريكا ، ١٣٠٠ مليون دولار لإنجلترا ، ٥٥٠ مليون دولار للصين ٥٢٥ مليون دولار لفرنسا و٤٠٠ مليون دولار للهند ، أما حصة مصر فقد بلغت ٦٠ مليون دولار ، وقد قررت اتفاقية بريتون وودز إعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمسة سنوات وتغيرها إذا ما وافق ٤/٥ عدد الأصوات ، وقد وافق أعضاء الصندوق فعلا في عام ١٩٥٩ على زيادة حصص الأعضاء بنسبة ٥٠٪ والعضوية للصندوق مفتوحة لجميع دول العالم ولذلك فانه من وقت لآخر تحدث الموافقة على انضمام أعضاء جدد .

أهداف الصندوق :

نصت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي على ان تكون أهداف الصندوق ما يلي :

١. تشجع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية .

٢. تيسير التوسع وزيادة حجم التجارة الدولية ، والمساهمة في تحقيق مستويات مالية من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء .

٣. تحقيق ثبات أسعار الصرف ، والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف .

٤. المساعدة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الجارية التي تتم بين الأعضاء ، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض تقدم التجارة الدولية .

٥. مساعدة الدول الأعضاء في تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات .

السحب من موارد الصندوق :

المهمة الرئيسية للصندوق هو مد الدول الأعضاء باحتياجاتهم من العملات الأجنبية لمواجهة الالتزامات الدولية ، وطبقا لنظام الصندوق ،فالدولة التي تتعرض لعجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها تستطيع ان تشتري من الصندوق العملات الأجنبية التي تحتاج إليها ، وتدفع له مقابلها بعملتها الوطنية . ويشترط نظام الصندوق استيفاء بشروط معينة لشراء العملات الأجنبية مقابل تقديم العملة الوطنية ، وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

١. يجب على الدولة التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها ان تحاول أولا مواجهة هذا العجز من مواردها الخاصة ، كأن يكون لديها احتياطي من العملات الأجنبية يمكن استخدامه او احتياطي من الذهب .

٢. لا يجوز شراء عملات أجنبية من الصندوق في مقابل عملات العضو بما يجاوز ٢٥٪ من حصيلة العضو في الصندوق خلال ١٢ شهرا ، أي للعضو الحق في شراء عملات أجنبية سنويا في حدود ٢٥٪ من حصته .

٣. لا يجوز ان يؤدي سحب العضو عن طريق شراء عملات أجنبية بعملته المحلية الى زيادة ما في حوزة الصندوق من عملة العضو عن ٢٠٠٪ من حصيلة العضو الأصلية في أي وقت من الأوقات . أي يتوقف الصندوق عن بيع عملات أجنبية للعضو مقابل عملته الوطنية إذا زاد ما يملكه الصندوق من هذه العملة عن ضعف حصة العضو .

٤. يجب ان تعمل الدولة على إعادة شراء عملتها التي باعتها الصندوق مقابل الدفع بالذهب او بعملات قابلة للتحويل الى ذهب طالما أمكنها ذلك .

٥. يجب ألا تستخدم موارد الصندوق لمواجهة حركة نزوح رأس المال من الدولة العضو بشكل مستمر او بشكل كبير ، كما في حالة المضاربة او استثمارات في الخارج ، او هروب رأس المال للخارج .

٦. يجب ألا يكون العضو قد سبق ان ادخل تعديلات على سعر الصرف الرسمي لم يوافق عليها الصندوق .

٧. يجب ألا تكون العملة الأجنبية المطلوبة مقابل العملة الوطنية نادرة ، ومن الطبيعي ألا يمد الصندوق الدول الأعضاء بإحدى العملات ألا إذا كان في حوزته قدر مناسبا منها . فإذا زاد الطلب على عملة أجنبية معينة ، فان الصندوق له الحق في إعلان ان هذه العملة أصبحت نادرة . وفي هذه الحالة للصندوق الحق في تقييد

حق سحب الأعضاء لهذه العملة او توزيع ما لديه منها على الدول التي تطلبها بما يتناسب مع موارده واحتياجات الأعضاء الضرورية .

٨. للصندوق الحق في التأكد من ان العملة المطلوبة ستستخدم وفق أغراضه أهمها معالجة عجز مستمر في ميزان المدفوعات .

ثبات أسعار الصرف:

تقوم كل دولة بتحديد قيمة عملتها على أساس الذهب او على أساس عملة قوية قابلة للتحويل الى ذهب مثل الجنيه الإسترليني او الدولار الأمريكي ، وحسب اتفاقية الصندوق ، فقد أعلنت الدول الأعضاء أسعار الصرف لعملاتها في سبتمبر ١٩٤٦ . وبذلك فقد أصبحت علاقة وحدة كل عملة بالعملات الأخرى واضحة ورسمية . ويجب ان تلتزم كل دولة م الدول الأعضاء بأسعار الصرف الرسمية المعلنة في معاملاتها الدولية . وقد نصت الاتفاقية على انه لا يجوز للدولة ان تعدل من قيمة عملتها إلا لغرض علاج اختلال هيكلي أو أساسي في ميزان مدفوعاتها ، ويعني ذلك انه لا يجوز ان تلجأ أي دولة الى تخفيض قيمة العملة في حالة أنواع الاختلال الأخرى وليذا لا يجوز تعديل سعر الصرف في حالة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات بسبب ظروف عارضة مثل إصابة المحصول الزراعي في الدول التي تعتمد على محصول واحد . كما لا يجوز تعديل سعر الصرف بسبب الأزمات الاقتصادية التي ينتشر فيها الكساد وينتقل من دولة الى أخرى . ومن أنواع الاختلال الأخرى التي لا يوافق الصندوق على تخفيض سعر الصرف عند تعرض العضو لها ، الاختلال المعاصر للتنمية التي تتعرض لها الدول النامية . فمن الملاحظ ان تتعرض هذه الدول في خلال الفترات الأولى للتنمية لعجز مستمر في ميزان مدفوعاتها نتيجة لزيادة وارداتها عن صادراتها لتمويل مشروعات التنمية ، ولا يرى الصندوق ذلك الوضع مبرر لخفض سعر الصرف .

أما الاختلال الذي يرى الصندوق انه يبرر إجراء التخفيض في سعر الصرف فهو الاختلال الأساسي او الهيكلي الذي يصيب الاقتصاد القومي مثل ذلك الانخفاض

العام المستمر في الطلب الخارجي على السلع التي تعودت الدولة على تصديرها ، او ارتفاع الأسعار المحلية بسبب التضخم ، وبصفة عامة فقد وضع الصندوق الشروط الآتية لكي تتبعها الدولة التي ترغب في خفض قيمة عملتها :

(أ) إذا كان التغير في سعر الصرف الرسمي في حدود ١٠٪ فان الدولة تستطيع القيام به ، بشرط إخطار الصندوق ، الذي ليس له حق الاعتراض في هذه الحالة .

(ب) في حالة رغبة الدولة في تعديل قيمة عملتها بأكثر من ١٠٪ ولغاية ٢٠٪ من قيمتها ، يجب عليها إخطار الصندوق مقدما ، ويجب على الصندوق إبداء الموافقة او رفضها خلال ٧٢ ساعة من وصول الاقتراح إليه .

(جـ) إذا زادت نسبة التغيير المقترح عن ٢٠٪ فلا يلتزم الصندوق بإبداء رأيه بالموافقة او الرفض خلال مدة معينة ، بل يعطى الصندوق فرصة أطول .

حرية التصرف :

من أهم العوامل التي دعت الى إنشاء الصندوق الدولي هو انتشار الرقابة على النقد بين الدول الأعضاء مما أضعف من حجم التبادل الدولي ، ولهذا عمل الصندوق على القضاء على قيود الصرف التي تعترض زيادة حجم التجارة الدولية .

ولذلك تنص المادة الثامنة من الاتفاقية على عدم فرض أي رقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مقدما ، ونظرا لان القيود على حرية الصرف كانت قد انتشرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى إنشاء الصندوق ، لذلك كان من المنطق ان يعترض الصندوق فترة انتقال يسمح في خلالها للأعضاء باستخدام الرقابة ، وقد قدرت هذه الفترة بحوالي خمسة سنوات، ويحق بعدها للصندوق الحق في مطالبة الأعضاء بإلغاء الرقابة على النقد وإلا يحق للصندوق إلغاء عضوية العضو . وفي الواقع لأن لا تزال الرقابة على النقد تمارس من بعض الدول الأعضاء في الصندوق ، ولم يستطع صندوق اتخاذ أي إجراء إلا إبداء النصح وتقديم أي مساعدات للأعضاء للتخلص من الرقابة . ولم أحجم الصندوق

إمكان استمرار الرقابة على الصرف بالنسبة للتحويلات الرأسمالية وذلك لحماية الأعضاء من تهريب رؤوس الأموال ، ولهذا فان إلغاء الرقابة على الصرف لم يكن مطلقا وانما يصب على المعاملات الجارية دون التحويلات الرأسمالية .

ملاحظات على صندوق النقد الدولي :

يعتبر الصندوق بداية طيبة للتعاون في الشئون النقدية الدولية . وقد تمكن الصندوق من تقديم العديد من المساعدات ، كما ساهم في حل كثير من المشاكل ؛ ولكن لا تزال بعض انتقادات وملاحظات توجه للصندوق نلخصها في التالي :

١. نظام التصويت في الصندوق يجعله خاضعا لتوجيهات الدول التي تمتلك حصصا كبيرة في رأس المال . حيث يتم اتخاذ قرارات الصندوق بالتصويت على أساس ان لكل عضو محافظ يمثله في الصندوق ولكل محافظ ٢٥٠ صوتا يضاف اليه صوت واحد عن كل ١٠٠ ألف جنيه من حصته ، كما انه عند إقرار عملية بيع او شراء عملة إحدى الدول يعدل عدد الأصوات بحيث يضاف صوت عن كل ٤٠٠ ألف دولار من صافي مبيعات الصندوق لعملة هذه الدولة ، وتخفض بنفس المقدار إذا كان الصندوق مشتريا لها ، وبذلك فان كل من الدول الكبرى كأمريكا وإنجلترا وفرنسا تملك أصواتا كافية للحصول على الأغلبية عند اتخاذ أي قرار لصالحها. وقد أمكن استخدام هذا الوضع لأغراض سياسية وأصبحت موارد الصندوق تمنح بسهولة لأي عضو ينال رضى الدولة الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. موارد الصندوق التي توضع تحت تصرف العضو تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت باحتياجات العضو الفعلية وبالذات بالنسبة للدول النامية . فالصندوق لا يستطيع مساعدة العضو إلا في حدود ٢٥٪ من حصته سنويا ، في حين ان الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بأكثر من قيمة ربع حصته ، و لا يستطيع الصندوق تقديم أي مساعدات لها بانطباع .

٣. استخدام موارد الصندوق من قبل الأعضاء محدد بفترة قصيرة تتراوح بين ٣،٥ سنوات . وكلما زادت الفترة كلما زادت الفائدة الى ان تصل الى ٣٪ وعندئذ يرغم الصندوق بالدفع وإلا قطع عنه المساعدات في المستقبل .

٤. لم يتمكن الصندوق من إلغاء الرقابة على النقد بين دول الأعضاء بصفة مطلقة ، كما لم يتمكن أيضا من مساعدة بعض الأعضاء في التخلص من نظام الاتفاقيات الثنائية التي بدلته بعد الحرب العالمية الثانية .

٥. لا يوجد احترام وخاصة بين الدول الكبرى فيما يتعلق بقواعد خفض قيمة العملة وبضرورة إخطار الصندوق والحصول على موافقته قبل إجراء التخفيض ، حيث ان أي دولة تستطيع إجراء أية تعديلات في سعر صرفها دون الاهتمام بصفة جدية لتعليمات الصندوق .

ثانيا : <u>البنك الدولي للإنشاء والتعمير :</u>

تعتبر المؤسسة الثانية التي أنشئت بموجب اتفاقية بريتون وودن وذلك لمساعدة الدول التي دمرتها الحرب في إعادة البناء او للتنمية الاقتصادية . ولذلك فان أهداف البنك الدولي محدودة وتنحصر في التالي :

أولا : مساعدة الدول الأعضاء على تعمير اقتصادياتها المخربة او تنمية اقتصادياتها ، ثانيا : تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة ، ثالثا : تقديم المساعدات الفنية المتصلة بمسائل التنمية الاقتصادية .

وعضوية البنك مشتقة من عضوية صندوق النقد الدولي ، أي ان عضوية الصندوق شرط أساس لعضوية البنك .

ويقسم رأس مال البنك الى أسهم قيمة كل منها ١٠٠ ألف دولار ويتم دفع قيمة هذه الأسهم كالتالي :

(أ) ٢٪ من الحصة تدفع بالذهب او الدولار الأمريكي وتوضع تحت تصرف البنك لأغراض الإقراض دون قيد .

(ب) ١٨٪ من الحصة تدفع بعملة العضو ويمكن للبنك استخدامها في أغراض الإقراض بشرك موافقة العضو صاحب العملة .

(جـ) ٨٠٪ لا تدفع للبنك إلا بناء على طلبه وبالقدر الذي يطلبه ، ويحدث ذلك عند حاجة البنك إليها لمواجهة التزاماته الناشئة عن اقتراضه او عن ضمان لقروض الأعضاء ويكون الدفع بالذهب او الدولارات او بأي يحتاجها البنك .

ويشرف على إدارة البنك مجلس من المحافظين يتكون من محافظ لكل دولة عضو ، واجتماعاته سنوية او عند الضرورة ، ولجنة تنفيذية تتكون من ١٢ عضوا من المديرين منهم خمسة تعينهم الدول الخمس الكبرى والباقي تنتخبهم الدول الأخرى، واجتماعاته شهرية . ومدير إداري تنتخبه اللجنة التنفيذية ، وقد جرى العرف ان يكون أمريكيا وذلك بسبب حاجة العالم الى الدولارات الأمريكية اكبر من حاجاته الى أية عملة . وينشأ به نظام التصويت في البنك مع نظام التصويت في الصندوق فيكون تصويت المحافظين على أساس ٢٥٠ صوتا لكل منه يضاف إليه صوت واحد عن كل سهم يمتلكه ، إما المديرين فلكل منهم عدد من الأصوات يعادل عدد أصوات الدولة التي عينته او الدول التي اشتركت في انتخابه . وهذا يجعل الدول الكبرى وعلى الأخص أمريكا وإنجلترا تمارس سيطرة قوية على استخدام موارد البنك. ولعل افضل دليل على ذلك رفض البنك تمويل مشروع السد العالي في مصر عام ١٩٥٦ بسبب موقف أمريكا وإنجلترا السياسي من مصر .

ويقدم البنك للدول الأعضاء المساعدات في صورة قروض مباشرة من أمواله الخاصة او من الأموال التي يحصل عليها من الأعضاء في صورة جزء من اكتتابهم في رأس المال او في صورة سندات يصدرها ويبيعها في الدولة المطلوب عملتها ، ويضع البنك الشروط التالية للإقراض :

١. ان يكون الغرض من القرض هو التعمير او الانشاء ، ومعنى ذلك ان تستخدم المشروعات التي تمنح من اجلها القروض في أعمال تؤدي الى زيادة قوة البلاد الإنتاجية ، وبذلك يضمن البنك مقدرة الدولة على إعادة دفع القروض عند حلول ميعاد الدفع .

٢. يجب ان توافق اللجنة التي يرسلها البنك لدراسة المشروع على صلاحية المشروع من جميع النواحي السياسية والاقتصادية .

٣. يجب ألا يكون في استطاعة العضو الحصول على القرض من السوق المالية العادية بأسعار معقولة .

٤. يجب على العضو ان يسمح للبنك بحق الإشراف على طريقة إنفاق الأموال المقترضة للتأكد من أنها تستخدم في القرض الذي قدمت من اجله . مع ملاحظة ان للعضو الحق في إنفاق هذه الأموال تحت إشراف البنك في استيراد ما يحتاجه لتنفيذ المشروع من أية دولة .

٥. يمكن ان يقدم البنك القروض الى الهيئات الخاصة بشرط ان تضمن حكوماتها او بنكها المركزي سداد القرض والفوائد .

وبالإضافة الى إقراض الأعضاء ، ويمكن للبنك ان يقوم بضمان قروض الأعضاء قبل الدول الأخرى ، فمثلا أبدى البنك استعداده لضمان مصر قبل إنجلترا وأمريكا للمساهمة في تمويل مشروع السد العالي .

ويلاحظ على البنك ما يلي :

١. يشترط البنك ان يكون المشروع الذي تقترض الدولة من اجله من اكثر المشاريع نفعا للدولة ويقتضي ذلك إرسال لجنة لتقديم تقرير عن ذلك ومن قبل ان يرفض البنك مشروع معين بحجة ان المشروع ليس افضل المشاريع للدولة صاحبة القروض .

٢. توزيع قروض البنك على الدول الأعضاء لا تتناسب مع درجة احتياج الدول للقروض ، بل يميل البنك الى جانب الدول الغنية ، كما يتأثر بالعوامل السياسية . فمثلا نصيب الدول المتخلفة في قروض البنك قليلة رغم احتياجها الى مساعدات البنك ، ويردع ذلك الى نظام التصويت في البنك يعطي السلطة للدول الكبيرة وبالذات أمريكا في تقدير القروض .

٣. مراقبة البنك الشديدة على اوجه صرف القروض وتدخله في الشئون المالية للدولة صاحبة القروض يتضايق منها بعض الأعضاء . فمثلا في التفاوض على منح مصر قرض لتمويل السد العالي رفضت مصر تدخل البنك في الشئون المالية المصرية لضمان سداد القرض لأنها اعتبرت مثل هذا الإجراء قد يؤدي الى تدخل استعماري في الشئون الاقتصادية للدولة .

٤. تعتبر الى حد ما الفوائد التي يقرض البنك بها الأعضاء مرتفعة ، فالبنك يتقاضى سعر الفائدة التي يقترض به هو نفسه في السوق الحرة مع إضافة نسبة لتغطية نفقاته الجارية . وبالإضافة الى ذلك فان البنك يتقاضى رسما لاستخدام أمواله حتى الاتفاقية يتراوح بين واحد و ١,٥٪ من المبالغ الممنوحة من القروض ، وقد وصل سعر الفائدة عن القروض التي يعقدها البنك الى ٧,٢٥٪ في يوليو سنة ١٩٧٠ .

يفضل البنك بصفة عامة منح القروض الى مشروعات التعدين او المرافق العامة او الزراعة ، ويحجم عن المساعدات في تقديم القروض التي تتجه بشكل مباشر الى إقامة الصناعة . وبذلك دور البنك في التنمية بالنسبة للدول المتخلفة لا يزال ثانوي .

الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

أولا : أهم عوائق التجارة الدولية

نقصد بعوائق التجارة الدولية مجموعة الأساليب والممارسات التي من شأنها تقليص حجم التجارة الدولية وتقليل حجم التبادل الدولي للسلع بين الدول وتنشأ هذه العوائق عند اتخاذ الدولة إجراءا ما او عندا م الإجراءات التي من شأنها تقليص حجم التبادل السلعي فيما بينها وبين الدول الأخرى . وبالطبع فان أية دولة سوف تضع قيودا على وارداتها وليس على الصادرات بل ربما تدعم صادراتها عن طريق سياسات فان مثل هذا الإجراء سوف يؤدي الى تقليص لحجم التجارة الدولية لان الدعم المعروفة صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى وأهم عوائق الواردات واكثرها انتشارا تتمثل فيما يلي :-

١. القيود على الصرف الأجنبي : فعن طريق تحديد كمية النقد الأجنبي المسموح الاسيتراد به يمكن الحد من الواردات .

٢. الرسوم الجمركية : فكلما ارتفعت الرسوم الجمركية كما أدى هذا الى الحد منه الواردات والعكس صحيح.

٣. القيود الكمية : وذلك بتحديد الكمية الواجب استيرادها من بعض السلع وأي زيادة في الواردات عن هذه الكمية سوف ترد الى مصدرها او إنها تدخل البلاد في الفترة التالية .

ومن هنا نرى ان أية دولة يمكنها الحد من وارداتها عن طريق أحد الأساليب السابقة وهي اكثر الأساليب انتشارا للحد من الواردات وعندما طغت فكرة الحد من الواردات على الفكر الاقتصادي في القرن الثامن والتاسع عشر لغرض تحقيق فائض في ميزان المدفوعات باستمرار أدى هذا الى تقليص حجم التجارة الدولية . وكان احد أسباب الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩م والتي كانت في شكل كساد

كبير احتاج الدول الصناعية . وقد عملت الدول على تلافي هذه المشكلة بإصدار العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية فبالنسبة للنقطة الأولى وهي القيود على الصرف الأجنبي فقد أمكن تلافيها بعد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م وإنشاء صندوق النقد الدولي الذي يهتم أساسا بإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي وتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات وإنشاء نظام للدفع متعدد الأطراف .

أما بالنسبة للنقطة الثانية والثالثة فكان لابد من إنشاء اتفاقية أخرى تعمل على حل المشاكل الناجمة عن ارتفاع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات ولهذا فقد تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي اختصر اسمها الى اتفاقية (الجات) .

ثانيا : مبدأ حرية التجارة

لا شك ان السبب الرئيسي الذي دعا الى قيام منظمة تعمل على تسهيل التبادل الدولي وبالتالي زيادة حجم التجارة الدولية هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها سواء كانت هذه القيود في شكل قيود كمية او رسوم جمركية او قيود على الصرف الأجنبي ولو رجعنا الى الوراء قليلا لوجدنا ان التجاريين اللذين ساد فكرهم الاقتصادي في القرن السابع والثامن عشر كانوا يؤمنون بما يعرف بالقومية وبقوة الدولة كذلك آمنو بأن قوة الدولة السياسية والعسكرية لا تنمو وتتطور إلا إذا كان هناك اقتصاد قومي قوى متفوق على اقتصاديات الدول الأخرى . ولهذا فان القوة السياسية والعسكرية تنتج من القوة الاقتصادية وتعتمد القوة الاقتصادية في نظرهم على مدى ما تمتلكه الدولة من المعدنين الذهب والفضة وتعتمد الكمية الموجودة منه الذهب والفضة على مقدار الصادرات والواردات وكلما كان حجم الصادرات اكبر كلما كانت الكميات الموجودة من المعدنين كبيرة. وإذا كانت الواردات اكبر من الصادرات فمعنى هذا ان الدولة ودينونه ولا تملك من المعدنين شيئا لهذا عمل التجاريين على تشجيع التصدير بكل الوسائل الممكنة واتبعوا أسلوب تقييم لتشجيع لزيادة حجم الصادرات وفي

نفس الوقت عملوا على وضع القيود والعراقيل لتقليص حجم الواردات وقد أدي إتباع مثل هذه السياسة من قبل اغلب الدول في ذلك الوقت الى تقليص الحجم الكلي للتجارة الدولية بشكل ملحوظ مما سبب مشاكل عديدة لتعريف الإنتاج والتصدير وبالطبع سبب هذا انكماش وكساد لأغلب اقتصاديات تلك الدول لان صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى .

وفي النصف الثاني للقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر نادى الكلاسيك وكذلك الكتاب الطبيعيون وعلى رأسهم آدم سميث وريكاردو بمبدأ حر التجارة إذ اعتبروها من أهم عوامل اتساع الأسواق بل ان تحرير التجارة يعتبر الدعامة التي يمكن ان تستند إليها الدول لتحقيق افضل تخصيص للموارد.

وفي القرن التاسع عشر أوضح فريدريك ليست الألماني بأن الدولة قد تجد نفسها في إحدى مراحل تطورها مضطرة للتخلي عن مبدأ حرية التجارة لحماية الصناعة الناشئة وكان هذا الرأي بمثابة عامل هدم لمبدأ حرية التجارة غير ان الاقتصاديين اعتبروا هذا استثناءا وان الأساس هو مبدأ حرية التجارة.

غير أننا نجد انه الاستثناء اصبح قاعدة فمعظم الدول أخذت تشدد القيود على تجارتها الخارجية مما أدي الى تقليص الحجم الكلي للتجارة الدولية. وزاد من حدة هذه القيود نشوء الكساد الكبير عام ١٩٢٩ . والحقيقة ان هناك عدة عوامل أدت بالدول الى فرض مثل هذه القيود أهمها ما يلي :

١. انه بعد انهيار نظام الذهب الذي كان يكفل ثبات أسعار الصرف والتوازن التلقائي وجدت الدول ان عليها انه تتدخل لتحقيق ما كان هذا النظام يحققه وذلك بفرض القيود على التجارة الخارجية.

٢. ان كثيرا من الدول النامية بدأت تتجه نحو تنمية اقتصادياتها ذلك عن طريق حماية الصناعات الناشئة

٣. أخذت الدول المنتمة بمبدأ التوظف الكامل مما أدي بهذه الدول إلى التدخل في سير التجارة الدولية للحد من التقلبات الاقتصادية التي تنتقل إليها عن طريق تقلب تجارتها الخارجية

غير انه بعد الكساد الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩م كنتيجة للقيود المفروضة على التجارة الدولية وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية وجدت جميع الدول انه من الضروري تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها وبالطبع فقد كانت هناك عدة أسباب لاتفاق وجهات نظر جميع الدول على تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها. فدول أوروبا الغربية كانت ترى ان تحرير التجارة سوف يؤدي الى تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها فتخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية سيؤدي الي منتج سوق كبير أمامها يمكنها تعريف منتجاتها فيه . اما الولايات المتحدة التي كانت تتبع السياسة الحمائية لمنع تسرب عدوى انخفاض الأجور فقد كانت تخشى ان تصاب الصناعة الأمريكية بأزمة طاحنة تفضى الى انتشار البطالة ولهذا كانت شديدة الحرص على ان يكون لديها من الأسواق ما يكفي لتصريف منتجاتها . أما الاتحاد السوفييتي فلم يكن يهمه تخفيض التعريفة الجمركية او تحرير التجارة بل ان ما يهمه هو عقد اتفاقيات مقايضة واتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى .

وإذا كانت جميع الدول متفقة على تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها وراغبة في ذلك إلا أنها لم تتفق على الطريقة والسياسة التي يجب ان تتخذ لتحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها فكل من هذه الدول كانت له وجهة نظر معينة السياسة التي يجب ان تتخذ لتحرير التجارة الدولية ولهذا فهي متفقة على المبدأ وليست متفقة على الطريقة التي ينفذ بها هذا المبدأ .

ثالثا : تحرير التجارة الدولية في ضوء ميثاق الأطلنطي

ورد في ميثاق الأطلنطي ان الحكومة الأمريكية والبريطانية سوف تبذل كل الجهود لتحرير حرية التجارة من القيود المفروضة عليها . وقد أكد هذا الميثاق

مبدأ حرية التجارة الدولية الى الأذهان وأثار فكرة إنشاء منظمة تجارة دولية . ولهذا الغرض اجتمع مندوب أمريكا وبريطانيا عدة مرات من عام ٤٣-١٩٤٥م على الاتفاق المالي الذي تم بينهم. وألحق بهذا بروتوكول ينص على تأييد أمريكا في فكرتها لتوسيع نطاق التجارة الدولية والاستعداد لبدء مفاوضات لوضع ذلك موضع التنفيذ وإنشاء منظمة دولية تشرف على تطبيق السياسية التجارية على المستوى العالمي . وقد أرسلت هذه المقترحات الى جميع الدول في ذلك الوقت لاخذ رأيهم فيها .

رابعا : ميثاق هافانا

عند اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ لأول مرة أحيلت المقترحات السابقة الواردة في الاتفاق الأمريكي البريطاني الى لجنة تحضيرية لأعداد مؤتمر للتجارة الدولية واجتمعت هذه اللجنة في لندن عام ١٩٤٦ لوضع ميثاق تلتزم به الدول التي تقبل العضوية فيه وقد انتهى إقرار الصيغة النهائية للميثاق عام ١٩٤٦ وفي نوفمبر من نفس العام وفي هافانا اجتمع مندوبون عند ٥٧ دولة في شكل مؤتمر دولي واخيرا تم توقيع ٥٣ دولة على الميثاق الذي عرف بميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة ونص الميثاق على انه يكون نافذا من عدد معين من الدول بعد التصديق عليه مباشرة وكذلك نص على إنشاء منظمة التجارة الدولية وإيجاد قواعد عامة تحكم سلوك الدول في مجال التجارة الدولية وأهم القواعد التي نص عليها الميثاق هي مايلي :

١. ان اتباع سياسة زيادة الصادرات والإقلال من الواردات لم يعد له محل في الوقت الحاضر لكونه ان ذلك سيؤدي الى انكماش حجم التجارة الدولية مما يؤدي الى كساد عالمي يؤثر على اقتصاديات الدول . لذلك يجب تحرير التجارة من القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية لزيادة حجم المبادلات الدولية .

٢. وجوب الأخذ بمبدأ العالمية الكاملة لكل دولة وحتى مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية في كل منها وإلا أدي ذلك الى زيادة حج البطالة مما قد يؤدي الى انهيار اقتصادي مثل الذي حدث عام ١٩٢٩ ويكون ذلك بتوسيع حجم المبادلات التجارية الدولية .

٣. انه بسبب تذبذب أسعار المواد الأولية واتجاه أسعار هذه المواد الى الانخفاض مما أدى الى خسائر كبيرة عانت منها الدول النامية كثيرا فقد اتفق على ضرورة تنظيم التجارة العالمية في المواد الأولية وذلك عن طريق عقد اتفاقيات دولية لهذه المواد تشترك فيها الدول المصدرة والمستوردة وعند عقد هذه الاتفاقيات يجب مراعاة ما يلي : أن تكون مدى الاتفاقية بين ثلاث وخمس سنوات ، وكذلك ضرورة مراعاة مصالح الدول المنتجة والمصدرة من حيث مستوى الأسعار .

٤. ضرورة عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية الدولية وخصوصا بالنسبة للتعريفات الجمركية مع ضرورة العمل على تخفيض التعريفات المطبقة في الدول المختلفة تدريجيا وباستمرار.

ومع ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد فكرة قيام منظمة التجارة الدولية إلا ان الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على معاهدة هافانا والسبب في ذلك انه منتجي السلع الزراعية في أمريكا كانوا يتمتعون بحماية الحكومة عن طريق نظام الحصص لان أسعار السلع الزراعية في أمريكان كانت أعلى من المستوى العالمي لاسعار السلع الزراعية في الخارج لهذا ضغطت جماعة المنتجين للسلع الزراعية على الكونجرس الأمريكي لحمله على عدم التصديق على المعاهدة وقد نجحوا في تحقيق ذلك .

كذلك رأت روسيا ودول الكتلة الشرقية ان الميثاق هو أداه حقيقية في يد أمريكا للسيطرة على العالم كما رأت بعض الدول الأخرى ان الميثاق وان كان مثاليا في مبادئه الا انه يصعب تطبيقه عمليا ورأت بعض الدول الأخرى انه لاجدوى من

ميثاق توضح نصوصه على أساس الاعتبارات السياسة ويتضمن كثيرا من الاستثناءات والتعقيدات التي تكاد ان توقف تنفيذ قواعده ولهذا كله لم يتم التوقيع على ميثاق هافانا واصبح مؤتمر هافانا ومنظمة التجارة الدولية في ذمة التاريخ.

ومن جهة أخرى نجد ان الولايات المتحدة قد دعت بعض الدول للتفاوض في تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بغية زيادة تحرير التجارة الدولية .

وقد جرت هذه المفاوضات في جنيف عام ١٩٤٧ م في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بشأن قيام منظمة التجارة الدولية ويلاحظ ان هذه المفاوضات كانت تجري في مبدأ الأمر على أساس كل سلعة على حدة وبين كل دولتين بيدأ ان هذه الاتفاقيات الثنائية عممت بعد ذلك ووضعت في اتفاق موحد متعود الأطراف أطلق على اسم (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) واصبح يرمز لها بالجات اختصارا للتعريف السابق وقد وافقت الكثير من الدول على الانضمام الى هذه الاتفاقية باعتبارها بديلا لمنظمة التجارة الدولية وقياما بأغلب وظائف المنظمة السابقة مثل مبدأ المعاملات بالمثل وخفض التعريفات الجمركية وعدم التمييز في المعاملة بين الدول .

خامسا: <u>الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" دراسة تحليلية:</u>

لم يكن أحد يسمع عن شئ اسمه الجات الى وقت قريب وهذا بالطبع بالنسبة لرجل الشارع العادي من غير المتخصصين غير ان الوضع تغير الى حد كبير بعد إبرام الاتفاقية الأخيرة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣. أصبحت كلمة الجات تتردد كثيرا في الصحف والإذاعة وعلى لسان صانعي السياسة ورجال الأعمال والاقتصاديين وعدد كبير من الندوات والمؤتمرات.

ويمثل الجات أحد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي . أما الركنان الآخران فهما صندوق النقد والبنك الدولي (والثلاثة قد نشأ بعد اتفاقية بريتون

وودز) ومن المعروف ان قواعد النظام العالمي وضعت في نهاية الحرب الثانية والجات هي كلمة مشتقة من الحروف الاولي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة باللغة الإنجليزية ويرجع نشأة الجات الى اللجنة التحضيرية التي ألفها المجلس الاقتصادي في عام ١٩٤٦ والاجتماعي لوضع أعمال مؤتمرات التجارة-والعمل حيث قامت في دور انعقادها الثاني في جنيف سنة ١٩٤٧ بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية حيث ان التجارة كانت تعاني كثيرا من الحواجز الجمركية والكمية وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا جاءت أهمية خفض التعريفة الجمركية والحواجز الكمية التي تعترض وذلك على أساس المزايا المتبادلة وقد أسفرت المناقشات التي تمت في جنيف عن إبرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وانجز الاتفاق في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المحضر النهائي وتعتبر هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفة الجمركية عملا جماعيا واسع النطاق يترتب عليه إيجاد أسواق للتجارة متعددة الأطراف حيث كان عدد الدول التي وقعت سنة ١٩٤٧ ٢٣ دولة ولكنها في آخر سنة ١٩٧٠ وصل العدد الى (٧٨ دولة) واصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علاوة على الدول التي قبلت على أساس العضوية المؤقتة والدول التي تشترك وفقا لترتيبات خاصة او تساهم في نشاط الاتفاق وقد وصل عدد الدول المشتركة في اتفاقات الجات ١١٧ دولة وهذا العدد قابل للزيادة .

وتنحصر أهم مبادئ الاتفاقية فيما يلي :

١. يجب ان تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض تخفيضات بالنسبة للتعريفات الجمركية لا تقل عن تلك الممنوحة لأية دولة أخرى . وهو المبدأ المعروف باسم شرط الدولة الأولى بالرعاية .

٢. الاستثناءات الوحيدة لهذه القاعدة يتعلق بإنشاء اتحاد جمركي او منطقة حرة للتجارة وذلك لانه إذا طبقت هذه القاعدة على حالة الاتحاد الجمركي او منطقة التجارة الحرة يصبح قيام هذه التكتلات غير ذي جدوى .

٣. انه لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية فيجب ان تكون للحماية في صورة رسوم جمركية دون اللجوء الى القيود الكمية مثل نظام حصص كم ان هذه الرسوم يجب تخفيضها عن طريق المفاوضات.

٤. عند وجود خلاف بين الدول الأعضاء يجب إتباع أسلوب المفاوضات بين الدول المعنية بصورة مباشرة او مع مجموعة الدول الأعضاء .

٥. يجب على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الجماعية التي تشمل اقتراح وتنفيذ الإجراءات المختلفة بالنسبة للتجارة العالمية.

سادسا : جهود الجات في حل مشكلات التجارة والتنمية :

في الدورة الثانية عشر تعرض التقرير السنوي للجات لاتجاهات التجارة الدولية فأوضح انه على الرغم من التوسع المستمر في حجم التجارة الدولية الا ان هناك بعض المشكلات مازالت تحتاج الى حلول حاسمة ، ومن هذه المشاكل مشكلة انتشار الحماية الزراعية التي تمثلت في بعض الإجراءات المقيدة لتجارة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وتكديس مخزون ضخم من فلت المنتجات ، كذلك فهناك مشكلة اختلاف أسعار المواد الأولية ومشكلة اختلال موازين مدفوعات الدول المختلفة نتيجة فشل تجارة الصادرات وتزايد الطلب على الواردات .

وفي عام ١٩٥٨ قدم هابر تقريره عن اتجاهات التجارة الدولية فأوضح فيه ضرورة وضع برنامج عملي يستهدف التوسع في التجارة الدولية عن طريق حل المشكلات التي تعوق التجارة وقسم التقرير هذا البرنامج الى موضوعات ثلاثة : إجراء مفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية وإجراء المشاورات حول المشكلات المتعلقة بالمنتجات الزراعية . وإجراء المشاورات حول مشكلات الدول النامية . وتمهيدا لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ قررت الدول المتعاقدة في الدورة الثالثة عشر في عام ١٩٥٨ إنشاء ثلاث لجان . تتولى كل منها دراسة

أحد هذه الموضوعات الثلاثة. اللجنة الأولى هي لجنة التعريفات الجمركية واللجنة الثانية هي اللجنة الزراعية واللجنة الثالثة هي لجنة التجارة والتنمية.

أ- لجنة التعريفات الجمركي:

أسفرت اجتماعات اللجنة الخاصة بالتعريفات الجمركية عن عقد مؤتمر للتعريفات الجمركية تمت الموافقة عليه في دورة طوكيو التي انعقدت في نوفمبر ١٩٦٩. وقد وضح من المناقشات التي تمت في هذه الدورة على هذه التقارير المرفوعة من اللجنة الحاجة الماسة الى إجراء المباحثات مع الدول الأعضاء في السوق في إدخالها على التعريفات الخاصة باتفاقية الجات حتى تتمشى مع التعريفة الخارجية المشتركة للسوق الأوروبية. وفي اجتماعات الدورة السادسة عشر للدول الأعضاء في اتفاقية الجات التي انعقدت في جنيف خلال شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦١ أشير الى ان أهم ما توصلت اليه لجنة التعريفات الجمركية هو ان السوق الأوروبية المشتركة قد وقعت في مخالفة صريحة لنص المادة ٢٤ فقرة ٥/١ من الاتفاقية العامة للجات وهي التي تتعلق بعدم جواز فرض رسوم جماعية على منتجات الدول الأعضاء غير المنظمة الى السوق اعلى مما كان مطبقا من قبل .

ب- اللجنة الزراعية :

كانت الدول المتعاقدة قد قررت في الدورة التاسعة تنظيم الفائض الزراعي بجعله الكثير سيولة وتنظيم استهلاكه على النحو الذي يمنع التقلبات الضارة بالسوق العالمي نتيجة انسياب جزء منه الى منطقة معينة وافتقار مناطق أخرى إليه . وكل ما خلصت اللجنة الزراعية إليه والتي تتعلق مهمتها في تنظيم تجارة الحاصلات الزراعية هو القرار التالي (على الدول المتعاقدة عند تنظيمها لفائض الإنتاج الزراعي لديها تنظيم عملية التخلص من الفائض) غير ان هذه اللجنة لم تدعم قرارها ببرنامج لتنظيم هذا الفائض وانما تركت الأمر حسب ما تراه كل دولة مصدرة بحيث تضع كل دولة برنامجها بنفسها وحسب ما تراه هي مناسبا كذلك فان الاتفاقية لم تتابع تنفيذ ما جاء في قرار اللجنة السابق .

لهذا كله فانه من الأمور الشائعة ما يقال من ان السلع الزراعية تخرج عن دائرة اختصاص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مع ان حقيقة الأمر ان قواعد الجات من المفروض ان تسرى على كل من السلع الصناعية والزراعية على قدم المساواة ولكن الذي يجعل القول السابق اقرب الى الحقيقة هو ان التطبيق العملي لقواعد الجات قد استثنى السلع الزراعية من نطاق تطبيق قواعد الجات بسبب اصرار الولايات المتحدة على ذلك بسبب اتباعها لسياسة دعم الأسعار للسلع الزراعية في الداخل مما أدى الى الولايات المتحدة في حماية إنتاجها الزراعي والمحافظة على دخول المنتجين عن طريق تطبيق نظام الحصص على الواردات الزراعية بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية في دخل أمريكا عن مستوى الأسعار العالمي لهذه السلع .

وقد استغلت دول السوق الأوروبية المشتركة الى هذه السابقة وطالبت مجتمعه باستبعاد السياسة الزراعية المشتركة لدول السوق من نطاق تطبيق قواعد الجات كذلك ولم تستطع اغلب الدول الأعضاء وعلى رأسها الولايات المتحدة معارضة هذا الطلب . وبذلك استطاعت دول السوق الأوروبية مشتركة تقديم دعم مالي لمنتجي السلع الزراعية وفرض نظام للحصص على الواردات من الخارج .

ومن الغريب ان الولايات المتحدة وهي الدولة السابقة في المطالبة باستبعاد السلع الزراعية من مجال تطبيق قواعد الجات والتي رفضت قبل ذلك التصديق على اتفاقية هافانا وإنشاء منظمة التجارة الدولية لنفس السبب قد عادت وهاجمت السياسة الزراعية لدول السوق الأوروبية المشتركة وطالبت ان تعيد الجات النظر في السياسة الزراعية لدول السوق بسبب تأثر مصالحها التصديرية فقد كانت بعض الشروط الأساسية للولايات المتحدة في مفاوضات مجموعة الدول العشرة التي تضم ضرورة دول السوق المشتركة في أثناء بحث أزمة الدولار في شهر ديسمبر عام ١٩٧١ ضرورة رفع دول السوق للقيود المفروضة على الواردات الزراعية بالإضافة الى تحرير [illegible] من إنتاج الحبوب [illegible] دول السوق ، إضافة تطبيق الدعم الذي [illegible] دول السوق [illegible] السلع الزراعية وكذلك طالبت الولايات المتحدة إلغاء

المعاملة التفضيلية بين دول السوق ودول الشرق الأبيض المتوسط والتي كان من نتيجتها عدم زيادة صادرات الولايات المتحدة من السلع الزراعية الى دول السوق ولعل هذا التغير في موقف الولايات المتحدة النابع أساسا من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية يعطينا فكرة عن موقف بعض الدول الكبرى ومقدار توجيهها لنشاط المنظمات الدولية بما يخدم مصالحها .

جـ- لجنة التجارة والتنمية :

اهتمت الجات منذ منتصف الخمسينات بالمشاكل الاقتصادية للدول النامية وقام فريق من الخبراء بدراسة اتجاهات التجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية وقدم الخبراء تقريرا باسم (تقريرها برنر) نسبة الى الأستاذ جوتفريدهابرلر وانتهى التقرير الى ان صادرات الدول النامية تنمو بمعدل اقل معدل نمو صادرات الدول المتقدمة وكذلك بمقدار اقل لاحتياجات المالية المتزايدة لهذه الدول من العملات الحرة

وقد تبع ذلك إنشاء لجنة لدراسة إمكانية زيادة حجم صادرات الدول النامية وانتهى الأمر بإعلان ضرورة اتخاذ إجراءات محدودة في هذا الشأن ويشمل البرنامج الذي أعلن في ٢١ مايو ١٩٦٣ م أهم المبادئ التالية :

١. عدم فرض الدول الصناعية قيودا جديدة على الصادرات الآتية من الدول النامية إليها سواء كانت هذه القيود تعريفات جمركية جديدة أو قيودا كمية .

٢. يجب على الدول المتقدمة تطبيقا لمبادئ الجات إلغاء صعوبة تطبيق هذا المبدأ ، تتعهد الدول المتقدمة بإلغاء هذه القيود تدريجيا بحيث تلغى تماما في ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ .

٣. إلغاء الرسوم الجمركية على واردات الدول الصناعية من المواد الاستوائية اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ .

٤. ضرورة مساعدة صادرات الدول النامية من المواد المصنعة ونصف المصنعة عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على ان يتم تخفيض لا يقل عن ٥٪ من الرسوم الحالية خلال السنوات الثلاثة القادمة .

٥. يجب على الدول المتعاقدة الاهتمام بالإجراءات التي تساعد الدول النامية على تنويع إنتاجها وتدعيم الإمكانيات التصديرية بهدف زيادة عائد هذه الصادرات وتحقيقا لهذا الغرض يجب على الدول الصناعية ان تقدم الى سكرتارية الجات في شهر يوليو من كل عام تقريرا عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ هذه المبادئ.

ومع ان هذه المبادئ قوبلت بتحمس شديد من جانب الدول النامية الا ان اغلبها لم يرى النور وظلت هذه المبادئ بدون تنفيذ هذا الوقت كما هو الحال بالنسبة لبعض قرارات المنظمات الدولية ذلك ان الدول الصناعية المتقدمة المنوط بها تنفيذ هذه المبادئ والإجراءات قد اختلفت فيما بينها على ما يجب اتخاذه فقد عارضت دول السوق الأوروبية المشتركة هذه المبادئ على اعتبار ان هذا البرنامج قد اهتم قد اهتم فقط بتحرير التجارة ورفع الحواجز على صادرات الدول النامية من المواد الأولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة الا انه في نفس الوقت لم يتخذ إجراءات ايجابية بالنسبة لزيادة حصيلة صادرات الدول النامية مع أنها المشكلة الأساسية التي تواجه الدول النامية .

وقدمت دول السوق اقتراحا بديلا في الشأن يهدف الى زيادة عائد صادرات هذه الدول بطريقة مجزية وعلى أساس مستقر وأقسام المجال لزيادة صادرات هذه الدول من المواد المصنعة ونصف المصنعة على أساس إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات هذه الدول في أسواقها .

وبذلك لم يتم التوصل الى اتفاق في هذا الشأن الى ان تمت مناقشة هذا الموضوع مرة أخرى في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤ وفي نيودلهي عام ١٩٦٨ وانتهى الأمر بإعطاء المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية من المواد المصنعة ونصف المصنعة في أسواق الدول المتقدمة . وقد

كانت دول السوق الأوروبية المشتركة البادئة في الموافقة على تطبيق هذه المعاملة في عام ١٩٧١ .

الجات من وجهة نظر الدول النامية (١)

كما أسلفنا يختلف تقدير الدول المختلفة لنشاط الجات طبقا للفوائد التي عادت على كل منها ولأغلب الدول النامية وجهة نظر محددة في هذا الشأن فترى اغلب هذه الدول ان الجات لم تحقق كل الأهداف المرجوة منها سواء بسبب اهتمامها أساسا بمصالح الدول الصناعية المتقدمة او ان التطبيق العملي لهذه القواعد لم يطابق المبادئ النظرية ومع ان الدول النامية لم تستطع التأثير على الجات منذ إنشائها بسبب وقوع معظم تلك الدول تحت الاستعمار الأوروبي وتخلفها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، الا انه يمكن حصر بعض المآخذ على نشاط الجات من وجهة نظر الدول النامية نلخصها فيما يلي :

١. ان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة قد قامت لخدمة مصالح الدول الصناعية المتقدمة ولذلك يشار اليها دائما على انها (نادى الرجل الغنى) لأنها تخدم أساسا المصالح التجارية لهذه الدول عن طريق تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنوعه .

٢. ان صادرات المواد الأولية وبالذات السلع الزراعية مازالت تمثل مركز الصدارة في صادرات الدول النامية . ومع ان ميثاق هافانا قد خصص عناية لتنظيم التجارة العالمية لهذه المواد بهدف حماية مصالح الدول المنتجة الا ان منظمة الجات وهي البديل الجزئي لمنظمة التجارة العالمية . قد أغفلت هذه القواعد واستثنت السلع الزراعية من مجال تطبيق قواعد الجات .

٣. انه مع إنشاء مجالس متخصصة للمواد الأولية مثل اللجنة الدولية للقطن ومجلس القمح العالمي ، الا ان هذه المجالس واللجان المتخصصة تقوم بدراسة اقتصاديات كل سلعة من حيث الإنتاج والمخزون والتجارة العالمية ومستوى الأسعار وطالما ان هذه اللجان والمجالس خارجة عن اختصاص الجات لذلك

فرن إمكان التوصل لتنظيم عالمي في تجارة هذه المواد أمر غير ميسور وإذا حدث ذلك فان الوضع يخضع دائما لظروف الطلب العالمي ولتكتل الدول المستهلكة دون وجود تنظيم واضح وقواعد محددة تطبق على كل المواد الأولية.

٤. ان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وان كانت تراعى بعض مصالح الدول النامية في نصوصها الأساسية الا ان التطبيق العملي لهذه النصوص يأتي بنتائج مخالفة كما حدث بالنسبة للسلع الزراعية وبرنامج مساعدة الدول النامية الذي أعلن في عام ١٩٦٣ او بالنسبة للاتفاقية طويلة الأجل للمنسوجات .

٥. انه مع تزايد اشتراك الدول النامية في عضوية الجات ومرور اكثر من ٤٠ عاما على إنشاءها فان الدول الصناعية المتقدمة مازالت قادرة على توجيه سياسة الجات بما يخدم مصالحها الاقتصادية وليس ادل على ذلك من عقد الاتفاقية طويلة الأجل لتصدير المنسوجات القطنية الى الدول المتقدمة التي تشير بصراحة في مقدمتها الى ضرورة مراعاة مصالح الدول النامية الاقتصادية وزيادة عائد صادراتها الى الدول المتقدمة نجد إنها في نفس الوقت تنشئ نظاما للحصص للحد من صادرات الغزل والمنسوجات القطنية الى الولايات المتحدة الأمريكية مع ان صناعة الغزل والمنسوجات من الصناعات المنتشرة في الدول النامية التي يجب ان تفسح لها الدول المتقدمة مجالا في أسواقها وقد سبق للدول النامية ان اقترحت منذ سنوات عديدة إيجاد تقسيم عمل على المستوى الدولي تتخصص بمقتضاه الدول المتقدمة في إنتاج الأصناف الدقيقة من المنسوجات القطنية على ان يترك إنتاج بقية الأصناف للدول النامية ومع ذلك فان الضغط المتزايد من صناعة الغزل والمنسوجات التي تتركز في الولايات الجنوب الأمريكي قد أعطاها قوة سياسية استطاعت بمقتضاها الضغط على ممثلي ولايات الجنوب في الكونجرس الأمريكي الذين دافعوا بكل حرارة عن مطالب هذه الصناعة وانتهى الأمر بعقد هذه الاتفاقية .

٦. لذلك اتجهت العديد من الدول النامية الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ إنشائه في عام ١٩٦٤ لمساندة مطالبها والتعبير عن وجهة نظر هذه الدول في أهم مشاكل التجارة الدولية وقل نسبيا اعتمادها على الجات .

٧. وفي داخل هذا الإطار - مؤتمر التجارة والتنمية - اتجهت أنظار الدول النامية التي وصلت الى مراحل متقدمة نسبيا في تنميتها الاقتصادية الى المطالبة بإعطاء صادراتها من المواد المصنعة ونصف المصنعة معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا لتتمكن من تسويق منتجاتها من هذه السلع وزيادة حجم من هذه السلع وزيادة حجم صادراتها الى أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا.

٨. الا انه مع التزايد الملحوظ في عدد الدول النامية الأعضاء في الجات في السنوات الأخيرة فقد يمكن في المستقبل إخضاع السلع الزراعية ثانية لقواعد الجات كذلك أنشأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مركزا لمعاونة الدول الأعضاء في زيادة تجارتها ومن الأفضل للدول النامية في رأي ان تكون إعضاء في الجات وتحاول التأثير على نشاطها في السنوات القادمة . غير ان تركها تماما لسيطرة الدول الصناعية المتقدمة .

٤- اتفاقية الجات الجديدة

أولا : دوافع الاتفاقية

دفعت عديد من العوامل الى ان تنتهي مفاوضات دورة اورجواي في اطار منظمة "الجات" والتي بدأت بإعلان بونتاديلستا في اورجواي في سبتمبر ١٩٨٦، الى ظهور منظمة جديدة تضمنت أحكام منظمة "الجات" السابق الإشارة إليها ، كما تضمنت أحكاما جديدة تخص أنشطة تجارية أخرى بخلاف التجارة الدولية السلعية التي حصرت الجات اختصاصها فيها منذ بدء نشاطها ويمكن الإشارة الى أخص هذه العوامل فيما يلي :

١. توطن الكساد في ثنايا التضخم في اغلب دول العالم بتفاوت في الدرجة فلم يخرج الأداء الاقتصادي العالمي من دورة الكساد التضخمي التي ألمت به منذ ١٩٧٠ فنلاحظ تذبذب مؤشرات النمو في الدول الرأسمالية الكبرى من آن الى آخر ولم تأخذ اتجاها مطردا في النمو منذ بداية هذه الدورة التي لم يعدها العالم منذ ان عرف الدورات الاقتصادية في ١٨١٢ ، فقد اقترن الكساد في الدورة بالتضخم ، بخلاف الدورات التي يواجهها العالم كل قرابة عشر سنوات منذ ذلك التاريخ فكانت كل واحدة منها تضخما وحدة او كساد او وحدة كما ان الدورة المعاصرة تعتبر أطول دورة واجهها العالم ، وان كانت آثارها محتملة وغير قاصية على مختلف الدول الغنية والفقيرة مع تفاوت في الدرجة وقد استتبع ذلك ، تصاعد درجة الحماية التجارية في الدول الغنية ، واستحدث أدوات حمائية جديدة بخلاف الرسوم الجمركية والحصص ، كما توسع بدون التميز في التجارة بفعل تطور التكتلات الاقتصادية وخاصة الاتحاد الأوروبي، علاوة على التمييز بين دولة وأخرى بفعل العلاقات الخاصة بينهما ، مما هدد نمو التجارة العالمية على وجه العموم .

٢. لم تستطيع بعض الدول الغنية الاستمرار في دعم بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة الزراعية والتي لا تتمتع بكفاءة إنتاجية مناقصة في السوق الدولية مما سبب في جانب منه في أحداث عجز مزمن في ميزانيات هذه الدول فكان السبيل هو إطلاق حرية المنافسة في التجارة الدولية لإجراء التصحيح الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول ، من خلال ما يسمى بتخصص كل دولة في إنتاج ما تملك ميزة نسبية فيه ، وأحداث التكيف في السوق العالمية .

٣. تصاعدت درجة الإغراق في السوق العالمية من المصادر الأقل تكلفة وخاصة من نمور جنوب شرق آسيا مما احدث اضطرابات في هذه السوق بدرجة او أخرى وتمثل هذا الاضطراب في تعطل رأس المال الثابت في الدول التي لم تستطع المنافسة مع هذه المصادر ، كما أدى الى زيادة معدل البطالة فيها . ولم يكن هناك من مفر امام المجتمع الدولي من تنظيم السوق العالمية على نحو تحد

من اضطرابها ويسمح بما يسمى "بالتجارة العادلة" في ظل استراتيجية التوجه للتصدير التي عمت الأداء الاقتصادي في اغلب دول العالم الغنية والنامية بتفاوت في القدر على التنفيذ .

٤. أدى التسارع التكنولوجي الى ظهور سلع جديدة واستحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبيرة تتمثل في تبادل هذه التكنولوجيا من دولة الى أخرى . ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها فقد كان من الضرورة مطالبة الشركات العالمية التي تملكها لحماية أنشطتها في هذا المجال .

٥. ترتب على زيادة تنقل الأشخاص عبر حدود الدول الذي لم يشهده العالم من قبل بغرض السياحة او العمل المهني او الفني او غيره او العمل في أي نشاط آخر في قطاعات الخدمات الى أهمية فتح أسواق الدول أمام حركة التنقل، وتحرير هذه الأسواق من القيود والحواجز التي تعترضها . خاصة بعد ان اصبح قطاع الخدمات في الدول الغنية يدور حول ٦٠٪ من ناتجها القومي الإجمالي ، ويتيح اتساع السوق نمو هذا القطاع بطبيعة الحال .

٦. أدى انهيار كتلة الدول الاشتراكية واندفاعها الى التكييف في السوق العالمية الى إحداث توجه عام نحو قبول المجتمع الدولي تنظيم السوق العالمية وفق قواعد واحكام جديدة . تفرد بوضع اغلبها العالم الرأسمالي .

٧. استتبع العامل السابق قبول مجموعة الدول النامية بأحكام الاتفاقية الجديدة، نظرا لان سوق الكتلة الشرقية كان يمثل سوقا احتياطية لأغلب هذه الدول يمكن التعامل معها نسبيا ، فأصبحت سوق الدول الغنية التي دفعت الى إقرار الاتفاقية يتمثل الاختيار الرئيسي أمام تجارة ومجموعة الدول النامية .

ثانيا : أهم ملامح منظمة التجارة العالمية

جاء تصدير الوثيقة الختامية للمنظمة الجديدة " بأن أطراف الاتفاق يعترفون بأن علاقاتهم في مجال التجارة والاقتصاد يجب ان تحكم في ضوء رفع مستوى المعيشة وتأكيد العمالة الكاملة وتوسيع واستمرار النمو للدخل الحقيقي والطلب الفعال ، وزيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات ، مما يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد في إطار هدف النمو المواصل" . ويوضح هذا التصدير ان أحكام اتفاقيات هذه المنظمة لم تشمل اوجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة او استثمار او حركة رأس المال او العمالة فحسب ، بل أيا تدخلت بدرجة او أخرى في سبيل تصحيح الأداء الاقتصادي المحلي في الدول الأطراف في الاتفاق مما يبرر تضمين الاتفاقيات لأحكام تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذي اقتصرت عليه " جات" ١٩٤٠م وهما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية ، علاوة على استحداث اتفاق لمراجعة السياسات التجارية. هذا بالإضافة الى الوضوح والتفصيل اللذين شملا أحكام جميع الاتفاقات التي تحكم مهام هذه المنظمة . وربما تكون العوامل السابقة الإشارة إليها والتي أدت الى ظهور منظمة التجارة العالمية الجديدة ، هي التي أفرزت هذه العبارة التي جاءت في صدر هذه الاتفاقية ، كما أنها تعد أيضا مبعث وضع قاعدة شمولية إتمام الاتفاقية وعدم تجزئتها . فأما ان يقبل العضو الاتفاقات كلها او يخرج من عضوية المنظمة واهم ملامح هيكل اتفاقات المنظمة الجديدة هي :

١. تقع اتفاقات المنظمة في ٥٥٠ صفحة وتبدأ بالوثيقة الختامية الذي تضمن نصوصا (١٦ مادة وملحق لبعض قرارات المؤتمرات الوزارية) وبعض الأحكام الأخرى تتعلق ببعض الاتفاقات الملحقة بهذه الوثيقة والمجالات التي نص عليها إعلان بونتاديستا في ١٩٨٦ باستثناء مبدأين هامين هما : نتائج مفاوضات النفاذ الى الأسواق والثاني التعليقات الأساسية لتحرير تجارة الخدمات والتي ترك تسجيلها في القوائم التي ستقدم بها الأعضاء بالنسبة لهذين

المبدأين وقد تلى هذه الوثيقة الأساسية ملحق ضم بعض مذكرات التفاهم حول بعض المبادئ الأساسية وفصل محتويات الاتفاقات الأخرى وملاحقها .

٢. هذا وقد حرصت المنظمة الجديدة على إيجاد علاقة مع صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير بخلاف ما كان عليه الحال في منظمة "جات ١٩٤٧" .

٣. أنهى ممثلو الأطراف المتعاقدين في "الجات" وعددهم ١١٧ دولة ومن بينهم مصر التفاوض على اتفاقات المنظمة الجديدة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، وسيجتمع المؤتمر الوزاري الذي يمثل الدول الأعضاء في هذه المنظمة مراكش بالمغرب في إبريل ١٩٩٤ للموافقة عليها ، وينظر ان تدخل حيز التنفيذ في أوائل ١٩٩٥ بعد الموافقة التشريعية من جانب الدول الأعضاء حسبما تطلبه تشريعات كل دولة عضو . وبذلك ينتهي الوضع الشاذ للجات – كبروتوكول مؤقت بدخول اتفاقية المنظمة حيز التنفيذ .

٤. يعتبر المجلس الوزاري الذي يتكون من وزارة التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة أعلى مجلس في هيكلها المؤسسي ، ويجتمع كل سنتين للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية، وتتفرع من المجلس الوزاري ثلاث لجان :

تختص الأولى التجارة والتنمية ، والثانية لميزان المدفوعات ، والثالثة للميزانية والمالية والإدارة .

أما المجلس العام في الهيكل المؤسسي للمنظمة فيضطلع بإدارة شئون ومهام المنظمة خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المؤتمر الوزاري ، وتتبعه عدة مجالس تختص بالمجالات الثلاثة الرئيسية لعمل المنظمة :

مجلس التجارة في السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.. وتبع المجلس العام جهاز لتسوية المنازعات ، وآخر لمراجعة السياسات التجارية . كما وضحت بعض الاتفاقيات عمل بعض

الأطراف فيها مثل السكرتارية وأسلوب اتخاذ القرارات والأعضاء الأصليين ، أو الجدد وأسلوب إدخال تعديلات على النصوص ، وعدم التطبيق والانسحاب.

٥.ويتم اتخاذ القرارات في المنظمة الجديدة على أساس التوافق العام . فقد نجحت الاتفاقية القديمة "الجت" في الماضي في تيسير أمورها عن طريق عدم اللجوء للتوسيط . مع إدخال نظام التصويت الذي يتم بالأغلبية إذا لم يصل أعضاء المنظمة الى التوافق العام .

٦.أدخلت الاتفاقات الجديدة أسلوبا شاملا لفض المنازعات ويعمل كما يلي :

أ- ان نظام فض المنازعات في الاتفاقيات القديمة يبدأ بالمشاورات ثم بالمصالحة وإذا لم تتم المصالحة ، يتكون فريق للتحكيم مكون من ثلاثة أعضاء من بينهم الرئيس للنظر في المخالفات التي تقع من أحد الأطراف وقد أضافت الاتفاقية الجديدة نمطا آخر يجيز استئناف الحكم . أصبحت آلية فض النازعات في الاتفاقية الجديدة اكثر أحكاما والقرارات الصادرة عنها ملزمة والتي لا تزيد على مطالبة الدولة التي أخلت بالتزاماتها بتعديل إجراءاتها والامتثال لقواعد نظام التجارة التي نصت عليها اتفاقات المنظمة الجديدة .

وقد تنوعت أحكام الاتفاقيات تبعا لتنوع الأنشطة التجارية تنظمها المنظمة الجديدة على صيد سوق الدول الأعضاء فيها كما تعددت هذه الأحكام بتوسع الأهداف التي تبغى المنظمة الجديدة تحقيقها .

ثالثا :أهم أحكام الاتفاقيات الخاصة بالزراعة

تعلقت هذه الأحكام بوضع إطار طويل الأجل بهدف إزالة التشوهات التي تلحق بالتجارة في السلع الزراعية . وأيضا مراجعة أساسيات المحلية الخاصة منضبطة الى حد كبير لتحقيق التوسع في التجارة في السلع الزراعية والتوازن بين مصالح المصدرين والمستوردين لهذه السلع . وقد تعلقت بعض هذه الأحكام بالأوضاع الاقتصادية تحويه والسياسة لبعض الدول الأعضاء في منظمة حصة الدول

النامية وبصفة أخص المستوردة الصافية للغذاء منها مما يسمح لهذه الدول باتخاذ الإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدة التطبيق العام لقواعد المنظمة الجديدة والمرونة في تنفيذها ، واهم ما يتصل بالأحكام الخاصة بالسلع الزراعية ما يلي :

١- النفاذ الى الأسواق :

حرصت هذه الأحكام على إزالة القيود الجمركية في أسواق الدول الأعضاء بالمنظمة . وقد استخدمت الاتفاقية طريقة لحساب معدل هذه القيود على أساس إجراء تحويل لكل القيود التعريفية وغير التعريفية ، مثل الحصص التي كانت تحمي هذه التجارة في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة ، بما يعادل الرسوم.

وألزمت هذه الخاصة بالزراعة جميع الدول بتخفيض هذا المعدل التعريفي بنحو ٣٦٪ بالنسبة للدولة المتقدمة ونحو ٢٤٪ بالنسبة للدول النامية . ويتم هذا التخفيض خلال ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة . وتزيد هذه الفترة الى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية .

أما مجموعة الدول الأقل نموا (دخل الفرد فيها في المتوسط يقل عن ١٠٠٠ دولار سنويا) فلا تطالب بتخفيض في تعريفاتها الجمركية التي تحمي أسواقها.

٢- دعم التصدير المباشر والجزئي :

ألزمت أحكام الاتفاقية الدول الأعضاء بتخفيض قيمة دعم التصدير المباشر بنحو ٣٦٪ على أساس متوسط ما كان يتم من دعم في السنوات من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠. وذلك خلال الست سنوات التالية لدخول الاتفاقية حين التنفيذ (فترة انتقالية) وقد انخفضت نسبة تخفيض الدعم الجزئي للتصدير الى ٢١٪ خلال المدة المذكورة.

أما بالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض الدعم المباشر بنسبة ٢٤٪ والدعم الجزئي بنسبة ١٤٪ خلال عشر سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

وبالنسبة للدول الأقل نموا فقد تقرر لها استثناء من قواعد حظر الدعم المشار إليها حالا سواء بالنسبة لدعم الإنتاج او دعم التصدير للسلع الزراعية ، وأيضا للسلع الصناعية ولم تلتزم بأي ضابط من هذه الضوابط مادام لم يصل دخل الفرد فيها الى ١٠٠٠ دولار في المتوسط سنويا .

هذه بالإضافة الى انه تقررت ميزة خاصة لمجموعة الدول الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كبرنامج تعويضي عن الآثار السلبية التي تترتب على تحرير التجارة في السلع الزراعية بين الدول أعضاء المنظمة ، من خلال استمرار المنح والمعونات الغذائية ومبيعات السلع غذائية بشروط ميسرة وهذا التزام السياسي بين الدول الغنية الأعضاء في المنظمة . هذا وستقدم الدول بجداول تخفيضاتها الى المنظمة في ميعاد لا يتجاوز شهر فبراير من هذا العام .

٣- اتفاق بلير هاوس :

عرض على مائدة المفاوضات قبل التوقيع على الاتفاقية بأيام في ١٩٩٣/١٢/١٥ اتفاق بين الدول المصدرة للحاصلات الزراعية اخذ في الاعتبار كل ما طرأ على نص الزراعة من تعديلات خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٣ وحتى تاريخ التوقيع المذكور. واهم ما جاء في هذا الاتفاق ، هو ان تخفيض الدعم الداخلي قد أصبح بشكل إجمالي لكل السلع الزراعية الخاضعة للدعم بعد ان كان محددا لكل سلعة . ليصل الى ٢٠٪ عن المستوى الذي كان سائدا في الفترة من ١٩٨٦/١٩٨٨. ويجري التخفيض على أقساط سنوية لمدة ست سنوات كما تم تخفيض مقدار دعم التصدير غير المعول من الميزانية من ٢٤٪ الى ٢١٪ عن المستوى الذي كان سائدا في الفترة المشار اليها . وهي المهم ان اتفاق بلير هاوس ، قد استحدث شرطا خاصا بموجبه تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بعدم اللجوء الى أسلوب فض المنازعات بين الدول ، التي

تقوم بخفض دعم التصدير ، ويتم ذلك بشكل تطوعي ويستمر هذا الشرط لمدة تسع سنوات .

٤- أهم أحكام الاتفاقات الخاصة بالمنسوجات والملابس :

حرصت أحكام المنظمة الجديدة على إدخال قطاع المنسوجات والملابس تحت مظلة المنظمة ، حيث لا يزال هذا القطاع خاضعا لاتفاقية خاصة به هي الاتفاقية الدولية للألياف والتي تستمر في العمل حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ وسيتم التحلل من هذه الاتفاقية بصفة متدرجة ، حيث سيجري التحرير بنسب معينة لكل دولة، وعلى فترات زمنية معينة ، على ان يتم تحرير التجارة في سلع هذا القطاع تحريرا كاملا بين الدول الاعضاء في المنظمة في عام ٢٠٠٥ وفق مايلي :

ا- إزالة الحصص تدريجيا ، تبدأ بمعدل ١٦٪ في بداية الاتفاق الى ان يصل الى ٥١٪ في عام ٢٠٠٥ ، ثم إزالة الباقي بعد نهاية الاتفاق المطبق للمنسوجات بعد التاريخ المذكور.

ب- تزيد معدلات نمو واردات الدول المستوردة المحدودة في الاتفاقية الدولية للألياف بنسب تفوق الحصص الحالية ، تصل الى ١٦٪ و ٢٥٪ و٢٧٪ على ثلاث مراحل .

جـ- أورد الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس معاملة تفضيلية للدول الصغيرة المصدرة لهذه السلع من جانب الدول المستوردة سواء بالنسبة للحجم ، او الحصص، او معدلات نموها، ويتم ذلك من خلال الاتفاق بين الدول المستوردة والدول المصدرة .

٥- الجوانب الخاصة بإجراءات الاستثمار (المعاملة الوطنية)

جاء في اتفاقات منظمة التجارة العالمية اعترافا بأن بعض الإجراءات التي تتعلق بالاستثمار لتتخذها الدول الأعضاء في المنظمة تؤدي التقيد وتشويه التجارة وس ثم

قد نصت بعض البنود على عدم قيام أي عضو بوضع إجراءات الاستثمار تتعارض مع أحكام جات ١٩٤٧ الخاصة بالمعاملة الوطنية ، وعدم جواز فرض القيود الكمية وعلى ان يتم إزالة التفرقة في المعاملة والقيود الأخرى خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية ، وسبع سنوات للدول الأقل نموا . وذلك بشرط إخطار سكرتارية المنظمة بإجراءات الاستثمار المطبقة حاليا مع شرح لأهم ملامحها. وتتمثل هذه الإجراءات المحظورة فيما يلي :

١.شرط المكون المحلي

٢.شرط توازن للصادرات والواردات

٣. الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير .

٦- أهم الأحكام الخاصة بالتجارة في الخدمات :

تضمنت اتفاقات منظمة التجارة العالمية اتفاقا خاصا يقضي بتحرير التجارة في أنشطة الخدمات من كافة القيود التي تتعرض انسيابها في أسواق الدول الأعضاء وهذا المجال مجال مستحدث في اتفاقات المنظمة الجديدة لم يكن خاضعا لاحكام اتفاقية " جات ١٩٤٧" التي عرضنا لاهم ملامحها في البحث الأول من هذا التقديم ومن ثم فإن عرض هذا المجال سيتم بتفصيل اكثر فيما يلي :-

تشمل التجارة في الخدمات، بمعنى واسع ، السياحة، وخدمات المصارف والتأمين والنقل البحري والجوي ، والمواصلات السلكية واللاسلكية والإعلام والترجمة. وخدمات الكومبيوتر والخدمات المهنية التي تشمل على سبيل المثال : المحاماة والاستشارات الطبية والهندسية والقانونية والمحاسبية والمراجعة وغيرها ، هذا بالإضافة الى تعليم والتمريض وتدفق المعلومات الى غير ذلك من الخدمات ومن الجدير بالذكر انه حتى الآن لم تستقر على صعيد المفاوضات تعريفات مصطلحات أنشطة الخدمات نظرا لاتساعها الكبير .

ويعتبر مجال تجارة الخدمات أوسع من مجال التجارة السلعية ، فعلاوة على الأنشطة السابق سردها تعتبر الخدمات ذاتها عاملا من عوامل انتقال السلع عبر الأسواق حيث يتطلب انتقال السلع أيضا لخدمات النقل والتأمين والأثمان ، والمحاسبة وتحرير العقود القانونية والإعلان عنها وغير ذلك من خدمات ويتضمن اتفاق الخدمات بمنظمة التجارة العالمية نوعين من الالتزامات هما :

١. الالتزامات العامة هي تماثل الالتزامات التي وردت في اتفاقات تجارة السلع أهمها :

أ- شرط الدولة الأكثر رعاية ، بمعنى انه إذا تقدمت دولة عضو في المنظمة الى دولة أخرى ليست عضوا فيها بشروط ايسر في تحرير هذه التجارة من الشروط التي قدمتها لأعضاء المنظمة فان هؤلاء يتمتعون بهذه الشروط الأكثر يسرا الممنوحة لعضو خارج المنظمة.

ب- الشفافية ، وتعني ان تكون القوانين والتعليمات واللوائح والشروط التي تنظم أي نشاط من أنشطة الخدمات معلوما وواضحا تماما لدى الجهة المعنية بذلك في المنظمة وهي مجلس تجارة الخدمات.

جـ- التحرير التدريجي من كافة القيود التي تعترض انسياب هذه التجارة في أسواق الدول الأعضاء بالمنظمة .

٢- التزامات المحددة :

وهي عبارة عن جداول التزامات على كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة في هذا الاتفاق ، وتحدد هذه الجداول شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي الى السوق الوطنية ، وكذلك شروط المعاملة الوطنية . حيث يمكن التفرقة في المعاملة بين الموردين الأجانب والوطنيين شرط توضح ذلك في جداول الالتزامات .

ويمكن تحديد الأساليب الأربعة لمختلف مجالات الخدمات في إطار الاتفاق فيما يلي :

الخدمات عبر الحدود وتعني انتقال الأشخاص مثل السياحة . الاستهلاك في الخارج وتعني انتقال الخدمات عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وخدمات الكومبيوتر .

حق التواجد التجاري الدائم ، ويعني الخدمات عن طريق مكاتب او فروع الجهات التي تقدم الخدمة في الدولة المتلقية لهذه الخدمات ، أي التواجد الفعلي لمنتج الخدمة داخل هذه الدولة العضو .

حركة العمالة المؤقتة :

وبناء على هذه الفلسفة التي يقوم الاتفاق على أساسها فإن التزامات كل دولة محددة فقط في جداول الالتزامات التي تلتزم بها وبالشروط التي لتتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية .

ويؤدي الالتزام العلم بشرط للدولة الأكثر رعاية حق كافة الدول في دخول أسواق الدول الأخرى .

سابعا : حماية حقوق الملكية الفكرية :

بينما هدفت اتفاقات منظمة التجارة العالمية الى تحرير التجارة في السلع والخدمات من كافة العوائق في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة ، استهدفت حماية حقوق الملكية الفكرية حينما تنتقل او تستخدم في هذه الأسواق .

ويعتبر هذا المجال مجالا جديد مثل مجال الخدمات يجري تنظيم التبادل الدولي فيه أول مرة خلال اتفاقات محكمة في إطار المنظمة الجديدة وقد كان التفاوض بشأن تباينا واسعا ، فضلا عن اختلافهما وتعارضهما الشديدين نظرا لتعارض

المصالح بين مجموعة الدول المتقدمة والنامية فتعتبر المجموعة الأولى المصدرة الصافية لأنواع الملكية الفكرية بينما تعتبر المجموعة الثانية مستوردة صافية لها.

كما انه يعزى أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية الى التدفقات الباهظة التي تلزم لانتاجها والبحث العلمي بشأن وتميتها كذلك الى ان الشركات الكبيرة في الدول المصدرة لمجالات الملكية الفكرية تحرص على احتكارها في السوق العالمية والاحتفاظ بوزرها فضلا عن المنافسة الشديدة بين هذه الشركات على صعيد السوق الدولية وتتعدى أنواع الملكية الفكرية تعددا كبيرا بتعدد الفن الإنتاجي المستخدم في صنع مختلف السلع ومختلف السلع الأخرى اللازمة لإنجاز أنشطة الخدمات . بأنها تدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمة .

وأنواع الملكية الفكرية التي حددتها الاتفاقيات في منظمات التجارة العالمية الجديدة هي :

حق المؤلف ، العلامات التجارية التصميمات الصناعية ، براءات الاختراع، الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر .

واهم مفاهيم الاتفاق الأساسية :

١. أحكام عامة من قبيل شرط المعاملة الوطنية او شرط الدولة الأولى بالرعاية.

٢. المبادئ والمعايير الأساسية لحماية مختلف أنواع الملكية الفكرية. وكقاعدة عامة تقوم تلك المبادئ والمعايير على الالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقات والمعاهدات القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، واتفاقية باريس الملكية الصناعية واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

٣. وسائل ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة .

٤. الفترات الانتقالية : يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقا لمستوى النمو ، حيث تقول الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاقية كفترة انتقالية لملائمة أوضاعها وظروفها .

٥. المعاملة الخاصة للدول النامية . أعطت الاتفاقية للدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات إضافية (بالإضافة الى الخمس سنوات الاولى بإجمالي قدره عشر سنوات) قبل الالتزام بتوفير براءات اختراع على أساس المنتج في المجالات التي لا تمنحها حاليا مثل هذه البراءات ، مع التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية – عند طلبها ذلك – في مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وإنشاء وتدعيم الأجهزة الوطنية القائمة .

٦. تسوية المنازعات : يتم تطبيق الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات في إطار المنظمة الجديدة على أي منازعات تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية (التراضي والتوفيق وتكوين فريق التحكيم) .

ثانيا : موقف الدول النامية من الاتفاقية الجديدة :

١. دور الدول النامية في صياغة نصوص اتفاقية تحرير التجارة الخارجية يكاد يكون دور هامش ومحدود جدا ان لم يكن معدوما لان نصوص الاتفاقية مفروضة على الدول النامية من الدول الكبرى المتقدمة صناعيا حفاظا على مصالحها ، وهذه المصالح قد تتعارض مع مصالح الدول .

٢. صنع القرار بالدول النامية بصفة عامة يتأثر بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وفي الواقع ان أي قرار للدول النامية يتأثر في الغالب بعوامل خارجية ترتبط بطبيعة النظام الدولي الجديد الذي تسيطر عليه الدول الكبرى وخاصة أمريكا على قرارات الدول النامية .

٣. في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتحكم الدول الكبرى فان هناك صعوبة في ان تنفرد دولة من الدول وخاصة الدول النامية بنظام اقتصادي خاص بها وتعيش في عزله عن باقي دول العالم وبصفة خاصة إذا كانت هذه الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية هامة بالدول الكبرى .

٤. اتجاه الدول النامية مثل مصر نحو التحرر الاقتصادي والتوسع في تحول القطاع العام الى قطاع خاص واعتبار ان تحرير التجارة الخارجية جزءا لا يتجزأ من التحرر الاقتصادي ، جعل الدول النامية تعتبر الانضمام للاتفاقية الجديدة للجات وسيلة لتحقيق هدف التحرر الاقتصادي .

٥. وقد ترتب على التبعية الاقتصادية للدول النامية وسيطرة الدول المتقدمة على النظام الاقتصادي الجديد ، عدم وجود خيار أمام الدول النامية في اتخاذ قرار للانضمام من عدمه الى الاتفاقية الجديدة.

٦. سيترتب على التوسع في تحرير التجارة الدولية طبقا لاتفاقية الجات الجديدة إلغاء الدعم على الكثير من السلع الوطنية سواء بصورة فورية او تدريجية، مما قد يؤدي الى زيادة الأسعار بالداخل لبعض السلع الهامة ومن ثم زيادة تكاليف المعيشة .

٧. ستعمل الاتفاقية الجديدة على الحد من تدخل الدولة وبالذات في الدول النامية لفرض رقابة الأسعار وفرض أسعار جبرية ، حيث ان التحرير الاقتصادي يعتمد في تحديد الأسعار على سياسة قوة السوق والعرض والطلب .

ستضطر الدول النامية بصورة تدريجية الى إلغاء الدعم والسياسة الحمائية للعديد من السلع الصناعية من يستلزم ضرورة إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي الصناعي والاعتماد على السلع الصناعية التي تلقى تفوق على المستوى العلمي.

المخصص لى ٢٥٣
وهو ٢٥٤ ← ٢٥٥

معهد الجزيرة العالى بالقطم

اسم الطالب : _____ رقم الطالب : _____

الفرقـــة : _____ الســكشن : _____

أجب عن الأسئلة الآتية:

س١: هـناك عدة فروق بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية. اشرح ذلك بشيء من التفصيل.

السؤال

(أ) صدرت مصر مصنع قيمتها ٨٠ مليون دولار لتركيب وتم نقل المصانع على سفينة سعودية بتكلفة قدرها ٥٠ ألف دولار. وضح كيفية قيد هذه المعاملة في موازين المدفوعات المختلفة.

(ب) إذا علمت أن نسبة التبادل المحلية للقمح مقابل الذرة داخل مصر هي:

١ إردب قمح = ١,٢ إردب ذرة

وأن نسبة التبادل المحلية للقمح مقابل الذرة داخل استراليا هي:

١ إردب قمح = ٠,٩ إردب ذرة

وأن نسبة التبادل الدولية للقمح مقابل الذرة هي:

١ إردب قمح = ١ إردب ذرة

وضح - هل يتم التبادل الدولي بين مصر واستراليا؟ وما الفائدة التي تعود على كل منهما حال قيام التبادل الدولي بينهما؟

السؤال

(أ) استطاع جون ستيوارت ميل في نظريته "الطلب المتبادل" أن يتجنب الخطأ الذي وقع فيه كل من ريكاردو وآدم سميث في نظريتهما عن النفقات النسبية والمطلقة. **اشرح مستعينا بالرسم.**

(ب) وضح ما تعرفه عن تغير قيمة العملة كوسيلة لمواجهة الاختلال في موازين المدفوعات في ظل قاعدة النقود الإشرافية

ج : تعتبر "نظرية ريكاردو" في النفقات النسبية تطويراً لنظرية "آدم سميث" في النفقات المطلقة اشرح ذلك واستعن بأمثلة.

س : عرف ميزان المدفوعات، ثم اشرح كيف يمكن علاج الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف في ظل قاعدة النقود الورقية.